بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة

معايير التوجيه الفنولوجي للقراءات السبع عند ابن زنجلة في حجة القراءات

إعداد

رانية السقرات

إشراف الأستاذ الدكتور

يحيى عبابنة

٢٠٠٠-٢٠٠١

معايير التوجيه الفنولوجي للقراءات السبع
عند ابن زنجلة في حجة القراءات

إعداد الطالبة

رانية السقرات

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في اللغة العربية وآدابها/تخصص اللغة والنحو

This thesis has been submitted in partial fulfillment of Science Arts In Arabic Language

and Leterature: Languaged Syntax the requirments for the degree of Master of Ect. at

Mu'tah University.

تاريخ مناقشة الرسالة: ١١ / ١ /٢٠٠١م

لجنة المناقشة

- الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة.......................... رئيساً
- الأستاذ الدكتور علي الهروط.......................... عضواً
- الأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي.......................... عضواً

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة

أهدي ثمرة جُهدي

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى أستاذي الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة لما تفضّل به من توجيه وإرشاد، كان له الأثر الأكبر في ظهور هذه الدراسة، حيث لم يبخلْ عليّ بعلمه ووقته ومكتبته، وأسال الله أن يجزيه عنّا خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر لعضوي لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور علي الهروط والأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي الخليل، لما بذلاه من جهد وعناء في قراءة هذه الدراسة، ولتفضلهما بقبول هذه المناقشة وتقديم الملاحظات القيمة.

الرموز الصوتية المستعملة في الدراسة

الهمزة	>	القاف	ḳ
الباء	b	الكاف	k
التاء	t	اللام	l
الثاء	ṯ	الميم	m
الجيم	ǧ	النون	n
الحاء	ḥ	الهاء	h
الخاء	ẖ	الواو	w
الدال	d	الياء	y
الذال	ḏ	الفتحة القصيرة	a
الراء	r	الفتحة الطويلة	ā
الزاي	z	الضمّة القصيرة الخالصة	u
السين	s	الضمّة الطويلة الخالصة	ū
الشين	š	الضمّةالطويلة الممالة	o
الصاد	ṡ	الضمّة القصيرة الممالة	ō
الضاد	ḍ	الكسرة القصيرة الخالصة	i
الطاء	ṭ	الكسرة الطويلة الخالصة	ī
الظاء	ż	الكسرة القصيرة الممالة	e
العين	<	الكسرة الطويلة الممالة	ē
الغين	ġ		
الفاء	f	البنية السطحية	S.S
		البنية العميقة	D.s

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد الله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، محمد بن عبدالله وعلى آله وأصحابه أجمعين ومن سار على نهجه إلى يوم الدين وبعد.

لقد شغل علم القراءات القرآنية كثيراً من الباحثين، إلا أنّ الدراسات في هذا المجال لا تزال قليلة، لذا فقد عُنيت بالعمل على هذا البحث للقضايا المستجدة في هذا العلم، وبما أنه يتعلق بأشرف كتاب، فهو ميدان مهم من ميادين الدرس اللّغوي، وخصوصاً بما يتسم به كتاب الله من جمال الإيجاز وكمال الإعجاز، فقد تناولت في بحثي هذا كتاب ابن زنجلة (حجة القراءات)، كونه كتاباً مهماً جداً، ولم يدرس من قبل، إلا أن الدكتور سمير استيتية قد تناوله في بحث مختصر له نشره في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة- ١٩٧٨م، ولكنّ لم يتطرق إلى الجانب الصوتي فيه.

وتأتي أهمية هذه الدراسة من أنها توضح المعايير الصوتية التي اعتمدها ابن زنجلة في توجيه القراءات.

أما بالنسبة لمنهجية هذه الدراسة، فقد اعتمدت على المنهج الوصفي التفسيري بالدرجة الأولى، وهو منهج يقوم على وصف الظاهرة، ثم تحليلها وتفسيرها، كما أفادت من منهج المدرسة التوليدية والتحويلية من حيث انطلاقها من الأصل (البنية العميقة) إلى فكرة البنية السطحية، وهي الواقع الاستعمالي الفعلي للكلمة، وذلك عند تفسير القراءة من وجهة نظر صوتية حديثة.

وقد قمت بتقسيم رسالتي إلى تمهيد وأربعة فصول وخاتمة، وتحدثت في التمهيد عن تعريف علم القراءات والغاية منه، والقراءة الصحيحة وأركانها، ومقارنتها بالقراءة الشاذة، والتأليف في القراءات، والمقصود بتوجيه القراءة، والحديث عن الاحتجاج للقراءات.

أما الفصل الأول فقد خصصته للحديث عن قضايا المماثلة، وقد بحثتُ فيه توجيهات ابن زنجلة للقراءات فيما يتعلق بـ:

- الإدغام بأنواعه: (متماثلين، متقاربين، متجانسين).

- الإبدال (التاريخي والتركيبي).

- الإمالة.

- الإتباع الحركي.

- أما الفصل الثاني: فتحدثت فيه عن ظاهرة المخالفة، فعرضتُ تعريفات لها، ثم وضحت مظاهر المخالفة التي وجدت في القراءات ، كالإبدال والحذف.

أمّا الفصل الثالث: فقد أفردته لقضايا الهمزة، وأثرها في توجيه القراءات، فقسمته إلى ثلاثة مباحث: الأول: إبدال الهمزة والثاني: تسهيل الهمزة وذلك في نمطين: حذف الهمزة دون تعويض، وحذف الهمزة مع التعويض، أما المبحث الأخير، فهو إقحام الهمزة.

- أما الفصل الرابع: فقد تضمن قضايا صوتية مختلفة، لا يمكن إجمالها تحت عنوان محدد وهي: تسكين المتحرك وتحريك الساكن، كونها قضايا يحددها الاستعمال اللغوي.

وقد أنهيت الدراسة بخاتمة، عرضت فيها لأهم نتائج الدراسة، ووضعت في بداية الدراسة أهم الرموز المستعملة فيها، ثم ألحقت بها في النهاية ملخصاً باللغة العربية وآخر بالانجليزية.

وبعدُ، فإن كنت قد وفقتُ، وهو الرجاء والأمل، فالفضل لله سبحانه ثم لإستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة، وإن كنت قد أخطأت أو زللت، فيكفيني أنني حاولت واجتهدت وحسبي أن أنال أجر المجتهدين.

رانية السقرات

التمهيد

مفهوم القراءات:

القراءات: جمعُ قراءةٍ وهي في اللغةِ مصدر قرأ يقرأُ قراءةً وقرآناً، فهو قارئٌ من قَوْمٍ قُرَّاءٍ وقارئِينَ، بمعنى تلا ويأتي الفعل غير مهموز (كقرى)، ولا يختلف عن الآخر في المعنى[1].

ويقول ابن فارس: «القافُ والراءُ والحرفُ المعتلُ، أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على جمعٍ واجتماعٍ...، وإذا هُمِزَ هذا البابُ كان هو والأولُ سواءً، ويطلقُ لفظُ قرأ ويرادُ منه عدةَ معانٍ: أقرأتْ حاجتكَ إذا دنتْ، وقرأتُ الشيءَ قُرآناً: جَمَعْتُه وضَمَمْتُ بعضَه إلى بعض، وإذا قلتَ: قرأتُ في الكتابِ؛ فمعناهُ تَفَقَهتُ فيه، وأقَرِئْه السلامَ أي أبلِغْهُ وقارَأهُ مُقارَأةً وقِراءً دارَسَه، والقَرْء الوقت[2].

القراءات في الإصطلاح:

لقد اختلفَ علماءُ القراءاتِ في تحديد مفهومها، وأوردوا العديد من التعريفاتِ، نذكرُ منها، تعريف الزركشي للقراءة بقوله: «القراءاتُ اختلافُ ألفاظِ الوحي المذكور في الحروفِ وكيفيتُها من تخفيف وتشديدٍ وغيرها»[3].

غير أنَّ ابن الجزري يُعرفها بقوله: «إنّها علمٌ بكيفيةِ أداء كلماتِ القرآن واختلافها بعزو الناقلة»[4]، في حين أسهب الدمياطي في تعريفِ علم القراءات، فهوَ عنده «... علمٌ يُعلمُ منه اتفاق الناقلين لكتابِ الله واختلافهم في الحذفِ والإثبات

(١) انظر: تهذيب اللغة؛ الأزهري: ٩/٢٧١ و ٢٧٢، وقاموس المحيط، الفيروزابادي، ١/٢٥.

(٢) معجم مقاييس اللغة؛ ابن فارس: ٥/٧٩، ولسان العرب؛ ابن منظور: ١/١٢٨-١٣٠.

(٣) البرهان في علوم القرآن: ١/٣١٨، وانظر: لطائف الإشارات؛ القسطلاني: ١/١١٦.

(٤) منجد المقرئين:/٦١.

والتحريك والتسكين والفصلِ والوصل وغير ذلك من هيئة النطقِ والإبدال وغيره من حيث السماع»[١]، وتبعه في ذلك القسطلاني في لطائف الاشارات[٢].

وملخّص ذلك أنّ القراءاتِ هي تلك الوجوهِ اللغوية والصوتيةِ التي أباحَ اللهُ بها قراءةَ القرآن تيسيراً وتخفيفاً على العباد[٣].

وهذا يبين لنا الهدف الرئيس من تعدد القراءات، وهو التسهيل على العباد والتخفيف عنهم. وقد قسم علماء القراءاتِ، القراءات إلى قسمين:

- قراءة صحيحة.
- قراءة شاذة.

القراءة الصحيحة:

لقد تعددت الآراءُ حولَ مفهوم القراءات الصحيحة، فقد ذهب بعضهم إلى أن القراءات الصحيحة، هي القراءات السبعية التي جمعها ابن مجاهد في كتابه، ووصفوا ما خرج عن هذه القراءات بالشذوذ، في حين زاد بعضهم على هذه القراءات ثلاثاً لتصبح عشراً، وعدّوا ما خرج على هذه القراءات العشر شاذاً[٤].

أمّا ابن الجزري، فقد حدد المفهوم الدقيق للقراءة الصحيحة، عندما وضع مقاييسَ ثلاثة للقراءة القرآنية الصحيحة، والسبب الذي دفعه لذلك، هو أن القرّاء «كثروا وتفرّقوا في البلاد، وانتشروا، وخلفهم أمم بعد أمم، عرفت طبقاتهم واختلفت صفاتهم، فكان منهم المتقن للتلاوة، المشهور بالرواية والدراية، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف، وكثر بينهم لذلك الاختلاف وقلّ الضبط، واتسع الخرق، وكاد الباطلُ يلتبسُ بالحقّ، فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد الأئمة فبالغوا في

(١) اتحاف فضلاء البشر: /٥.

(٢) لطائف الإشارات: ١/١١٦.

(٣) أثر القرآن والقراءات في النحو العربي؛ محمد سمير اللبدي: /٢٠٩.

(٤) معجم القراءات القرآنية: عبدالعال مكرم: ١/٩٨.

الاجتهاد، وبينوا الحقَّ المراد، وجمعوا الحروفَ والقراءات وعزوا الوجوه والروايات، وميّزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاذ بأصولٍ أصّلوها وأركانٍ فضلوها، وها نحن نشير إليها ونعوّل كما عوّلوا عليها»[1].

أما المقاييس التي وضعها علماءُ القراءات فهي:

- موافقة اللغة العربية ولو بوجه.
- موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.
- صحة سند القراءة.

فيقول ابن الجزري: «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحَّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين»[2].

فنرى مما سبق ، أن ابن الجزري قد خالف غيره من علماء القراءات ، فالقراءة الصحيحة عنده لا تقتصر على القراءة السبعية أو العشرية، وإنّما القراءة الصحيحة لديه هي ما توافرت فيها الأركان الثلاثة السابقة، سواء كانت سبعية أم عشرية أم غير ذلك. . . ، وإذا لم يتوافر فيها أحد هذه الأركان الثلاثة، أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء أكانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم»[3].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ابن الجزري لم يكن أول من وضع هذه المقاييس واكتشفها، فهو يُرجع الفضل في ذلك إلى أهله من السلف، فيقول: «هذا هو صحيح

---

(١) النشر في القراءات العشر: ١/٩.

(٢) المصدر السابق: ١/٩.

(٣) المصدر السابق: ١/٩.

عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، وصرّح بذلك أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، ونص عليه في غير موضع الإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب، وكذلك الإمام أبو العباس أحمد بن عماد المهدوي، وحققه الإمام الحافظ أبو القاسم عبدالرحمن بن اسماعيل المعروف بأبي شامة، وهو مذهب السلف الذي لا يُعرف عن أحد منهم خلافه»[1].

موافقه اللغة ولو بوجه:

ويقصد بهذا الشرط، أنْ توافق القراءة وجهاً من وجوه النحو أي ما يقبله النظام اللغوي للعربية، سواء كان فصيحاً أم مجمعاً عليه، أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله، إذ إنَّ القراءة هي أصل القياس[2].

ويظهر مما سبق أن الأصل في إثبات القراءة، هو صحة النقل والرواية وليس مطابقة قياس اللغة، ويؤكد ذلك قول ابن الجزري: «وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها»[3].

موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً:

ويقصد بذلك أن تكون القراءة موافقة للمصحف العثماني، موافقة تحقيقية أي صريحة، كقراءة ابن عامر: «قالوا اتخذ الله ولدا»[4] بغير واو، وفي قوله: «وبالزبر

---

(١) النشر: ١/٩.

(٢) النشر: ١/١٠-١٣، وانظر: حجة القراءات ابن زنجلة:/ ١٤ ومباحث في علوم القرآن، مناع القطان: /١٧٦.

(٣) النشر: ١/١٠-١١.

(٤) البقرة/١١٦.

وبالكتاب المنير»[1] بزيادة الباء في الأسمين، فإن ذلك ثابت في المصحف الشامي، وكقراءة ابن كثير: «جنات تجري من تحتها الأنهار»[2] بزيادة من، فإنَّ ذلك ثابت في المصحف المكي... إلى غير ذلك من مواضع كثيرة في القرآن اختلفت المصاحف فيها، فوردت القراءة عن أئمة تلك الأمصار على موافقة مصحفهم، فلو لم يكن ذلك كذلك في شيء من المصاحف العثمانية لكانت القراءة بذلك شاذة لمخالفتها الرسم المجمع عليه.

أما المقصود بالموافقة احتمالاً فتعني موافقة الرسم تقديراً، أي موافقة غير صريحة فقد خُولفَ صريح الرسم في مواضع أُجمعَ عليها، مثل: السموات، الصلحات، الليل، الصلواة، والزكوة والربو، وقد توافق بعض القراءات الرسم تحقيقاً ويوافقه بعضها تقديراً، نحو: «ملك يوم الدين»[3]، فإنّه كتب بغير الف في جميع المصاحف، فقراءة الحذف تحتمله تخفيفاً كما كتب «ملك الناس»[4]، وقراءة الألف محتملة تقديراً كما كتب «مالك الملك»[5]، فتكون الألف قد حُذفت اختصاراً[6].

والمراد مما سبق أنّه لا يشترط في القراءة موافقة الرسم القرآني موافقة صريحية، فمن الممكن الاكتفاء بالموافقة التقديرية له.

صحة سند القراءة:

ويقصد بصحة سند القراءة، أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله حتى تنتهي إلى منتهاها (إلى الرسول ﷺ) وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن

---

(١) آل عمران/٣.

(٢) التوبة/١٠٠.

(٣) الفاتحة/٤.

(٤) الناس/٢.

(٥) آل عمران/٢٦.

(٦) النشر، ابن الجزري: ١/١٦، ١٧.

الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذّ بها بعضهم، وأضاف بعضهم إلى صحة السند التواتر في هذا الركن إذ لم يكتفوا بصحة السند، زعماً منهم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر(١)، وأن ما جاء مجيء الآحاد(٢)، لا يثبت به قرآن.

ويرى ابن الجزري بأن المتواتر هو قرآن سواء أوافق الرسم أم خالفه، فإذا اشترط التواتر فلا حاجة للركنين الآخرين، وبهذا ينتفي كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم(٣).

القراءة الشاذة:

ذكرنا في البداية أن علماء القراءات القرآنية، عدّوا القراءات الخارجة عن السبعة وعن القراءات العشرة قراءات شاذة فالقراءة الشاذة ما خرج عن القراءات السبعة وعن القراءات العشر ولم تكن صحيحة السند، ولكننا بعد أن تعرفنا على مقاييس القراءة الصحيحة، نذهب إلى ما ذهب إليه ابن الجزري وأهل السلف من قبله، أن القراءة الصحيحة ما احتوت الأركان الثلاثة (صحة السند، وموافقة وجه من وجوه العربية، وموافقة أحد المصاحف العثمانية)، وهذه القراءة لا يجوز ردها وعلى الناس قبولها سواء كانت من الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين.

وينصبُ جلُّ اهتمام هذا البحث على القراءات السبعة، كونها تلك القراءات التي قام ابن زنجلة بتعليلها.

---

(١) القراءة المتواترة: هي القراءة التي يرويها جماعة عن جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب من البداءة إلى المنتهى (اتحاف فضلاء البشر: /٧١.

(٢) الآحاد خبر الآحاد ما رواه عدد لا يبلغ نقلته في الكثرة حد التواتر ولم يستوفِ الشروط، ينظر: لمحات في اصول الحديث، محمد أديب الصالح: /٩٣.

(٣) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ١/١٣.

التأليف في القراءات (*)

لقد اهتمت الأُمة الإسلامية بعلم القراءات، اهتماماً كبيراً، لإدراكهم أن الاهتمام بالقراءات القرآنية هو جزء من اهتمامهم بالقرآن الكريم، وانطلاقاً من قوله تعالى: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنّا له لحافظون﴾[1].

فقد اختلف المؤرخون في أول من ألف في القراءات ، وذهب معظمهم إلى أنه أبو عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤هـ، حيث ألف كتاب (القراءات) الذي جمع فيه قراءات خمسة وعشرين قارئاً، فيقول ابن الجزري: «لما كانت المائة الثالثة، واتسع الخرق، وقلّ الضبط، وكان علم الكتاب والسنة أوفر ما كان في ذلك العصر، تصدّى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات. فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب واحد: «أبو عبيد القاسم بن سلام» جعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة[2]. ومن الغريب أن ابن الجزري في كتابه (غاية النهاية) يرى أن أول من ألف في القراءات هو، أبو حاتم السجستاني المتوفي سنة ٢٥٥هـ، إذ يقول: «وأحسبه أول من صنف في القراءات»[3].

وذهب آخرون أن أول من نظم كتاباً في القراءات السبع هو الحسين بن عثمان بن ثابت البغداي الضرير المتوفى سنة ٣٧٨هـ[4].

واستمر التأليف بشكل عام إلى أن جاء ابن مجاهد البغدادي المتوفى سنة ٣٢٤هـ

(*) لن نفصل الحديث في هذا المقام كثيراً ، لأن الذين تحدثوا عن هذا الموضوع كثيرون انظر: القراءات القرآنية؛ عبدالهادي الفضلي/٢٨-٤٣.

(١) الحجر/٩.

(٢) النشر في القراءات العشر: ١/ ٣٤.

(٣) غاية النهاية: ١/ ٣٢٠.

(٤) كشف الظنون: ٢/ ١٣١٧.

واقتصر على القراءات السبع في كتابه الموسوم بـ: «القراءات السبعة». وقد أثار هذا الكتاب ضجة، إذ كره بعض علماء القراءات اقتصار ابن مجاهد على سبعة من القرّاء، مما أوجد التباساً بين القراءات السبعة والأحرف السبعة[1].

وقد علل مكي بن أبي طالب اقتصار ابن مجاهد على القراءات السبع بقوله: «فإنْ سأل سائل فقال: ما العلة التي قامت من أجلها اشتهار هؤلاء السبعة بالقراءة دون من فوقهم؟، فنسبت إليهم السبعة الأحرف مجازاً وصاروا في وقتنا أشهر من غيرهم ممن هم أعلى درجة منهم وأجل قدراً منهم.

فالجواب: إنْ الرواة من ائمة القرّاء كانوا في العصر الثاني والثالث كثيرين في العدد، وكان اختلافهم كثيراً، فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القَراءات التي توافق المصحف على ما يسهلُ حفظهُ وتنضبط القراءة به،؛ فنظروا إلى إمام مشهور بالثقة والأمانة وحسن الدين وكمال العلم، قد طال عمره، واشتهر أمره وأجمع أهل عصره على عدالته فيما نقل، وثقته فيما قرأ وروى، وعلمه بما يقرأ، فلم تخرجه قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم، فأفردوا من كل مصر وجّه إليه عثمان مصحفاً، إماماً هذه صفحته وقراءته على مصحف ذلك المصر.

فكان أبو عمرو من أهل البصرة، وحمزة وعاصم من أهل الكوفة وسوادها، والكسائي من أهل العراق، وابن كثير من أهل مكة وابن عامر من أهل الشام، ونافع من أهل المدينة، كلهم ممن اشتهرت إمامته، وطال عمره في الإقراء، وارتحال الناس إليه من البلدان»[2].

أيّ أنَّ ابن مجاهد في تسبيعه للقراءات حاول الإقتصار على النقل الموثوق به عن الرسول ﷺ.

ومن العلماء الذين ألفوا في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد

---

(٢) انظر: معجم القراءات القرآنية: ١/ ٧٣-٧٨.

(٣) الإبانة عن معاني القراءات؛ مكي: ٤٧و ٤٨.

الداني المتوفى سنة (٤٤٤هـ)، في كتابه «التيسير في القراءات السبع»، والشاطبي المتوفى سنة (٥٩٠هـ) في منظومته المسماه بـ: (حرز الأماني ووجه التهاني) وقد ألفت عليها العديد من الشروح، ومحمد بن يعقوب الأسدي (د.ت) في الدرر النضيد[1].

وهنالك من ذهب إلى تسديس القراءات وتثمينها وتعشيرها، لأزالة اللبس بين الأحرف السبعة والقراءات السبع، من أمثال ابن الجزري في كتابه (النشر في القراءات العشر) وقد أورد في كتابه عدداً من الذين خرجوا عن نطاق تسبيع القراءات من أمثال: مفردة يعقوب العبد الباري الصعيدي، المتوفى في نيف وخمسين وستمائة، والكناية في القراءات الست لهبة الله بن أحمد الحريري المتوفى سنة (٥٣١هـ)، التذكرة في القراءات الثماني لابن غلبون الحلبي المتوفى سنة (٣٩٩هـ)، والتلخيص في القراءات الثماني لأبي معشر الطبري المتوفى سنة (٤٧٨هـ)، والجامع في القراءات العشر لنصر بن عبدالعزيز الفارسي المتوفى سنة (٤٦١هـ)، والروضة في القراءات الإحدى عشرة للحسن بن محمد البغدادي المتوفى سنة (٤٣٨هـ)، والبستان في القراءات الثلاث عشرة لابن الجندي المتوفى سنة (٧٦٩هـ)، والكامل ليوسف بن علي الهذلي المتوفى سنة (٤٦٥هـ)[2].

ونرى أن الدمياطي المتوفى سنة ١١١٧هـ يجعلها أربع عشرة قراءةً في كتابه (اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشرة).

واختيارهم لهذه القراءات يعتمد على اجتماع الأركان الثلاثة الآتية[3]:

- موافقة وجه من وجوه العربية.
- موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.
- التواتر أو صحة السند.

---

(١) انظر: كشف الظنون، فضل القراءات م٢/١٣١٧-١٣٢٣، وغاية النهاية والأعلام ومعجم المؤلفين في تراجم المذكورين.

(٢) النشر في القراءات العشر: ١/٣٤-٤٦.

(٣) القراءات، عبدالهادي الفضلي: /٥٣.

توجيه القراءات

التوجيه لغةً: هو إيراد المعنى محتملاً لوجهين مختلفين، كقول من قال لأعور يسمّى عَمراً:

خاط لي عمرو قباء   ليت عينيه سواء

فالتوجيه إيراد الكلام على وجه يندفع به كلام الخصم، وقيل: عبارة عن وجه ينافي كلام الخصم[1].

التوجيه اصطلاحاً:

لما تعددت القراءات وتشعبت، وظهر منها ما يسمى بالصحيح وما نعته بعضهم بالشاذ، حاول العديد من العلماء البحث لكل قراءة عن وجه من وجوه العربية، لتبقى صحيحة مقبولة، فكثيراً ما كانوا يشيرون في كتبهم إلى أنَّ هذه القراءة توجه على كذا، أو أن الوجه في القراءة كذا وليس هذا إلا انطلاقاً من الرغبة في تعليل مجيء القراءات على الصورة التي أتت بها ، فكانوا يبحثون لكل قراءة عن مخرج، أو وجهة تتفق مع النظام اللغوي المستعمل والمعنى الاصطلاحي بهذا يلتقي مع المعنى اللغوي للتوجيه، إذ تقول «وجهت الشيء جعلته على وجهه، وأصل جهته وجهته»[2]، ويقال: «شيء موجّه، إذا جعل على جهة واحدة لا يختلف»[3]، وبهذا يكون المقصود بتوجيه القراءات، هو البحث عن وجه من الوجوه اللغوية التي تدعم القراءة، وهذا ما يُفسر ظاهرة التأليف في الاحتجاج للقراءات.

---

(١) التعريفات؛ الجرجاني: /٤٣.

(٢) مقاييس اللغة؛ ابن فارس مادة (وجه): ٦/٨٩.

(٣) الصحاح، الجوهري: ٦/ ٢٢٥٤.

الاحتجاج للقراءات:

لقد كان لتسبيع ابن مجاهد للقراءات، وعدّه ما كان خارجاً عنها شاذاً، دورٌ في الاحتجاج للقراءات من جميع جوانبها اللغوية سواء كانت صوتية أم صرفية أم نحوية، فقد كان كتابه مجالاً للدراسات.

فاول من الف في الاحتجاج للقراءات السبع، هو أبو بكر محمد بن السري المتوفى سنة (٣١٦هـ)، وكان معاصراً لابن مجاهد. إلا أنّ كتابه لم يكتمل منه سوى الفاتحة وجزء من سورة البقرة[١]، ثم جاء من بعده محمد بن الحسن الأنصاري المتوفى سنة (٣٥١هـ)، في السبعة بعللها الكبير[٢]، وأبو بكر محمد بن الحسن المتوفى سنة (٣٦٢هـ)، حيث صنف المؤلفات الآتية[٣]:

كتاب احتجاج القراءات، والسبعة بعللها الكبير، وكتاب السبعة الأوسط، وكتاب الأصغر الذي يعرف بـ : (شفاء الصدور).

ومن الذين ألفوا في الاحتجاج للقراءات، الحسين بن أحمد بن خالويه المتوفى سنة(٣٧٠هـ)، ألف كتابه (الحجة في علل القراءات السبع)، وأبو علي الفارسي المتوفى سنة (٣٧٧هـ)، حيثُ ألف كتابه (الحجة في الاحتجاج للقراءات السبع).

ونذكر منهم ابن زنجلة المتوفى سنة (٤٠٣هـ) في كتابه (حجة القراءات)، وهو مدار الحديث في هذا البحث.

التعريف بالمؤلف وكتابه:

لم تتعرض معظم كتب الرجال والطبقات للحديث عن العلامة المقرئ ابن زنجلة، وان تطرق بعضها للحديث عنه، فقد اكتفت بالجزء اليسير من سيرته.

فابن زنجلة هو عبدالرحمن بن محمد، أبو زرعة المعروف بابن زنجلة[٤] المتوفى

---

(١) مفتاح السعادة: ١/ ١٦٥، ط١، دار الكتب الحديثة، ومقدمه حجة ابن فارس.

(٢) الفهرست: / ٣٣ مكتبة الخياط.

(٣) الفهرست: / ٥٩ مكتبة الخياط.

(٤) انظر: الأعلام، الزركلي: ٣/ ٣٢٥، ومعجم الأعلام، بسام عبدالوهاب الجابي: ٤٠٤.

حوالي (٤٠٣هـ-١٠١٢م): عالم بالقراءات كان قاضياً مالكياً، قرأ على أحمد بن فارس كتابه «الصاحبي» سنة ٣٨٢هـ في المحمّدية «بالري» وصنف كتباً منها (حجة القراءات» حققه الأستاذ سعيد الأفغاني، و (شرف القرّاء في الوقف والابتداء) جزآن في خزانة عاطف العاني ببغداد[١].

وقد ورد اسمه عارضاً في كتاب الصاحبي لابن فارس وفي ترجمة أحمد بن فارس في كتاب (الديباج المذّهب) لابن فرحون، وفي كتاب (سعد السعود) لرضيّ الدين أبي القاسم علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن طاووس الحسني المتوفى سنة (٦٦٤هـ)[٢].

كتاب حجة القراءات:

أمّا كتاب حجة القراءات، فهو كتابٌ ألفه ابن زنجلة للاحتجاج للقراءات السبعة المختلف فيها، وقد اتبع في حديثه عن القراءات الترتيب المعروف للسور من فاتحة الكتاب إلى خاتمته، فكان يذكر عنوان السورة ثم يبدأ بالحديث عن الآيات التي فيها أوجه للقراءات على ترتيبها في السورة، فينسب كل قراءة إلى قرائها من السبعة، أو إلى أهل مصر من الامصار أو قطر من الأقطار، ثم يذكر الحجة في قراءته وينتقل إلى الوجه الآخر ذاكراً الحجة فيه ايضاً، وإذا وجد الحجة من القرآن بدأ بها، وإذا كانت من الحديث ذكره، كما يحتج بالشعر والنثر وبكلام اللغويين وأهل النحو.. حتى إذا فرغ انتقل إلى آية بعدها مما فيه وجوه مختلفة، غير أن ابن زنجلة لا يكتفي بالعرض والسرد، فقد كان يرجح حيناً كما فعل حين عرض خلاف القرّاء في قوله تعالى: « عاليهم ثيابُ سندسٍ خضرٍ وإستبرق» واحتجاجهم لها، فقد ختم عرضه بقوله: (وأجود الوجوه قول أبي عمرو ومن معه. .الخ) كما كان يختار بين القراءات في الحين بعد الحين فهو إذاً في هذا الفن من أهل الترجيح والأختيار.

ويمتاز كلامه وشرحه بالوضوح والايجاز مكتفياً بأقل ما يقنع من الحجج.

---

(١) الأعلام، الزركلي: ٣/ ٣٢٥.

(٢) لمزيد من العلومات يمكن مراجعة مقدمة التحقيق لكتاب حجة القراءات ابن زنجلة.

سنبحث في هذا الفصل؛ توجيهات أبي زرعة للقراءات القرآنية، فيما يتعلق بقضايا المماثلة وهي:

- الإدغام.
- الإبدال.
- الإمالة.
- الإتباع الحركي.

وقبل البدء بمناقشة هذه القضايا، سنورد إيجازاً مختصراً يُوضح المقصود بمصطلح المماثلة.

فالمماثلة (Assimilation) من المصطلحات التي شاعت حديثاً؛ وهي قانون من القوانين الصوتية يُعالج تأثر الأصوات المتجاورة في الكلمات والجمل، إذ تتأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض في متصل الكلام، ليزداد مع مجاورتها قُربُها في الصفات أو المخارج؛ تحقيقاً للانسجام الصوتي بين أصوات اللغة، واقتصاداً في الجهد العضلي الذي يبذله المتكلم، وهذه صفة عامة في كل اللغات[1].

فأصوات اللغة، ولا سيما العربية، تختلف فيما بينها، في المخارج والصفات، كالجهر والهمس والشدة والرخاوة... وغيرها من الصفات، فإذا التقى في الكلام صوتان من مخرج واحد أو مخرجين متقاربين، وكان أحدهما مجهوراً، والآخر مهموساً حدث بينهما شدٌ وجذبٌ، وحاول كلٌ منهما جذب صاحبه إليه، ليتماثل معه في الصفات كُلّها أو بعضها[2].

وعلى الرغم من أنّ مصطلح المماثلة لم يُعرف لدى علماء العربية القدامى؛ فإنّهم عالجوا قضية التأثر تحت مُسميات أُخرى[3]، فهي المضارعة والتقريب عند سيبويه؛ إذ

---

(١) انظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس: ١٢٦.

(٢) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبدالتواب: ٢٢.

(٣) في البحث الصوتي عند العرب، خليل العطية: ٧١.

صنف باباً بعنوان: «باب الحرف الـذي يضارع به حرف من موضعه»[1]، وكذلك استعمل ابن جني مصطلح التقريب للدلالة على المماثلة، فقال: «ومن التقريب قولهم الحمْدُ لله والحمدِ للهِ»[2]، وفي تعريفه للإدغام يقول: «الإدغام تقريب صوتٍ من صوت»[3].

ولم تقتصر المماثلة على هذين المصطلحين، فهي تجانس الصوت وتشاكله عند ابن يعيش[4]، وهي المناسبة عند ابن الحاجب[5]... وغيرها من المصطلحات التي لا يتسع المجالُ لذكرها.

والمماثلة تحدث بين الأصوات الصامتة، سواء كانت متماثلة أو متجانسة أو متقاربة، كما تحدث بين الأصوات الصائتة من جهة، وبين الأصوات الصامتة والصائتة من جهة أخرى[6]، وقد سبق ابن جني إلى هذا عندما قسم التقريب إلى ثلاثة أنواع هي[7]:

- التقريب في الأصوات الصامتة أو الساكنة.
- التقريب في أصوات اللين أو الحركات.
- تقريب الصامت أو الساكن من الحرف المتحرك الذي يجاوره.

ويُقسمُ المحدثون[8] المماثلة إلى نوعين:

---

(1) الكتاب، سيبويه: ٤/٤٧٧.

(2) الخصائص، ابن جني: ٢/١٤١.

(3) المصدر السابق: ٢/١٤٣و ١٤٦.

(4) شرح المفصل: ١٠/٣١٨.

(5) شرح الشافية: ٣/٤.

(6) التطور اللغوي؛ رمضان عبدالتواب: ٢٢.

(7) الخصائص، ابن جني: ١/ ٨٥ و ٨٦.

(8) انظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس: ١٢٨، والتطور النحوي، برجشتراسر: ٢٩.

- المقبلة أو التأثر التقدمي (Progressive)، وتعني تأثر الصوت الثاني بالأول.

-المدبرة أو التأثر الرجعي (Regressive) ، وتعني تأثر الصوت الأول بالثاني، وقد أضاف برجشتراسر[1] إلى هذين النوعين نوعاً ثالثاً أسماه (المتبادل)، ولتوضيح ذلك نتبين ما يحدث لـ (ذكر) عند نقلها إلى صيغة (افتعل)، فتصبح (اذتكر) حيث تمرُ في عدة مراحل:

المرحلة الأولى: يؤثر الحرف الأول (ḏ) في الحرف الثاني (t)، تاء افتعل، فتقلبها إلى نظيرها المجهور وهو الدال (d) ، أي مماثلة مقبلة جزئية متصلة.

ذكر < اذتكر (افتعل) < اذدكر (تأثر الصوت الثاني بالأول)

ḏakara < >iḏtakara < >iḏdakara تأثراً تقدمياً

المرحلة الثانية: في (اذدكر) ، يؤثر الصوت الثاني بالصوت الأول (مماثلة مدبرة كلية متصلة)، فيقلبه إلى صوت مماثل له تماماً في الصفة والمخرج، وهو صوت الدال، ثم تدغم دال (اذدكر) بالدال المنقلبة، على النحو الآتي:

اذدكر < اددكر < ادّكر

>iḏdakara >iddakara >iddakara

تأثر الأول بالثاني (إدغام)

وإذا تأثر الصوت بصفات الصوت الآخر كاملة، أو بمخرجه، فإنّها تُسمى مماثلة كلية، وإذا كانت المماثلة في بعض خصائص الصوت، فهي جزئية، وفي كل حالة من هذه الحالات، قد يكون الصوتان متصلين لا يفصل بينهما فاصل من الأصوات الصامتة أو الصائتة، وقد يكونان منفصلين عن بعضهما بفاصل من الأصوات الصامتة أو الصائتة.

---

(٢) التطور النحوي: ٣٠.

وبناءً على ما تقدم يمكن تقسيم المماثلة إلى ما يأتي[1]:

- مماثلة مقبلة كلية متصلة.
- مماثلة مقبلة كلية منفصلة.
- مماثلة مقبلة جزئية متصلة.
- مماثلة مقبلة جزئية منفصلة.
- مماثلة مدبرة كلية متصلة.
- مماثلة مدبرة كلية منفصلة.
- مماثلة مدبرة جزئية متصلة.
- مماثلة مدبرة جزئية منفصلة.

وسيتم توضيح أنواع المماثلة ضمن القضايا الآتية: الإدغام، والإبدال، والإمالة والإتباع الحركي.

ونقدم فيما يأتي توضيحاً لهذه المفاهيم ، وكيف وظفها ابن زنجلة في احتجاجه للقراءات السبع، كوجوه من الأوجه التي جاءت عليها هذه القراءات.

- **الإدغام:**

جاء عند القدماء أن الإدغام لغةً: إدخال حرفٍ في حرفٍ، يُقال : أدْغمتُ الحرف، وأدغمتهُ على (افتعلته)، والإدغامُ: إدخالُ اللجامِ في أفواه الدّواب، وأدغمَ الفرسَ اللجامَ: أدخلَهُ في فيهِ، وأدغمَ اللجامَ في فمهِ كذلك[2].

أمّا في الإصطلاح: فقد أجمعَ معظمُ علماء العربية القدامى، على أنّ الإدغام في الاصطلاح ، هو أنّ تصل حرفاً ساكناً بحرفٍ مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما

(١) المصطلح الصوتي: د. عبدالقادر مرعي: ١٣٥.

(٢) لسان العرب، ابن منظور، مادة (دغم): ١٢/٢٠٣.

بحركة أو وقف ، فيصيران لشدة اتصالهما حرفاً واحداً[1]. وبالنظر في هذا التعريف، فإننا نجده يقتصر على إدغام المتماثلين فقط، كما يُوضّح اشتراط القدامى المجاورة في الإدغام، وهذا ما ذهب إليه إبراهيم أنيس في قوله: «والشرط الأساسي للتحقق أثر الصوت بما يجاوره، أنْ يكون التقاؤهما مباشراً بحيث لا يفصل بينهما أيُّ فاصل ولو كان هذا الفاصل حركة قصيرة[2].

غير أنَّ ابن جني من القدماء ، عرّف الإدغام تعريفاً أكثر شمولاً إذ استخدم مصطلح التقريب للدلالة على الإدغام، فعرّفه بـ «أنّه تقريب صوتٍ من صوت»[3]، إذ يُقرّبُ الصوتُ الأول من الصوت الثاني حتّى يماثله فيصبح الصوتان صوتاً واحداً.

والتعريف السابق يشتمل على جميع أنواع الإدغام؛ (إدغام المتماثلين ، والمتقاربين، والمتجانسين)، فالإدغام يقع في الأصوات المتماثلة نحو: مدَّ وشدَّ، كما يحدث بين الأصوات المتقاربة في الصفة أو المخرج.

أمّا علماء اللغة المحدثون، فلم يَعُدْ مصطلح الإدغام متداولاً بينهم، وبقي مصطلح الإدغام مُقتصراً على علماء القراءات، إذ عدَّ علماء اللغة المحدثون الإدغام ضرباً من ضروب المماثلة الصوتية، وهي المماثلة المدبرة الكلية، حيثُ يتأثر الصوت الأول بالصوت الثاني تأثراً كلياً تاماً، فيفنى فيه فناءً تاماً، وفي هذه الحالة لا يكون للصوت الأول أي أثر في النطق[4].

ومن هؤلاء الدكتور أحمد مختار عمر، إذ أطلق على الإدغام اسم المماثلة

---

(١) انظر: الكتاب، سيبويه: ٤/٤٣٧ و ٤٤٥ والمقتضب، المبرد: ١/٩٧ والأصول في النحو ، ابن السراج: ٣/٤٠٥، وشرح المفصل، ابن يعيش: ١/١٢١، وحاشية الصبان: ٤/٢٥٩ وشذا العرف في فن الصرف، الحملاوي: ١٥٣.

(٢) الأصوات اللغوية، ١٣١.

(٣) الخصائص: ٢/١٤١.

(٤) في اللهجات العربية؛ إبراهيم أنيس: ٧٠، والتطور اللغوي، رمضان عبدالتواب: ٢٢.

الكاملة (Complete Assimilation)[1].

ويتضح من تسمية المحدثين للإدغام، أن العلاقة التي تربط بين الإدغام والمماثلة هي علاقة الخاص بالعام: فكل إدغام مماثلة وليست كل مماثلة إدغاماً. إلا أنّ براجشتراسر يخالفهم في ذلك، حيثُ عَدّ اتحاد الصوتين المتشابهين إدغاماً، في حين أن اتحاد الصوتين المتقاربين هو تماثل ، فيقول: «غير أنّ التشابه والإدغام وإنْ اشتركا في بعض المعاني، اختلفا في بعضها، وذلك أنّ معنى الإدغام: اتحاد الحرفين في حرف واحدٍ مشدّد، تماثلاً أو اختلفا، نحو: «آمنّا» و «وادّعى»، أمّا في «آمنّا» فالنون المشددة نشأت عن نونين، أولاهما لام الفعل، والثانية الضمير، فاتحادهما إدغام وليس تشابهاً، وأمّا «ادّعى» فأصل الدال المشددة: دال وتاء، الدال فاء الفعل، والتاء تاء الافتعال، قلبت دالاً فهذا إدغام وهو تشابه أيضاً»[2].

وقد وضع مخططاً[3] وضحّ فيه العلاقة بين الإدغام والتشابه.



ويتضح ممّا سبق أنّه عدّ التشابه (التماثل)، الخطوة الأولى التي تسبق الإدغام، ويخصُّ التماثل بالأصوات المتقاربة، وهذا في رأيي الصواب.

فالغرض من الإدغام هو السعي وراءَ التخفيف والتيسير، فالعربية لا تميل إلى الأصوات التي تحتاج إلى مجهود عضلي كبير في النطق، كما تهرب من توالي الأمثال[4]، لأنّ في تكرير الحرف ثقلاً، لذلك لجأ أبناء العربية إلى تخفيفه، بأنْ يدغموا

---

(١) دراسة الصوت اللغوي: ٣٣٢.

(٢) التطور النحوي: ٢٩.

(٣) المرجع السابق: ٢٩.

(٤) ظاهرة كراهية توالي الأمثال في العربية، د. عبدالقادر مرعي بحيث منشور في مجلة أبحاث مؤتة، ١٩٩٤.

أحدهما في الآخر، بوضع ألسنتهم على مخرج الحرف المكرر مرةً واحدة، ويرفعوها بالحرفين رفعةً واحدة(١).

ويقسّم القُرّاء الإدغام إلى ثلاثة أقسام هي:

- إدغام واجب.
- إدغام جائز.
- إدغام ممتنع.

وقد فصّلوا الحديث في ذلك، ووضحّوا شروط كل قسم من هذه الأقسام(٢)، كما قسّموا الإدغام، من حيث تفاعل الأصوات المجاورة بعضها ببعض إلى ثلاثة أقسام هي:

- إدغام المتماثلين.
- إدغام المتقاربين.
- إدغام المتجانسين.

وهذه الأقسام سيتم الحديث عنها مفصلاً فيما يأتي.

---

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات، مكي بن أبي طالب: ١٣٤ وشرح المفصل، ابن يعيش: ١٠/١٢١، والممتع في التصريف؛ ابن عصفور الاشبيلي: ٢/٦٣١.

(٢) انظر: الخصائص، ابن جني: ٢/١٣٩، والنشر في القراءات العشر؛ ابن الجزري: ١/٢٧٤، والاتقان في علوم القرآن ، السيوطي: ١/٢٥٠.

× إدغام المتماثلين:

وهو الإدغام الذي يحدث بين الأصوات المتجاورة المتحدة في المخرج وفي جميع الصفات، سواء كانت هذه الأصوات في كلمة واحدة، أو في كلمتين متجاورتين، وقد أطلق سيبويه على هذه الأصوات، الأصوات المتماثلة[1].

ويُعرف ابن الجزري إدغام المتماثلين بقوله: «فالتماثلُ أنْ يتفقا مخرجاً وصفةً، كالباء في الباء، والتاء في التاء، وسائر المتماثلين»[2].

ويفصّل الدمياطي في تعريفه لإدغام المتماثلين، إذ يقول: «التماثل أن يتّحد الصوتان المدغم والمدغم فيه مخرجاً وصفة كالباء في الباء، والكاف في الكاف»[3].

ومن المعروف أن اللغة العربية تكره توالي الأمثال ، فتلجأ إلى التخلص من هذا الوضع الصوتي الصعب بعدة أساليب ، أحدها فناء أحد المتماثلين في الآخر.

وكما أنّ ظاهرة التخلص من توالي الأمثال لم تقتصر على أبناء العربية، وتجاوزت ذلك إلى قرّاء القرآن، فإن دراسة هذه الظاهرة أيضاً تجاوزت علماء العربية إلى علماء القراءات، فابن زنجلة عالج في كتابه هذه الظاهرة، وكيفية التخلص منها أثناء عرضه لنماذج من قراءة القرّاء السبع وعمل على توجيهها على نحو ما سنرى.

«إدغام التاء في التاء»

التاء صوت أسناني لثوي شديد، يتكون بعد اندفاع الهواء من الرئتين، فيمر بالحنجرة دون أنّ يُحدث اهتزازاً بالأوتار الصوتية، ثم يستمر في مجراه حتى يصل إلى مخرج الصوت، فينحبس الهواء بواسطة التصاق مقدمة اللسان باللثة والأسنان العليا لفترة قصيرة، فإذا انفصل اللسان عن أصول الثنايا فجأةً، سُمع صوت

---

(١) الكتاب، سيبويه: ٤/٤٣٧.

(٢) النشر، ابن الجزري: ١/٢٧٨.

(٣) اتحاف فضلاء البشر، الدمياطي: ٢١.

انفجاري ، وهو صوت التاء[1]. فصوت التاء لثوي أسناني شديد مهموس.

فالناطقون باللغة يميلون غالباً إلى تحقيق أكبر أثر بأقل مجهود، فعند توالي تاءين يتطلب ذلك من المتحدّث جهداً كبيراً، فنطق التاء الأولى بصورتها الكاملة، غلق متبوع بانفجار، ثم إغلاق المجرى الهوائي من أجل تحقيق التاء الثانية، التي لا تختلف في مخرج نطقها وطريقتها عن الأولى، يحتاج إلى جهد كبير، لذلك اكتفى الناطق بالبقاء على نقطة الالتقاء الأولى، مّما ينجم عنه غلق طويل الأمد يتضمن حداً مقطعياً (syllabic boundary) وسط هذا الغلق، وفي ذلك اقتصار للجهد، حيث استغنى عن حركتين نطقيتين: الفتح للتاء الأولى و الغلق للتاء الثانية[2].

وإدغام التاء في التاء ورد في القرآن الكريم في واحد وثلاثين موضعاً[3]، حصرها أبو حيان الأندلسي في أبياتٍ من قصيدته المشهورة (عقد اللآلئ)[4]، وقد أورد ابن زنجلة أنماطاً منها في كتابه نحو ما ورد في قوله تعالى: ﴿ولا تَيَمَّمُوا الخبيثَ منهُ تنفقون...﴾[5]، فقد قرأ ابن كثير في رواية البزي "ولا تَّيَمَّمُوا" بتشديد التاء[6].

ويوجّه ابن زنجلة هذه القراءة بقوله: "إنَّ الأصل (تَتَيمموا)، فأدغم التاء بالتاء"[7]،

---

(1) انظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس: ٥١، والمدخل إلى علم اللغة، رمضان عبدالتواب: ٤٦، وفي صوتيات العربية؛ محي الدين رمضان: ١٤٠.

(2) انظر: الصوتيات برتيل مالمبرج: ١١٢، والأصوات اللغوية؛ عبدالقادر عبدالجليل: ٢٦٧.

(3) الكشف عن وجوه القراءات، مكي بن ابي طالب: ١/ ٣١٤.

(4) انظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي: ٢/ ٣١٧.

(5) البقرة/ ٢٦٧.

(6) حجة القراءات ابن زنجلة، وانظر تفسير الفخر الرازي: ٨/ ٦٨ والبحر المحيط، أبو حيان الأندلسي: ٢/ ٣١٧.

(7) حجة القراءات: ١٤٦.

وقد وجّه مكي هذه القراءة على أنّها محاولة القراءة على الأصل مع مطابقة الرسم القرآني، إذ يقول: «... وعلتهُ في ذلك أنّه حاول الأصل؛ لأنَّ الأصل في جميعها (أي مواضع تتابع التاءات) تاءان، فلم يحسن له أنْ يظهرهما، فيخالف الخط في جميعها، إذ ليس في الخط إلا تاء واحدة، فلما حاول الأصل، وامتنع عليه الإظهار، أدغم إحدى التائين في الأُخرى وحُسن له ذلك، وجاز اتصال المدغم بما قبله»[1].

ويفصل الجعبري الحديث في هذه المسألة، فيحتج لها بقوله: «لأن الأصل تاءان تاء المضارعة وتاء التفاعل أو التفعّل، وليس كما قبل من نفس الكلمة واستثقل اجتماع المثلين، وتعذر إدغام الثانية في تاليها، نزل اتصال الأولى بسابقها، منزلة اتصالها بكلمتها، فادغمت في الثانية تخفيفاً، مراعاةً للأصل والرسم»[2].

وقول الجعبري هذا يتفق مع علم اللغة الحديث إلى حدٍ ما، حيثُ أنّ الأصل في تيمموا، هو (تَتَيمّموا) فاجتمع فيها متماثلان تاء المضارع وتاء تفتعل، مما عسّر على الناطق؛ النطق بصوت التاء، ومن ثم الرجوع إلى مخرجه مرة أخرى للنطق بَه، ولما اتفق الصوتان في المخرج (كلاهما صوت لثوي أسناني)، وفي جميع الصفات، كان من السهل على الناطق اللجوء إلى الإدغام من أجل التخفيف، مرٌ ذلك بعد مراحل:

المرحلة الأولى: إسقاط حركة المقطع الأول المنفتح (tata) ليصبح (tta)، فيتمكن الإدغام، فلما أُسقطت حركة المقطع الأول ، أدى ذلك إلى وضع صوتي غير مقبول في العربية، وهو التقاء صوتين صحيحين (صامتين) دون فاصل حركي بينهما، والمخطط الصوتي يوضّح ذلك.

tta/yam/ma/mū < ta/ta/yam/ma/mū

(مرحلة نظرية) إسقاط الحركة بنية سطحية وعميقة معاً

وهذا الوضع الصوتي -كما ذكرنا- يخالف النظام المقطعي الصوتي العربي، حيث

---

(١) الكشف: ١/ ٣١٤.

(٢) اتحاف فضلاء البشر؛ الدمياطي: ١٦٤.

لا يُسمح بتوالي صامتين في مقطع واحد دون فاصل بينهما، كما لا يسمح بابتداء الكلام بصوت صامت[1] ، نحو (tta).

ولما كان هذا المقطع لا وجود له في البنية العربية، لعدم إمكانية حدوثه، لأنه يبتدأ بصوت ساكن، كان لا بدّ من اللجوء إلى صوت صائت قصير «همزة وصل»، والتي أطلق عليها جان كانتينو (حركة الاعتماد)[2]، للتخلص من السكون تسهيلاً لعملية النطق، ولمّا كانت (تَّيمّوا) من الأفعال المضارعة التي لا تدخل عليها همزة الوصل[3]، كان السبيل الوحيد للتخلص من هذا الوضع الصعب، هو القراءة على الوصل، حيثُ تنضم التاء الأولى إلى المقطع السابق على النحو الآتي:

wa/lāt/ta/yam/ma/mū < wa/lā/tta/yam/ma/mū

ومن إدغام التاء في التاء في صيغة (تتفعل)، ما ورد في قوله تعالى: ﴿. . . .فإذا هي تَلقَفُ ما يأفكون﴾[4]، فقرأ البزي: «فإذا هي تّلقّفُ» بتشديد التاء[5]. و حجة ابن زنجلة في هذه القراءة، أنّه أراد (تَتَلَقّفُ)، فأدغم التاء في التاء[6]، وهذا ما ذهب إليه الطوسي[7] وابن الجزري[8]، فقد ذكرا الحجة نفسها إلا أنّ ابن الجزري اشترط الوصل، فقال: «والبزي على أصله في تشديد التاء وصلاً»[9].

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، عبدالصبور شاهين: ٤٠.

(٢) دروس في علم أصوات العربية: ١٨٤.

(٣) انظر: حاشية الصبان: ٤/ ٢٦٢، والبحر المحيط، ابو حيان الأندلسي: ٧/ ١٦.

(٤) الأعراف/ ١١٧، وفي هود / ١٠٥، والشعراء/ ٤٥، وطه/ ٦٩.

(٥) حجة القراءات؛ ابن زنجلة: ٢٩٢ وانظر : التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني: ٩٢-١٢٣.

(٦) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٢٩٢.

(٧) التبيان: ٤/ ٥٠٤.

(٨) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٢١.

(٩) المرجع السابق: ٢/ ٣٢١.

وأمّا إذا أردنا تفسير هذه القراءة من وجهة نظر لغوية حديثة، فنقول انّ الأصل في تّلقّفُ، هو (تَتَلَقَّفُ) ta/ta/laḳ/ḳa/fu.

فاجتمع متماثلان (tata) ، وكما ذكرنا في القراءة السابقة، انّ النطق بالتاء وما يتطلبه نطقها من حبس للهواء بواسطة مقدمة اللسان عند أصول الثنايا العليا، ومن ثم الرجوع إلى نفس ذلك الوضع، يتطلب من الناطق جهداً مضاعفاً؛ لذلك يلجأ الناطق إلى الإدغام من أجل التخفيف، وحتى يتمكن الإدغام لا بدّ من عدة خطوات:

الخطوة الأولى: يتم إسقاط حركة المقطع الأول المنفتح (ta) ليتمكن الإدغام نحو

tta/laḳ/ḳa/fu < ta/ta/laḳ/ḳa/fu

إسقاط الحركة الأصل (بنية عميقة)

وبعد إسقاط الحركة ينتج المقطع الآتي (tta)، وهذا الوضع الصوتي يُعدُّ خرقاً لبعض أساسيات النظام الصوتي العربي، الذي لا يسمح بعنقود صوتي يتكوّن من صامتين في مقطع واحد، كما لا يسمح بابتداء الكلام بهذا السياق الصوتي (tta)، وهنا لا يمكننا الإتيان بهمزة الوصل، لتوصل إلى النطق بالساكن، لأن همزة الوصل -كما ذكرنا- لا تدخل على الأفعال المضارعة، كما لا تدخل على أسماء الفاعلين والسبيل الوحيد للتخلص من هذا الوضع، القراءة بالوصل ، فإن التاء الأولى تنظم إلى المقطع السابق.

hi/yat/ta/laḳ/ḳa/fu < hi/ya/tta/laḳ/ḳa/fu

إدغام الدال في الدال:

صوت الدال صوت شديد مجهور، وذكر سيبويه أنّ مخرجه مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا[1]، وهو قريب جداً لتحديد المحدثين لمخرج الدال، فالدال عند المحدثين

---

(١) الكتاب: ٤/ ٤٣٣.

لثوي أسناني، وتتم عملية نطق هذا الصوت ، بأن يندفع الهواء من الرئتين ماراً بالحنجرة، فيُحدث اهتزازاً في الأوتار الصوتية، ثم يستمر الهواء عبر التجويف الفمي إلى أن يصل إلى مخرج الدال، فيرتفع طرف اللسان إلى أعلى باتجاه أصول الثنايا العليا، ليحول دون مرور الهواء، فينحبس هناك لفترة آنية إلى أن يعود اللسان إلى موضعه، فيخرج صوت شبيه بالانفجار ، وهو صوت الدال، فالدال صوت انفجاري (شديد) لثوي مجهور(١).

وإذا ما التقى الدال بصوت دال آخر، صعب ذلك على الناطق بأن ينطق بالصوت ثم يعود إلى المخرج ذاته للنطق بنفس الصوت، فبدلاً من أن يعيد عملية النطق لصوت الدال مرتين، كان أسهل عليه أن يطيل الاعتماد (مدة حبس النفس)، وذلك بما يسمى الإدغام.

ومن مظاهر إدغام الدال في الدّال، ما ورد في قوله تعالى﴿...مَنْ يَرْتَدَّ منكم عن دينه...﴾(٢)، فقرأ الجمهور «مَنْ يَرْتَدَّ» بدالٍ مشددة(٣)، ويذكر ابن مجاهد أسماء القرّاء أصحاب هذه القراءة، فيقول: «فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي (مَنْ يَرْتَدَّ منكم» بدال واحدة نصباً أي بإدغام الدال الأولى في الثانية)(٤)، ويرى ابن النحاس ، أنها قراءة أهل الكوفة وأهل البصرة(٥).

وقد وجّه ابن زنجلة هذه القراءة ، على أنّ الأصل فيها (يرْتَدِدْ)، فأدغمت الدال الأولى بالثانية، وحُركت الثانية بالفتح لالتقاء الساكنين(٦).

---

(١) انظر: الأصوات اللغوية؛ إبراهيم انيس: ٤٩، وفي صوتيات العربية؛ محي الدين رمضان: ١٣٩.

(٢) المائدة/ ٥٤.

(٣) حجة القراءات ؛ ابن زنجلة: ٢٣٠ وانظر السبعة في القراءات ، ابن مجاهد: ٢٤٥ والحجة ، ابن خالويه: ١٣٢.

(٤) السبعة في القراءات: ٢٤٥.

(٥) إعراب القرآن: ٢/ ٢٧.

(٦) حجة القراءات: ٢٣٠.

ويجوّز ابن النحاس الكسر (أي تحريك الدال الثانية بالكسر)، إلا أنّه اختار الفتح لخفته[1].

ويمكننا أنْ نوجه هذه القراءة على أنّ الأصل فيها (مَنْ يَرتَدِدْ)، فاجتمع في هذه الكلمة مثلان الأول متحرك والثاني ساكن (did) بسبب الجزم، فحاول القراء التخلص من توالي الأمثال عن طريق الإدغام، إلا أن الأصل في الإدغام، أن يكون الأول ساكناً والثاني متحركاً وفي هذا النمط نجد أنّ الأول متحرك والثاني ساكن، لذلك علينا الرجوع إلى أصل الفعل قبل دخول الجزم وهو:

يَرتَدِدُ ـــ yartadidu، فلما دخل عليها الجزم أوجب التسكين (مَنْ يَرتَدِدْ) man/yar/ta/did، فتوالى في المقطع الأخير مثلان (did) ، فحاول القرّاء التخلص من توالي الأمثال عن طريق الإدغام، ومرّ ذلك بعدة مراحل؛ المرحلة الأولى: التخلص من حركة الأول حتى يتمكن الإدغام ، والمخطط الصوتي الآتي يوضّح ذلك.

man/yar/ta/dd/min < man/yar/ta/did/min

بنية عميقة وسطحية معاً　　　　　إسقاط الحركة الفاصلة

وهنا يتوالى صامتان (dd)، وهو مما لا يقبله النظام المقطعي في اللغة العربية، ولا يسمح به، فتلجأ اللغة إلى ما يسمى بالحركة المنزلقة للفصل بين الصامتين (الدال والدال)، للتخلص من هذا الوضع الصعب.

فمن قرأ بكسر الدال جعل الحركة المنزلقة ، هي الكسرة على أصل التقاء الساكنين نحو: man/yar/ta/did/min.

ومن قرأ بفتح الدال؛ جعل الحركة المنزلقة هي الفتحة، وذلك لخفتها، ويمكن تفسير ذلك على إتباع الفتحة للفتح الذي قبلها.

ويعزو سيبويه هذا الإدغام إلى (تميم) وغيرهم من العرب، فيقول: «وأمّا بنو تميم فيدغمون المجزوم، كما أدغموا الحرفين المتحركين ، لما ذكرنا من المتحركين فيسكنون

---

(١) إعراب القرآن: ٢/٧.

الأول ويحرّكون الآخر لأنهما لا يسكنان جميعاً، وهو قول غيرهم من العرب وهم كثير»[1].

ويمكن القول ، إن سيبويه في قوله السابق بيّن سبب إدغام (تميم) للمجزوم، وهو السبب نفسه في إدغامهم المتحركين، فقد أرادوا أنْ يرفعوا ألسنتهم بالصوت رفعة واحدة.

كما أنّه نسب هذه الظاهرة إلى (تميم) ولم يذكر أسماء القبائل الأخرى، واكتفى بذكر كثير من العرب، غيرَ أنّ المبرد حدد هؤلاء، بأنهم (قيس) و (أسد)[2]، ومعنى هذا أنّ هذه الظاهرة ظاهرة نجدية، تخصّ القبائل البدوية المذكورة.

وهناك من توسّع في ذلك، فعزا الظاهرة إلى جميع العرب غير الحجازيين، ومقابل ذلك عزا ظاهرة الإظهار إلى أهل الحجاز[3]، فكان الظاهرة تتعلق بالميل الذي قامت به اللهجات البدوية إلى الإدغام، في حين نرى أنّ القبائل غير البدوية جنحت نحو الخفة والفك.

ويرى ابن زنجلة أن الإظهار هو الأصل، لأن التضعيف إذا سُكّن الثاني من المضاعفين ظهر التضعيف، نحو قوله تعالى: ﴿إن يمسسكم قَرْحٌ﴾ ولو قُرئتْ «إن يَمسكُم قَرْحٌ» كان صواباً. وهو ما تؤيده الدراسات اللغوية الحديثة، ففك الإدغام يحتوي على البنية العميقة للحركات والصوامت التي تشكل بنية النمط اللغوي، وتُفسر وجود الحركات بين جزئياته، نحو: man/yar/ta/did/min، وامّا الإدغام فتتساوى فيه هذه الأنماط في البُنى السطحية المستعملة نحو man/yar/ta/dd/min.

---

(1) الكتاب: ٣/ ٥٣٠ وانظر : شرح الأشموني: ٣/ ٨٩٦ ، ٨٩٧، والبحر المحيط، ابو حيان الأندلسي: ٥/ ٢٨٠ والصحاح مادة (غضض): ٣/ ١٠٩٥، ولهجة تميم غالب المطلبي: ١١٥.

(2) الكامل في اللغة والأدب، المبرد: ١/ ١٩٩.

(3) حجة القراءات ، ابن زنجلة: ٢٣٠، وشرح الشافية، الشريف الرضي: ٣/ ٢٤٦.

إدغام (اللام في اللام):

اللام صوت لثوي جانبي (Lateral)، أو منحرف كما أسماه سيبويه[1]، ويتم حدوث هذا الصوت ، بأن يتصل طرف اللسان باللثة خلف الأسنان العليا، مكوناً حاجزاً يمنع مرور الهواء، إلا من منفذ واحد، أحد جانبي اللسان أو كليهما ومن هنا جاءت تسميته بصوت جانبي، ويكون الوتران الصوتيان أثناء النطق باللام في حالة ذبذبة.

وصوت اللام أحد الأصوات المائعة (ل،ر.ن)، ويتميز بوضوحه السمعي[2]، ولعل هذا الوضوح عائد إلى الحجرة الرنينية التي تعمل على تقوية الأصوات الرنينية.

وللام في العربية الفونان هما: اللام المفخمة Dark-l واللام المرققةBright-l[3]، ولا يوجد رمز كتابي للتفريق بينهما، ويميز بينهما نطقياً عن طريق تقعر وسط اللسان أو عدمه.

فصوت اللام صوت جانبي لثوي مجهور، لا هو بالانفجاري ولا بالاحتكاكي[4].

وإذا التقى صوت اللام بمثيله ، كان من السهل على الناطق إدغام الصوتين، من أجل التخفيف، ومن مظاهر إدغام اللام في اللام في القرآن الكريم، ما ورد في قوله تعالى: ﴿. . . أن تضلَّ إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى﴾[5]، حيث قرأ حمزة «تضلّ» مشددة و (إنْ) حرف شرط و (تضلِّ) جزم بالشرط[6].

ويوجّه ابن زنجلة هذه القراءة على أن الأصل فيها (إنْ تَضْلِلْ)، فلما أدغمت اللام

---

(١) الكتاب: ٤/٤٣٥.

(٢) الأصوات اللغوية، عبدالقادر عبدالجليل: ١٧٤.

(٣) انظر: النظام اللغوي للهجة الصفاوية، يحيى عبابنة: ١٤٣.

(٤) المرجع السابق: ١٤٣.

(٥) البقرة: ٢٨٢.

(٦) حجة القراءات؛ ابن زنجلة: ١٥٠ وانظر تفسير الفخر الرازي: ٧/١٢٣.

في اللام فُتحت لالتقاء الساكنين[1]، وذهب أبو علـــي الفـــارسي إلى أنّ اللام إنما حُرِّكت بالفتح لالتقاء الساكنين، ولو كُسرت للـــكسرة التي قبلها ، لكان جائزاً في القياس[2].

ويمكن تفسـير ذلك على أنّ الأصل (تَضْلِلُ) taḍ/li/lu، فاجتمع فيها مثلان متحركان (lilu)، فلما دخلت عليها أداة الشرط الجازمة (إن) أوجبت الجزم، فصارت (إن تَضْلِلْ)- >in/taḍ/li/l، وفي هذا الوضع (lil) المثل الأول متحرك والثاني ساكن بسبب الجزم، فلجأ حمزة إلى التخلص من توالي الأمثال عن طريق الإدغام (إدغام المتحركين)، لأن السكون هنا عارض بسبب الجزم، فهو يزول بزوال الجزم، وفي إدغام المتحركين لا بُدَّ من التخلص من الصائت الفاصل بين المثلين في (أن تضلِلْ)، وهي بنية سطحية مستعملة ولكنّها بنية عميقة بالنسبة للصيغة الناتجة عنها، إلا أن التخلص عن طريق الحذف مستحيل، لأننا بحذفها نجعل الوضع الصوتي أكثر سوءاً، حيث يتوالى ثلاثة صوامت (dll)، لذلك يتم التخلص من الحركة في المقطع (lil) عن طريق نقلها إلى الصامت الذي قبله على نحو ما سنرى:

الخطوة الأولى:

>in/ta/ḍil/l   <   >in/taḍ/lil

«نقل حركة اللام الأولى إلى الساكن الذي قبله»   (بنية سطحية مستعملة وعميقة)

ومن جرّاء نقل حركة اللام إلى الصامت الذي قبله، نتج وضع صوتي غير مقبول في النظام الصوتي للغة العربية، وهو التقاء صوتين صحيحين (صامتين) دون فاصل حركي بينهما (ll)، وهذا الوضع الصوتي يُعدُّ مخالفاً للنظام الصوتي للغة العربية الذي لا يسمح بعنقود صوتي يتكون من صامتين في مقطع واحد، لذا لا بدَّ من إقحام حركة على الساكن الثاني للتخلص من التقاء الساكنين، وقد تكون الحركة المقحمة الكسرة على

---

(١) حجة القراءات: ١٥١.

(٢) الحجة للقرّاء السبعة: ٢/ ٤٢٧.

أصل التقاء الساكنين[1]، أو الفتحة لخفتها، وتم الاختيار هنا بتحريك الساكن بالفتحة لخفتها -لمجيء الهمزة بعدها ، باعتبارها أصعب الأصوات نطقاً، ومن ثم أدغمت اللام في اللام، والمخطط الصوتي يوضّح ذلك.

الخطوة الثانية:

>in/ta/ḍil/la

إقحام حركة الفتحة + إدغام المثلين.

ومن أمثلة إدغام اللام في اللام، ما ورد في قوله تعالى: ﴿وإذا قيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدوا في الأرضِ قالوا إنما نحن مصلحون﴾[2]، فقد قرأ أبو عمرو (قِيلْ لَهُمْ) بالإدغام[3].

ويوجه ابن زنجلة قراءة أبي عمرو بقوله: إن إظهار الكلمتين، كإعادة الحديث مرتين فأسكن الحرف الأول وأدغمه في الثاني ليعمل اللسان مرة واحدة[4].

ونحن نفسر هذه القراءة من منظور علم الأصوات الحديث، بأنّه عند قراءة (قيلَ لَهُمْ) تتوالى أربعة متحركات kī/la/la/hum ، واللغة العربية تكره توالي المتحركات، لما فيه من ثقل على المتكلم، لذا لا بُدَّ من التخلص من إحدى هذه الحركات، وبما أنَّ التركيب السابق احتوى على صوتين متماثلين، فإنّه من الممكن التخلص من إحدى الحركات عن طريق الإدغام (ما يسميه علماء القراءات بالإدغام الأكبر)، فيتم التخلص من حركة المثل الأول على النحو الآتي:

---

(١) أثر المقطع المرفوض، يحيى عبابنة، مجلة ابحاث اليرموك «سلسلة الأدب واللغويات»، المجلد١١، العدد٢، ١٩٩٣، ص١٤٩-١٧٨.

(٢) البقرة: ١١، وفي النحل/ ٢٤ في قوله تعالى: ﴿وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين﴾.

(٣) حجة القراءات، ابن زنجلة :٨٣.

(٤) حجة القراءات: ٨٣.

kị̄/l/la/hum < kị̄/la/la/hum

قِيلَ لَهُمْ التخلص من الحركة (الفاصل)

(بنية سطحية مستعملة

وعميقة بالنسبة للخطوة التالية)

وفي هذه الحال يلتقي مثلان الأول ساكن والآخر متحرك، مما يمكن الإدغام ويَحْسُن الإدغام هنا لتوالي الحركات[1].

ويمكن أنْ تكون الحركة الأخيرة في (قِيلَ) قد ضاعت بسبب الميل العارض من اللغة العربية ولهجاتها واللغات السامية إلى التخلص من حركات الأواخر[2].

«إدغام الميم في الميم»:

الميم صوت شفوي ، يتكون باندفاع الهواء من الرئتين عبر الحلق باتجاه الفم إذ الشفتان مطبقتان تماماً، فينحبس خلفها وينخفض الطبق، ليتمكن الهواء من الخروج عن طريق الأنف ، مع حدوث ذبذبة في الأوتار الصوتية، ويكون اللسان في وضع استرخاء[3].

فصوت الميم شفوي مجهور مائع، وهناك من وصفه بأنّه أسناني أنفي، أو غاري أنفي[4].

وعندما يلتقي صوت الميم بصوت يماثله، فإنّه يصعب النطق بصوت الميم لأول مرة، ثم فتح الشفتين استعداداً للنطق به مرة أخرى وبنفس الكيفية، لذلك نرى القارئ يلجأ للإدغام، تخفيفاً للجهد المبذول، وبذلك يختصر عملية نطق الصوتين ويكتفي بإطالة الاعتماد للهواء ، ومن ثمّ يخرج عن طريق الأنف.

---

(١) انظر: الكتاب، سيبويه: ٤/٤٣٧، والممتع في التصريف؛ ابن عصفور الاشبيلي: ٢/٦٥١.

(٢) الإدغام وضياع حركات الأواخر، يحيى عبابنة.

(٣) انظر: الأصوات اللغوية؛ إبراهيم انيس: ٥٥، والمدخل إلى علم اللغة؛ رمضان عبدالتواب:٤٣، وفي صوتيات العربية؛ محيي الدين رمضان:١٦٢.

(٤) أسس علم اللغة، ماريوباي: ٨٦.

ومن أمثلة إدغام الميم في الميم، ما جاء في قوله: ﴿وإن كلا لّما ليوفينّهم ربُّك أعمالهم﴾[1]، فقد قرأ ابن عامر وحمزة وحفص بالتشديد فيها[2].

ويفسر ابن زنجلة هذه القراءة بإيراد آراء الكسائي والفراء وثعلب، فالكسائي يقول: من شدد، فالله أعلم بذلك وليس له علم، أمّا الفراء وثعلب ، فقد أجمعا على أنّ الأصل في (لّما) هو (لَمنْ ما) فلما اجتمعت الميمات حذفت ، واحدة فبقيت ثنتان، ادُغمت واحدة في الأخرى[3].

ويذهب العكبري إلى أنّ قراءة (لّما) مشددة فيها ثلاثة أوجه[4]:

الأول: أن الأصل فيها: (لمِنْ ما) بكسر الميم الأولى وإنْ شئت بفتحها، فابُدلت النون ميماً، وادُغمت ، ثم حُذفت الميم الأولى كراهية التكرير ، وجاز حذف الأولى وإبقاء الساكنة لاتصال اللام بها، وهي الخبر على هذين التقديرين.

الوجه الثاني: أنه مصدر لمّ يلمُّ ، إذ جمع ، لكنّه أجرى الوصل مجرى الوقف، وقد نّونّهُ قوم، وانتصابه على الحال من ضمير المفعول (لنوفيهم) وهو ضعيف.

الوجه الثالث: أنّه شدَّدَ ميم (ما) كما يشدّد ا لحرف الموقوف عليه في بعض اللغات وهذا في غاية البُعْد.

فـ (لّما) هنا حَدَثَ فيها إدغامان، إذ إنَّ الأصل فيها (لِمنْ مَا) ـــ laminmā، فاجتمع صوتان متجانسان النون (n) في لَمِنْ والميم (m) في ما، دون أن يفصل فاصل حركي بينهما، فكانت الظروف مواتية لحدوث تماثل بين الصوتين ، إذ إن كليهما صوت شفوي أنفي مجهور ، فيؤثّر صوت الميم في صوت النون ضمن نطاق المماثلة الكلية المدبرة في حالة الاتصال ، فيقلبه إلى صوت مماثل له تماماً وهو صوت الميم:

---

(١) هود/ ١١١، وفي الطارق آية(٤) ﴿إنْ كل نفسٍ لّما عليها حافظ﴾.

(٢) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٣٥١، والسبعة في القراءات؛ ابن مجاهد: ٣٣٩.

(٣) انظر: حجة القراءات، ابن زنجلة:٣٥١.

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٧١٦.

lamimmā < laminmā

مماثلة مدبرة كلية متصلة.

وفي هذا الوضع الصوتي يجتمع ثلاثة صوامت متماثلة فصلت بينها الكسرة، هي (mimm)، ونحن نعلم أنّه يَصعُب نطق صوتين متواليين، فكيف الحال إذا كانت ثلاثة أصوات متماثلة، وهذا ما دفع الناطق إلى حذف إحدى الميمات من أجل التخفيف، فقد تكون الميم المحذوفة هي المتحركة بالكسر أو الساكنة، فإذا حُذفت الميم الساكنة، فتصبح الصيغة الناتجة هي كالآتي:

lamimā < lamimmā

(لمِمّا) حذف الميم الساكنة

وهنا يجتمع متماثلان متحركان، وقبل إدغامهما لا بدَّ من التخلص من الفاصل الحركي (الكسرة) كمايأتي:

lammā < lamimā

تخلص من الحركة + إدغام

أما إذا كان الصوت المحذوف هو الميم المتحركة بالكسر، فإنك تدغم مباشرةً.

lammā < lamimmā

حذف الميم المتحركة + إدغام المثلين.

× إدغام النون في النون:

النون أحد الأصوات المائعة (liquids)، يصدر من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان، ما بينها وبين ما يليه من الحنك الأعلى وما فوق الثنايا[1]، ويتكون هذا الصوت باندفاع الهواء من الرئتين ماراً عبر الحنجرة، فيحدث اهتزازاً في الأوتار

---

(١) الكتاب، سيبويه: ٤/٤٣٣.

الصوتية، ثم يأخذ مجراه إلى أن يصل أطراف الثنايا التي التصق بها اللسان ومنع مرور الهواء ، فيرتد إلى الخلف ليخرج عن طريق التجويف الأنفي مُحدثاً حفيفاً هو صوت الغنة[1].

فالنون صوت أنفي مجهور مائع.

ونلاحظ من خلال وصف عملية نطق صوت النون ، أنه صوت مائع سهل النطق، ولكن توالي الأمثال مكروه في اللغة العربية، لذلك لجأ الناطق إلى التخلص من توالي الأمثال ، أما عن طريق الحذف والذي سيتم توضيحه فيما بعد، أو عن طريق إدغام المثلين الذي نحن بصدد الحديث عنه.

ويرد إدغام النون كثيراً في القراءات القرآنية، ومن أمثلته ما جاء في قوله تعالى: ﴿اتحاجونّي في اللّه﴾[2]، إذ قرأ الجمهور (اتحاجونّي) بالتشديد أي (تشديد النون)[3].

وحجة ابن زنجلة في ذلك، أنّ الأصل فيها (اتحاجّونني) بنونين، الأولى علامة الرفع، والثانية مع ياء المتكلم التي في موضع النصب، فاجتمع صوتان من جنس واحد فأدغموا الأولى في الثانية[4].

أما مكي بن أبي طالب، فقد فصّل الحديث في تفسيره لهذه القراءة، إذ يرى أن الأصل فيها (اتحاجونني) بنونين، الأولى علامة الرفع، والثانية فاصلة بين الفعل والياء (يقصد نون الوقاية)، فلما اجتمع مثلان في فعل، وذلك ثقيل، أدغم إحدى النونين في الأخرى، فوقع التشديد لذلك، ولا بدّ من مدّ الواو للمشدد، لئلا يلتقي ساكنان ، الواو وأول المشدد، فصارت المدة تفصل بين الساكنين ، كما تفصل الحركة بينهما،

---

(١) الأصوات اللغوية؛ إبراهيم أنيس: ٥٥ و ٥٦، وفي صوتيات العربية، محي الدين رمضان: ١٣٢.

(٢) الأنعام/ ٨٠.

(٣) حجة القراءات ؛ ابن زنجلة: ٢٥٧، وانظر: السبعة في القراءات ؛ ابن مجاهد: ٢٦١، وإعراب القرآن، النحاس*: ٢/ ٧٨، والتيسير في القراءات السبع، ابو عمر الداني: ١٥٤.

(٤) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٢٥٧-٢٥٨.

وتشديد النون هو الاختيار عنده لأنّه الأصل[1].

ويمكن تفسير ما حدث في (اتحاجونّي) أنْ هذه الصيغة مرّت بعدة مراحل قبل أنْ تصل إلى الهيئة التي عليها، إذ إنّ الأصل فيها (اتُحاجُونَني) بنونين >atuḥāǧǧūnanī (وهي بنية عميقة وسطحية معاً، سطحية لأنها مستعملة بالفعل في الواقع الاستعمالي للعربية ، وعميقة بالنسبة للخطوة التالية، حيث يتم إسقاط حركة أحد المتماثلين، ومن المعروف أن العربية تنفر من توالي الأمثال، فلا بُدَّ من التخلص من توالي الأمثال عن طريق الإدغام، فقام بإسكان المثل الأول، حتى يتمكن الإدغام، والمخطط الصوتي الأتي يوضح ذلك:...

>a /tu/ḥāǧ/ǧū/na/nī   <   >a/tu/ḥāǧ/ǧūn/nī

الأصل بنية عميقة وسطحية مستعملة   إسقاط حركة المثل الأول

وهذه أيضاً (عميقة وسطحية معاً)

والصيغة الناتجة من إسقاط حركة المثل الأول (اتُحاجونْني)، هي أيضاً صيغة مستعملة في اللغة ، وبنفس الوقت، هي بنية عميقة للخطوة الآتية بعدها، فبعد إسقاط الحركة يتم إدغام النون الأولى في النون الثانية، ويحسن الإدغام هنا رغم وجود حرف المد؛ لأن حرف المد يقوم مقام الحرف المتحرك، وبعبارة أوضح، الواو هنا ليست صوتاً صامتاً، وإنما هو عبارة عن حركة طويلة >atuḥāǧǧūnnī (إدغام).

ويمكن بعد هذا التخلص من إحدى النونين لكراهة التشديد تصبح >atuḥāǧǧūnī .

ومن مثل (اتحاجونّي)، (اتامرونيّ) ، في قوله تعالى: ﴿قُلْ أفغير الله تأمرونّي أعبدُ أيُّها الجاهلون﴾[2]، فقد قرأ الجمهور (تأمرونيّ)، بالتشديد[3]، أي (تشديد النون،

---

(1) الكشف عن وجوه القراءات؛ مكي بن أبي طالب: ١/ ٤٣٦.

(2) الزمر/ ٦٤.

(3) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٣٨٢ و ٢٨٣، وانظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٥٦٣، والبحر المحيط، أبو حيان الأندلسي: ٧/ ٤٣٩.

وحجة ابن زنجلة في ذلك، أنّ الأصل (تأمرونَني) النون الأولى علامة الرفع، والثانية مع الياء في موضع نصب، ثم أدغموا الأولى في الثانية[1]، وهي الحجةُ نفسها التي ذكرها مكي في (الكشف)، وأبو حيان في تفسيره (البحر المحيط)[2].

فالأصل في (تأمرونّي) ، هو (تأمرونَنِي)، بنونين متحركتين، وهي صيغة مستعملة فعلياً في اللغة العربية، ودليل ذلك قراءة ابن عامر (تأمرونَنِي) بنونين على الأصل[3]، فيجتمع هنا متماثلان (nanī)، ونحن نعلم أن في تكرير الصوت ثقل وبذل جهد كبير في النطق، لذلك حاول بعض القرّاء التخفيف، بأنْ يدغموا أحدهما في الآخر (فيضعوا ألسنتهم على مخرج الحرف المكرر وضعه واحدة ويرفعوها بالحرفين رفعة واحدة لئلا ينطقوا بالحرف ثم يعودوا إليه[4]، ولكن قبل عملية الإدغام لا بُدَّ من التخلص من الفاصل الحركي لتجاور الصوتين، فينتج صيغة جديدة هي (تأمرونْني) على النحو الآتي:

ta>/mu/rūn/nī < ta>/mu/ru/na/nī

الأصل (بنية عميقة وسطحية معاً) إسقاط حركة المثل الأول + إدغام المثلين

ونلاحظ تقلّص عدد المقاطع من خمسة مقاطع إلى أربعة مقاطع، مما يُسهل على الناطق عملية النطق.

ومن مثل (تأمروني)، (تُبَشرونّ) في قوله تعالى: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرونّ﴾[5]، فقد قرأ ابن كثير (تُبَشِّرونّ) مشددة النون مكسورة[6]، وقرأها الباقون مشددة مفتوحة.

---

(١) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٣٨٢.

(٢) انظر: الكشف عن وجوه القراءات: ٢/ ٢٤٠، والبحر المحيط: ٧/ ٤٣٩.

(٣) السبعة في القراءات؛ ابن مجاهد: ٥٦٣، والكشف عن وجوه القراءات؛ مكي: ٢/ ٢٤٠، وحجة القراءات؛ ابن زنجلة: ٦٢٥.

(٤) شرح المفصل، ابن يعيش: ١٠/ ١٢١.

(٥) الحجر/ ٥٤.

(٦) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٣٨٢، وانظر السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٣٦٧، والتيسير في القراءات، أبو عمر الداني: ١١١، والبحر المحيط، أبو حيان: ٥/ ٤٥٨.

ويعلل ابن زنجلة هذه القراءة على أنّ الأصل فيها (تُبشّرونَني)، النون الأولى علامة الرفع، والثانية مع الياء في موضع النصب، وإنما دخلت (أي النون) لتمنع الفعل من أن ينكسر ، ثم أدغم النون في النون، وحذف الياء اجتزاءً بالكسرة لأنها نابت عن الياء[1].

وما حدث في الأنماط السابقة من الأفعال التي اجتمعت فيها نون الفعل مع نون الوقاية من إدغام متماثلين، فإنّه يطبّق على صيغة (تُبَشّرونّ) إذ إنّ الأصل فيها هو (تبُشّرونَني) بنونين متحركتين، إلا أنّ ما يميزها عن الصيغ السابقة، أن هذه الصيغة (تُبشّرونَني) غير مستعملة في هذا الموضع من القرآن، والدليل على ذلك، انّه لا توجد قراءة بنونين على الأصل، فالقراءات تتراوح بين نون مشددة مكسورة ، أو نون مشددة مفتوحة، أو نون مخففة مكسورة[2].

ولما اجتمع في (تبشّرونَني) متماثلان (nanī)، صعب ذلك على الناطق ، فلجأ إلى التخلص من توالي الأمثال عن طريق الإدغام، ولكن هناك خطوة سابقة لعملية الإدغام، هي التخلص من الفاصل الحركي، ليتحقق شرط الإدغام، وهو المجاورة، والمخطط الصوتي الآتي يوضح ذلك:

tu/baš/ši/rū/n/nī	< tu/baš/ši/rū/nanī
إسقاط حركة المقطع الأول من المتماثلين ليتمكن الإدغام	الأصل (البنية العميقة)

ومن ثم أدغمت النون الأولى في النون الثانية، ومن قرأ بكسر النون ، فإنه قام بتقصير حركة النون على النحو الآتي:

tu/baš/ši/rūn/ni

إدغام+ تقصير حركة النون

---

(١) حجة القراءات: ٣٨٢ و ٣٨٣.

(٢) انظر: السبعة في القراءات: ابن مجاهد: ٣٦٧، والتيسير في القراءات، أبو عمرو الداني، ١١١، والتبيان في إعراب القرآن، العكبري: ٢/ ٧٨٤ و ٧٨٥.

ومن قرأ بفتح النون، فقد قام بحذف الحركة الطويلة بكاملها على النحو الآتي: tu/baš/ši/rūn/n،وفي هذه الحالة توالى صامتان(nn)، وهذا الوضع الصوتي ترفضه العربية، فقام بتحريك الساكن الثاني بالفتحة، لأنها أخف الحركات للتخلص من التقاء الساكنين tu/baš/ši/rūn/na.

ومن أمثلة إدغام النون في النون أيضاً، ما جاء في قوله تعالى: ﴿ما مكّنّي فيه ربّي خَيْرٌ فاعينُوني بقُوَّةٍ اجْعَلْ بينكم وبينهم رَدْماً﴾[1]، فقد قرأ الجمهور (مكّنّي) بالتشديد[2].

ويفسر ابن زنجلة هذه القراءة على أنهم أدغموا النون في النون لاجتماعهما[3]، وهذا ما ذهب إليه مكي في الكشف[4].

فالأصل في قوله ﴿مكّنّي﴾، هو مكّنني) بنونين، نون الفعل ونون الوقاية /mak ka/na/nī، فاجتمع في هذه الصيغة متماثلان (nanī)، وهذه الصيغة مستعملة في الواقع الفعلي، بدليل أن ابن كثير قرأ (ما مكّنني) بنونين مخففتين، الأولى مفتوحة والثانية مكسورة[5]، إلا أنّ الجمهور استثقلوا توالي متماثلين ، فعمدوا إلى التخلص من هذا الوضع عن طريق الإدغام، والإدغام لا يحدث هنا إلا بحدوث عملية صوتية سابقة له، وهي التخلص من الفاصل الحركي، ليتسنى إدغام النون في الأُخرى ، وذلك على النحو الآتي:

(١) الكهف/ ٩٥.

(٢) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٤٣٣ و ٤٣٤ وانظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٤٠٠، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٨٦١، والبحر المحيط، أبو حيان: ٦/ ١٦٤.

(٣) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٤٣٤.

(٤) الكشف عن وجوه القراءات، مكي: ٢/ ٤٣٤.

(٥) التيسير في القراءات، أبو عمرو الداني: ١١٩.

mak/kan/nī	<	mak/ka/na/nī
إسقاط حركة المثل الأول		الأصل (البنية العميقة

وهي في الوقت نفسه بنية سطحية مستعملة

وبعد إسقاط الحركة ، يتلقي متماثلان (النون الساكنة والنون المتحركة)، فتحدث عملية الإدغام makkannī، وهي ما أطلق عليها القرّاء والنحاة الإدغام الأكبر، لتجاوز عملية الإدغام عن الحركة التي تفصل بين المتماثلين.

وكما يُدغم في نون الوقاية في الأفعال ، يُدغم فيها في الأسماء، ومثال ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْت مِنْ لَدُنّي عُذراً﴾[1]، فقد قرأ الجمهور (لدُنّي) بضم الدال وتشديد النون[2](أي إدغام نون لدن في نون الوقاية).

ويفسر ابن زنجلة هذه القراءة على أن الأصل فيها (لَدُنْ) بإسكان النون، فإذا أضيفت إلى ياء المتكلم زيدت النون، ليسلم سكون النون الأولى... فتقول (لَدُنّي) ، فتدغم النون الأولى في النون الثانية، كما تقول (عنّي)[3].

ويرى أبو حيان أن القراءة بالتخفيف أقيس (أي بحذف نون لَدُن)[4]، ويعلل ذلك بقوله: «لأنّ أصل الأسماء إذا أضيفت إلى ياء المتكلم لم تلحق نون الوقاية، نحو: غلامي ، وفرسي»[5]، أي أنّه قاس (لَدُنْ) على الأسماء السابقة.

غيرَ أن النحاس يخالفه الرأي في ذلك، فيقدم القراءة بالإدغام على القراءة بالحذف، حفاظاً على نون (لَدُن)[6].

---

(١) الكهف/٧٦.

(٢) حجة القراءات، ابن زنجلة ٤٢٤ ، ٤٢٥، وانظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٣٩٦، وإعراب القرآن؛ النحاس: ٢/٤٦٧.

(٣) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٤٢٤ و ٤٢٥.

(٤) هذه القراءة منسوبة إلى أهل المدينة، انظر: إعراب القرآن، النحاس: ٢/٤٦٧.

(٥) البحر المحيط: ١٦/١٥١.

(٦) انظر: إعراب القرآن ، النحاس: ٢/٤٦٧.

فالأصل في (لَدُنّي) هو الظرف (لَدُنْ) بالإضافة إلى ياء المتكلم، ثم أضيفت نون الوقاية لتسلم حركة النون، فـ (لَدُنْ) من الظروف المبنية على السكون، فأصبحت الصيغة كالآتي -la/dun/nī.

فلما اجتمع في هذه الصيغة مثلان، أحدهما ساكن، والآخر متحرك، كانت الظروف مواتية لحدوث عملية الإدغام الإلزامية، طلباً للتخفيف، فأدغموا نون (لَدُنْ) في نون الوقاية:

la/dun/nī	<	ladunnī
الأصل (لَدُنْ+ يا المتكلم)		إدغام متماثلين

إدغام الهاء في الهاء:

الهاء صوت حنجري ، يحدث نتيجة احتكاك الهواء بمنطقة الأوتار الصوتية، دون أن يحدث ذبذبة بهذه الأوتار، فيرتفع الطبق لإغلاق المجرى الأنفي، فيسمح للهواء بالخروج عبر الفم، دون أن يعترضه أي عارض[1].

فالهاء صوت حنجري احتكاكي مهموس، ويتصف بالجهر إذا جاء بين صوتي علة[2]. من خلال وصفنا لصوت الهاء، يتبين أنّه صوت سهل النطق، ولعل ذلك يُفسر إبدال الهاء بصوت الهمزة. إلا أنّه إذا اجتمع الهاء مع مثيله شكّل ذلك صعوبة في النطق ، لذا لجأ بعض القرّاء إلى الإدغام للتقليل من الجهد المبذول. كما أنّه صوت شديد الخفاء، يتعرض للسقوط إذا كانت البيئة الصوتية تدعو إلى ذلك.

ومن أمثلة إدغام الهاء في الهاء، ما جاء في قوله تعالى: ﴿فيهِ هُدى﴾[3]، فقد قرأ أبو عمرو بن العلاء (فيهِ هُدى) بالإدغام[4]، في حين قرأ الباقون بالإظهار.

---

(١) المدخل إلى علم اللغة، رمضان عبدالتواب: ٥٨، وفي صوتيّات العربية ، محيي الدين رمضان: ٩٠.

(٢) النظام اللغوي للهجة الصفاوية، يحيى عبابنة: ١٥٤.

(٣) البقرة/ ٢.

(٤) حجة القراءات ، ابن زنجلة: ٨٣ و ٨٤، وانظر : الحجة للقرّاء السبعة، أبو علي الفارسي: ١/ ١٧٨ و ١٧٩، وإعراب القرآن، النحاس: ١/ ١٢١.

ويذكر ابن زنجلة أنّ حجة أبي عمرو في ذلك (أي الإدغام)، أنّ إظهار الكلمتين كإعادة الحديث مرتين، لذا أسكن الحرف الأول، وأدغمه في الثاني، ليعمل اللسان مرة واحدة[1]، وعلى هذا فهو من نوع الإدغام الأكبر.

وذكر الفارسي إنّ أبا بكر محمد بن سري، كره الإدغام في هذا الوضع (فيه هُدى)، لأن مَنْ كسَر فالياء يريد، ومَنْ أثبت الياء لم يجزله أنْ يدغم، لأنّه لم يلتقِ حرفان. . .، وإنْ جاز إدغام الحرفين في القياس، لأنهما من مخرج واحد، إلا أنّه يثقل في اللفظ، لأنّ حرف الحلق ليس بأصل في الإدغام، والحرفان من كلمتين[2].

فهو يرفض الإدغام لسببين : الأول أن بكسر عنده، هي ياء (أي مشبعة في اللفظ)، وبالتالي فهي فاصل يحول دون التقاء الحرفين.

الثاني: أن الهاء من حروف الحلق، وإدغامها يزيد في ثقل اللفظ.

ومهما قيل عن هذه القراءة، إلا أننا لا يمكننا تخطئتها، ووصفها بالقبح ، كونها رواية صحيحة مرويّة عن الرسول ﷺ، أي إنّها من القراءات السبع المتواترة.

ويمكن تفسير حالة الإدغام في قوله: ﴿فيه هُدىً﴾، أنّ هذا الإدغام لم يكن يحدث في حالة وجود حركة المقطع (hi)، وذلك لأَن الحركة تمنع الإدغام[3]، فإذا تم حذفها أمكن الإدغام ولو كان في كلمتين، أي أنّ الإدغام يحدث بعد عملية صوتية أخرى، هي حذف الحركة، ليلتقي بعد ذلك متماثلان الهاء الساكنة، والهاء من كلمة هدى، فتحدث عملية الإدغام الإلزامية، وهذا ما يسمى بالإدغام الأكبر[4]، والمخطط الصوتي الآتي يوضح ذلك:

fihihudan	fi/h/hu/dan	fihhudan
الأصل	إسقاط حركة المثل الأول	إدغام المثلين
	ليتمكن الإدغام	

(fihhudan < fi/h/hu/dan < fihihudan)

---

(١) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٨٤.

(٢) الحجة للقرّاء السبعة: ١٧٨ و ١٧٩.

(٣) يقول عبدالصبور شاهين: وظاهر أن الفاصل الصوتي بين الهاءين عارض (أي لا يعتد به وبين النونين ثابت، انظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، عبدالصبور شاهين: ١٣٢.

(٥) انظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، عبدالصبور شاهين: ١٢٥ و ١٥٧.

وهذا النوع من الإدغام يخص قراءة أبي عمرو بن العلاء في غالب الأحيان.

إدغام الياء في الياء:

الياء صوت شجري، أي أن مخرجه من وسط اللسان وما يليه من الحنك الأعلى[1]، ويحدث هذا الصوت باندفاع الهواء من الرئتين إلى مخرج الصوت، فترتفع اللهاة لتغلق مجرى الأنف، ويرتفع وسط اللسان إلى أعلى قليلاً دون أن يلامس الطبق، وفي هذه الحالة يتذبذب الوتران الصوتيان[2].

فالياء حذف العبارة (شبه حركة، semi-vowel)، شجري ، مجهور، ومن إدغام الياء في الياء، ما جاء في قوله تعالى: ﴿... ليهلك من هلك عن بينة ويحيا من حيّ عن بينة﴾[3]، حيث قرأ الجمهور «حَيّ» بالإدغام[4]، وهذه من الحالات التي يجوز فيها الإدغام أو الإظهار.

ويُفسر ابن زنجلة هذه القراءة من خلال ذكره لقول الخليل بن أحمد: «فأمّا من أدغم ، فلاجتماع الحرفين من جنس واحد، كما يقول: (عيِيَ، بالأمر يعيْا)، ثم تقول: (عيّ الأمر)[5].

ويفصّل الفراء في حديثه عن هذه المسألة، فيقول: «فادغموا لمّا التقى حرفان متحركان من جنس واحد، ويجوز الإدغام في الاثنين للحركة اللازمة للياء الآخرة،

---

(١) الكتاب، سيبويه: ٤/٤٣٣ ، ٤٣٥.

(٢) انظر: في صوتيات العربية، محي الدين رمضان: ١١٦ و ١١٧، والنظام اللغوي للهجة الصفاوية، يحيى عبابنة: ١٦٢.

(٣) الأنفال/ ٤٢.

(٤) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٣١١، وانظر: معاني القرآن؛ الفراء: ١/٤١١، والسبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٣٠٦، والبحر المحيط، أبو حيان الأندلسي: ٤/٥٠١.

(٥) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٣١١.

فتقول للرجلين حَيّا وحيِيا، وينبغي للجمع الاّ يُدغم ، لأن ياءه يصيبها الرفع وما قبلها مكسور، فينبغي لها أن تسكن فتسقط بواو الجمع[1].

ونفسر هذه القراءة، على انَّ الأصل فيها (حَيِيَ) ḥayiya، وفي هذه الصيغة اجتمعت حركتان مزدوجتان صاعدتان هما: (yi) و (ya)، وهذا الوضعَ صعب يستثقله النظام الصوتي للغة العربية، لذا مالت اللغة إلى التخلص من الحركة الصاعدة (yi) ، لأنها أكثر صعوبة ، نظراً لوجود الكسرة (i) نواة لها ، فالتقت الياء المسكّنة مع الياء المتحركة ، فتحدث عملية الإدغام على النحو الآتي:

ḥayya < ḥayiya

الأصل　　　　التخلص من الكسرة+الإدغام

هذا إذا كانت الحركة لازمة، إمّا إذا كانت حركة المثل الثاني عارضة ، أي أنها من الممكن أن تنتقل من الإعراب إلى السكون على حسب العامل الذي يأتي قبلها، نحو: (أن يحييَ الموتى)، فإنّه لا يحسن الإدغام فيها، لأن الحركة عارضة والإدغام لا يصح إلا في الصوت المتحرك.

ومن إدغام الياء في الياء، ما جاء في قوله تعالى: ﴿وما أنتم بِمصْرخيّ﴾[2]، إذ قرأ حمزة (بمصْرخيِّ) بكسر الياء المشددة ، وقرأها الباقون بفتح الياء[3]، وقد روى اسحاق الأزرق عن حمزة (بِمُصْرخيِّ)، بفتح الياء الثانية[4].

وقد طعن كثير من النحاة في هذه القراءة[5]، فالفرّاء يُعدها من وهم القرّاء، حيثُ أنهم ظنّوا أن الباء في «بِمُصْرِخيِّ» خافضة للكلمة كُلّها[6]. وذهب قُطرب إلى أنّها لغة

---

(١) معاني القرآن: ١/ ٤١١ و ٤١٢.

(٢) إبراهيم/ ٢٢.

(٣) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٣٧٧ و ٣٧٨.

(٤) السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٣٦٢.

(٥) البحر المحيط، ابو حيان: ٥/ ٤١٩.

(٦) معاني القرآن، الفراء: ٢/ ٧٥.

في بني يربوع، وأجازها أبو عمرو بن العلاء[1].

ويفسر ابن زنجلة هذه القراءة على أنّ الأصل فيها (بِمُصْرِخيني)، فذهبت النون للإضافة ، وأدغمت ياء الجمع بياء الإضافة[2].

فالأصل في (بُمصرخيّ)، هو مُصْرخينَ، جمع المذكر السالم بالإضافة إلى ياء المتكلم، ونحن نعلم أن نون جمع المذكر السالم تحذف في حالة الإضافة، فالأصل فيها كما هو في الاستعمال المعياري القياسي للمستوى الفصيح في اللغة ، هو الفتح bimuṡriḫiyya، ولكن بعض المستويات اللهجية قبلت أن تكون الحركة المزدوجة الصاعدة (ya) بالكسر ، أي (yi) ، وعلى هذا فنحن نقبل شيئاً من رأي الفرّاء، وهو أن المتكلم قد ظن أنّ الكلمة واحدة مع الباء، فجرّ بالباء الكلمة كُلّها، وهذا لا يعني أنّ النمط غير صحيح، لأنّ الكثير من أنماط اللغة يدخل فيها القياس الخاطئ، ودخلت في الاستعمال الفصيح.

ولا يجوز أن تُردُّ القراءة قياساً إلى القاعدة النحوية، لأنّ القاعدة لم تراعِ جميع المستويات الصحيحة، بل اهتمت بالكثير المقيس، فهي قراءة متواترة صحيحة لا يجوز ردّها.

---

(١) التيسير في القراءات، أبو عمرو الداني: ١٠٩، والبحر المحيط، أبو حيان: ٥/ ٤٢٠.

(٢) حجة القراءات ، ابن زنجلة: ٣٧٧ و ٣٧٨.

إدغام المتقاربين:

جاء في اللغة: اقترب الوَعْدُ، أي تَقارب والتَّقارُبُ ضِدُّ التَّباعد[1]. أمّا التَّقاربُ في الاصطلاح؛ فقد عرَّفهُ ابن الجزري بقوله: التَّقارُبُ أنْ يتقاربَ الحرفان مخرجاً أو صفةً، نحو الذال والجيم فهما متباعدان في المخرج متقاربان في الصفات فقط، إذ إنَّ كلاً منهما مشترك في الصفات التالية: الجهر والهمس والاستفال والانفتاح[2].

ومن أمثلة إدغام المتقاربين:

× إدغام التاء (t) في الذال (ḏ):

وقبل إيراد نماذج من القراءات تمثل إدغام التاء في الذال، لا بُدَّ من وصف كلا الصوتين، وبيان مدى التقارب بينهما.

فالتاء (t) كما وصفَ سابقاً؛ صوت أسناني لثوي شديد مهموس، أمّا الذال؛ فقد ذكر سيبويه أن مخرجه مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا[3]، وتتم عملية نطق هذا الصوت (ḏ)، بوضع اللسان بين أطراف الثنايا العليا، تاركاً منفذاً يسمح بمرور الهواء المندفع من الرئتين، فيمر الهواء من هذا المنفذ محدثاً حفيفاً أو (احتكاكاً)، ويهتز في أثناء ذلك الوتران الصوتيان، فالذال صوت احتكاكي بين أسناني مجهور، نظيره المهموس هو الثاء[4].

نستنتج مما سبق أن التاء والذال متقاربان في المخرج، فكلاهما يخرج من طرف اللسان، إلاّ أنهما يختلفان في الصفات، فالتاء شديد مهموس، والذال مجهور رخو، ولعلَّ القرب في المخرج يُعدُّ من مسوغات الإدغام بين الصوتين.

ومن مظاهر إدغام التاء في الذال، ما جاء في قوله تعالى: ﴿قليلاً ما

---

(1) انظر: تاج العروس، الزبيدي: ٤/ ١١٣ ولسان العرب، ابن منظور، مادة (قرب): ١/ ١٦٣.

(2) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ١/ ٢٧٨.

(3) الكتاب: ٤/ ٤٣٣.

(4) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس: ٤٨، والأصوات اللغوية؛ محمد الخولي: ٦٦.

تَذَكَّرون﴾[1]، فقد قرأ الجمهور (تَذَّكَّرون) بتشديد الذال[2]. ويحدد ابن مجاهد أسماء من قرأ بالتشديد، فيقول: «واختلفوا في تشديد الذال وتخفيفها. . .، فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر: «قليلاً ما تَذَّكَّرون» مشددّة الذال»[3].

ويعلل ابن زنجلة القراءة السابقة، بقوله: «ومن شددّ أدغم التاء في الذال لقُرب مكان هذه من مكان هذه»[4]، أي أن مخرج التاء قريب من مخرج الذال ولهذا فإنّ الإدغام مسوّغ، ويذهب ابن النحاس إلى ما ذهب إليه ابن زنجلة في تعليله، فقال: «والأصل تَتَذَكَّرون، فأدغمتْ التاء في الذال لقربها منها»[5].

ويمكننا أن نفسر هذه القراءة بقولنا أن الأصل في (تَذَّكَّرون)، (تفعّلون) هو (تَتَذَكّرون) – (تتفعّلون)، فتوالت في هذه الصيغة ثلاث حركات قصيرة، هي الفتحات على النحو الآتي: ta/ta/ḏak/ka/rū/na، والعربية تكره توالي المقاطع القصيرة المفتوحة، وإنْ كان يَردُ كثيراً في صيغها، إلا أنّها تحاول التخلص منه، لذا لا بُدّ من التخلص من أحد هذه الفتحات، لإعادة الترتيب المقطعي، فكان الاختيار، حذف الفتحة من المقطع الثاني، لأنّ حذفها من المقطع الأول، يؤدي إلى الابتداء بالساكن، والنظام اللغوي العربي لا يسمح بالابتداء بالساكن، وحذفها من المقطع الثالث (ḏak)، يؤدي إلى تكوّن عنقود صوتي من ثلاث صوامت في مقطع واحد[6]، على النحو الآتي:

---

(١) الأعراف/٣.

(٢) حجة القراءات: ابن زنجلة: ٢٧٩، وانظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٢٧٨، والحجة في القراءات السبع، ابن خالوية: ١٥٣، والبحر المحيط، أبو حيان الأندلسي: ٤/٢٦٨.

(٣) السبعة في القراءات ، ابن مجاهد:٢٧٨.

(٤) حجة القراءات: ٢٧٩.

(٥) إعراب القرآن: ٢/ ١١٤.

(٦) سابقة التاء في مصادر العربية، يحيى عبابنة، مجلة أبحاث اليرموك (سلسلة الإداب واللغويات)، المجلد ١٠، العدد١، ١٩٩٧ : ١٤٣-١٧٢.

d̲kk < d̲akk

وهذا الوضع (d̲kk) ترفضه العربية (النظام الصوتي الفصيح)، لذلك لجأت العربية إلى حذف الفتحة من المقطع الثاني كما يأتي:

tat/d̲ak/ka/rū/na < ta/ta/d̲ak/ka/rū/na

تَتْذَكّرونَ تَتَذَكّرونَ

وبعد إجراء عملية الحذف (حذف الفتحة)، التقت التاء الساكنة مع الذال المتحركة، وهما متقاربان في المخرج، دون وجود فاصل حركي بينهما، وبذلك يتحقق شرط المماثلة، فتتأثر التاء المهموسة بالذال المجهورة بعدها، فتقلب إلى جميع خصائصها الصوتية، وذلك ضمن قانون (المماثلة المدبرة الكلية المتصلة)، والمخطط الصوتي الآتي يوضح ذلك

tad̲/d̲ak/ka/rū/na < tat/d̲ak/ka/rū/na

تَذّكّرون تَتْذكرون

(مماثلة مدبرة كلية متصلة) + إدغام إسكان المقطع الثاني

ومن مظاهر إدغام التاء في الذال، ما ورد في قوله تعالى: ﴿ولَقَدْ صرّفنا في هذا القرآن ليذّكّروا وما يزيدهم إلاّ نفوراً﴾[1]، فقد قرأ الجمهور (بقية السبعة)، ليذّكّروا بالتشديد[2]، فخالفوا بذلك حمزة والكسائي ونافع وابن عامر وعاصم من أصحاب قراءة التخفيف[3].

وقد وجه ابن زنجلة هذه القراءة على أن الأصل فيها (لِيَتَذَكّروا)، فأدغموا التاء في

---

(١) الإسراء/ ٤١، وفي مريم (٦٧) ﴿اولا يَذّكّرُ الإنسان ان خلقناه من قبل ولم يكُ شيئاً﴾، والفرقان/ ٥٠ ﴿ولقد صرّفناه بينهم ليذّكّروا﴾، والفرقان/ ٦٢، ﴿وهو الذي جَعَلَ الليلَ والنّهار خِلْفَةً لِمنْ اراد ان يَذّكّر او اراد شكوراً﴾.

(٢) حجة القراءات: ٤٤٤ و ٤٠٥، و٥١٣وانظر: الحجة في القراءات، ابن خالويه: ٢١٨، والتبصرة، مكي: ٢٤٤.

(٣) السبعة في القراءات: ٣٨١ و ٤٦٥.

الذال، وحجتهم (أي من قرأ بالتشديد) أنّ (تَذَكَّر) ، أبلغ في الوصف من (ذَكر) ، لأنّ أكثر ما يقال: (ذكَرَ يَذْكُرُ)، إذ نسي شيئاً ثم ذكره، وإذا قيل (تذكرّ)، فمعناه تفكر[1]، قال تعالى: ﴿وليتَذَكَّرُ أولوا الألباب﴾[2].

ويرى الفرّاء أنّ يَذكّرُ ويَتَذَكرّ بمعنى واحد، فيقال : ذكَرت حاجتك وتذكرّتها[3] في حين ذهب بعض القرّاء والمفسرين إلى أن التشديد لـ (التدبّر)، والتخفيف لـ(الذكر) بعد النسيان[4].

ويمكننا تفسير هذه القراءة على النحو الذي فسرنا به «يَذَّكَّرون»، فالأصل في (يُـذَّكَّروا) -يَتَـذَكروا)، فاجتمع ثلاثة مقاطع متحركة بالفتحة وهي الفتحات ya/ta/ḏak/ka/rū، والعربية تكره توالي الحركات، وتحاول التخلص منه بقدر الإمكان، لذا علينا التخلص من أحد هذه الفتحات، فوقع اختيار الحذف على فتحة المقطع الثاني، للأسباب التي ذكرناها في الحديث عن صيغة (يَذْكّرون)، فتتحول الصيغة من يَتَذَكروا - يَتْذكروا، نحو:

yat/ḏak/ka/rū < ya/ta/ḏak/ka/rū

وقد أتاح هذا الحذف الفرصة لتدخل قانون المماثلة المدبرة الكلية المتصلة، إذ التقى التاء والذال، -وهما متقاربان في المخرج- دون فاصل يفصل بينهما(tḏ) فاثر صوت الذال بصوت التاء، وقلبه إلى صوت يحمل جميع خصائصه الصوتية، وهو الذال، ومن ثم أدغمت الذال المنقلبة عن التاء بالذال الأصلية، وهذا المخطط الصوتي يوضّح ذلك:

yaḏ/ḏak/ka/rū	<	yat/ḏak/ka/rū
مماثلة مدبرة كلية متصلة + إدغام		(حذف حركة المقطع الثاني مما أدّى إلى تقليص عدد المقاطع إلى أربعة

---

(١) حجة القراءات: ٥١٣.

(٢) ص/٢٩.

(٣) حجة القراءات: ٥١٣.

(٤) الكشف عن وجوه القراءات؛ مكي: ٢/٤٧ وانظر: زاد المسير: ٥/٣٨، وتفسير النسفي: ٢/٣١٥.

ومن إدغام التاء في الذال، ما جاء في قوله تعالى: ﴿وجاء المُعذّرون من الأعراب ليؤْذنَ لهم...﴾[١]، فقد قرأ الجمهور (المعذّرون) بالتشديد[٢].

وحجة ابن زنجلة في ذلك أن الأصل فيها (المعتذرون)، إلا أن التاء أدغمت في الذال لقرب المخرجين[٣]، ويقول ابن النحاس: «المعذّرون بالتشديد فيه قولان: قال الأخفش والفرّاء وأبو حاتم وأبو عبيد: الأصل المعتذرون ثم أُدغمت، فالقيت حركة التاء على العين ويجوز عندهم المعُذرون بضم العين لالتقاء الساكنين، ولأن ما قبلها ضمة، ويجوز المعُذّرون، الذين يعتذرون ولا عُذرَ لهم. قال أبو العباس محمد بن يزيد، ولا يجوز أن يكون فيه المعتذرين، ولا يجوز الإدغام، فيقع اللبس، وذكرَ اسماعيل بن اسحاق، أن الإدغام مجتنب على قول الخليل وسيبويه، وإنّ سياق الكلام يدل على أنهم مذمون ولا عُذر لهم»[٤].

ويمكن توجيه هذه القراءة من وجهة صوتية، إذ إنّ الأصل فيها (المُعتَذرون)mu</ta/ḏi/rū/na، وقبل حدوث عملية الإدغام، تم إسقاط حركة المقطع الثاني، لإزالة الفاصل نحو: mu</t/ḏi/rū/na، وفي هذه الحالة يتوالى ثلاثة صوامت، وهذا الوضع الصوتي مرفوض، ويمكن التخلص من هذا الوضع الصوتي بتحريك العين بالضم على الإتباع ومن ثم إدغام التاء في الذال. كما يأتي:

mu<uḏḏirūna < mu</t/ḏi/rū/na

إسقاط حركة التاء — (مماثلة مدبرة كلية متصلة) + إدغام وتحريك العين بالضم على الإتباع

---

(١) التوبة/ ٩٠.

(٢) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٣٢١، وانظر إعراب القرآن، النحاس: ٢/ ٢٣٠، والبحر المحيط، أبو حيان: ٥/ ٨٣ و ٨٤.

(٣) حجة القراءات/ ٣٢١.

(٤) إعراب القرآن: ٢/ ٢٣٠.

إدغام التاء (t) في الشين (š):

ذكرنا سابقاً أن التاء صوت أسناني لثوي شديد مهموس، أما صوت الشين، فمخرجه من وسط اللسان إلى الحنك، وهو مخرج الجيم أيضاً[١]، ويتكون هذا الصوت حين يلتقي طرف اللسان بمؤخرة اللثة ومقدّمة الحنك الأعلى، فيندفع الهواء ماراً بالحنجرة دون أن يُحرّك الوترين الصوتيين، ويخرج الهواء من خلال نقطة التضيق متفشياً لاتساع نقطة التضيق[٢]، لذلك وصفه اللغويون القدامى بصفة الاستطالة والتفشي[٣].

وقد عدّ بعضُ المحدثين صوت الشين من أصوات الصفير[٤]، الذي يحدث نتيجة ضيق المجرى عند مخرج الصوت، وهذا الضيق تختلف نسبته، تبعاً لعلو الصفير مع كل منها[٥]، فالضيق مع صوت الشين أقل منه مع صوت السين، ولعل ذلك يفسر إبدال الشين سيناً في بعض اللهجات.

فالتاء والشين متقاربان في المخرج، التاء لثوي أسناني، والشين شجري أو غاري، وكلاهما مهموس، إلا أنّ صفة الصفير زادت الشين قوة، فمكنته من التأثير في صوت التاء، والأصوات الاحتكاكية أقوى من الأصوات الانفجارية، ولذها تدغم التاء فيها وستتبين الأمثلة التي توضّح ذلك.

ومن إدغام التاء في الشين، ما جاء في قوله تعالى: ﴿ويوم تَشَّقَقُ السماء بالغمام ونُزّل الملائكة تَنْزِيلاً...﴾[٦]، فقد قرأ نافع وابن كثير وابن عامر (تَشَّقَقُ) بالتشديد[٧]،

---

(١) الكتاب، سيبويه: ٤/ ٤٣٣.

(٢) انظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم انيس: ٦٣، وفي صوتيات العربية، محي الدين رمضان: ١٣ و ١٤.

(٣) الكتاب، سيبويه: ٤/٤٤٨.

(٤) أصوات الصفير، كما ذكرها إبراهيم أنيس هي (ث، ذ، ز، س، ظ، ف).

(٥) الأصوات اللغوية، إبراهيم انيس:٦٣.

(٦) الفرقان/ ٢٥.

(٧) حجة القراءات: ٥١٠، وانظر معاني القرآن، الفراء: ٢/ ٢٦٧، والتبيان في إعراب القرآن، العكبري: ١/ ٧٩.

بخلاف أبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي، فقد رُويت عنهم خفيفة[١].

وحجة ابن زنجلة في هذه القراءة، أنّهم أرادوا: (تَتَشَقّقُ)، فادغموا التاء في الشين، ويحتج مكي بالحجة السابقة نفسها، والاختيار عنده الإدغام ، فيقول: «وحَسُنَ الإدغام وقَوِي لأنّ الشين أقوى من التاء، فإذا أدغُمت التاء في الشين نقلتها إلى حالة أقوى من حالتها قبل الإدغام»[٢].

ولتفسير كيفية حدوث الإدغام، نقول إن الأصل في (تَشَقّقُ)، هو (تَتَشَقّقُ)، وفي هذه الصيغة توالت ثلاثة فتحات ta/ta/šaḳ/ḳa/ḳu، والعربية تكره توالي الحركات القصيرة، وتميل إلى التخلص منها، فكان علينا حذف أحد هذه الفتحات للتقليل منها، فإذا أردنا حذف الفتحة من المقطع الأول أدّى إلى الابتداء بالساكن، وهذا لا تقبله العربية، وحذف الفتحة من المقطع الثالث يؤدي إلى التقاء صامتين لا يفصل بينهما بحركة، وهذا الوضع الصوتي لا يقبله النظام الصوتي للعربية الفصحى[٣]، لذا لم يبقَ أمامنا سوى حذف حركة المقطع الثاني، وبالتالي تتقلص الصيغة من خمسة مقاطع إلى أربعة مقاطع على النحو الآتي:

ta/ta/šaḳ/ḳa/ḳu	<	tat/šaḳ/ḳa/ḳu
الأصل أو البنية العميقة وهي مستعملة		البنية السطحية وهي بنية عميقة بالنسبة للخطوة التالية

وفي الصيغة الناتجة اجتمع صوتان التاء والشين دون فاصل حركي بينهما (tš)، مما يفسح المجال لتدخل قانون المماثلة المدبرة الكلية المتصلة، فيؤثر صوت الشين في التاء، وذلك لقربها في المخرج، فالتاء صوت بين أسناني، والشين صوت غاري، وكلاهما مهموس، إلا أن صوت التاء أقوى من صوت الشين، فهو صوت انفجاري أما الشين

(١) السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٤٦٤.

(٢) حجة القراءات: ٥١٠.

(٣) الإدغام وضياع حركة الأواخر، يحيى عبابنة، بحث تحت التحكيم.

فهو صوت احتكاكي، والذي يسوّغ الإدغام هنا، هي صفة الاحتكاك الموجودة في الشين، حيث تزيد ذلك الصوت قوةً، فتمكنه من التأثير في صوت التاء، وقلبه إلى صوت يماثله تماماً في جميع الصفات، ثم أُدغمتْ الشين المتحولة عن التاء مع الشين الأصلية في الفعل، والمخطط الصوتي يوضّح ذلك:

taš/šaḳ/ḳa/ḳu < tat/šaḳ/ḳa/ḳu

إسقاط حركة المقطع الثاني (مماثلة مدبرة كلية متصلة) + إدغام

إدغام (التاء في الظاء):

صوت الظاء (ẓ) هو أحد أصوات الإطباق[1]، ومخرجه ممّا بين الأسنان ، وهو صوت احتكاكي مجهور[2].

ويتكون هذا الصوت بوضع طرف اللسان بين الثنايا العليا والسفلى ، فيندفع الهواء من الرئتين ماراً بالحنجرة، ويُحدث اهتزازاً بالأوتار الصوتية، فترتفع مؤخرة اللسان بإتجاه أقصى الحنك، ويتقعر وسطه مع رجوعه إلى الخلف قليلاً، فتحدث العملية الإطباقية (التفخيم)، وهذه العملية ذاتها التي يتكون بها صوت الذال مع فارق وحيد، هو تقعر اللسان (التفخيم)، ولذلك يُعدُّ الظاء النظير المفخم للذال[3].

وهذا التفخيم هو الذي يكسب الظاء قوةً تدفعه للتأثير في الأصوات المجاورة له فعندما يلتقي صوت التاء والظاء، فإن الظاء تؤثر في التاء، وذلك لتقاربهما في المخرج، فكلاهما يخرج من طرف اللسان، ملتقياً بأطراف الثنايا، غير أنهما يختلفان في الصفات، فالتاء صوت شديد مستفل، والظاء صوت رخو مطبق، وهذا الإطباق أكسب الظاء قوةً.

---

(١) أصوات الإطباق (ص، ض، ط، ظ).

(٢) الكتاب سيبويه: ٤٣٣/٤، وعلم اللغة العام، كمال بشر: ١٩٩.

(٣) انظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس:٤٨ و ٤٩، وفي صوتيات العربية، محي الدين رمضان: ١٥٠ و ١٥٢.

ومن أمثلة إدغام التاء في الظاء ما جاء في قوله تعالى: ﴿تظاهرون عليهم بالإثم والعُدْوان﴾[1]، وفي قوله: ﴿الذين يُظاهرونَ منكم من نِسائهم ما هنّ أمهاتهم إن أمهاتهم إلاّ اللائي ولَدْنَهم﴾[2]، فقد قرأ نافع وأبو عمرو وابن كثير وعاصم وابن عامر: (تَظّاهرون) بالتشديد، في حين قرأ حمزة والكسائي بالتخفيف[3].

ويذكر ابن النحاس أن (تظّاهرون عليهم) بالتشديد، هي قراءة أهل المدينة، وأهل مكة يدغمون التاء في الظاء لقربهما، أمّا الكوفيون، فقد حذفوا التاء الثانية (تَظَاهرون) للدلالة الأولى عليها[4].

أمّا بالنسبة لتوجيه هذه القراءة، فقد فسرها ابن زنجلة بقوله: «فمن قرأ بالتشديد أدغم التاء في الظاء لقرُب المخرجين، وأتى بالكلمة على أصلها من غير حذف»[5]، وفي موضع آخر من كتابه يقول: «فمن قرأ تَظَّهرون»، فالأصل: «تَتَظهرونَ»، فأدغمَ التّاء في الظاء، واستثقل اجتماع تاءَين»[6].

ويفصّل مكي في تعليله لهذه القراءة ، فقال: «وحجة من قرأ بغير ألف والتشديد أنّه جعل أصله (يَتَظهرّون» على وزن «تتفعّلون» وماضيه «تظهّر» على وزن «تفعّل»، ثم أدغم التاء في الظاء، وحَسُن الإدغام لأنّك تنقل الأضعف إلى الأقوى، لأنّ الظاء أقوى من التاء بكثير، فلما أُدغمت التاء في الظاء وقع التشديد في الظاء[7].

---

(١) البقرة/ ٨٥.

(٢) المجادلة/ ٢، وفي الأحزاب/ ٤ ﴿وما جعل أزواجكم اللائي تظاهر منهن امهّاتكم...﴾، وفي التحريم/ ٤ ﴿وإنّ تظّاهرا عليه فإنّ الله هو موْلاهُ...﴾.

(٣) حجة القراءات؛ ابن خالويه: ١٠٤/ ٥٧٢، ٧٠٣، ٧١٤، وانظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٦٢٨، والحجة في القراءات السبعة؛ ابن خالويه: ١٣٤، والكشف عن وجوه القراءات؛ مكي: ١/ ٢٥٠ و ٣١٣/٢.

(٤) إعراب القرآن؛ النحاس: ٢٤٣/١.

(٥) حجة القراءات، ابن زنجلة: ١٠٤.

(٦) المرجع السابق: ٥٧٢.

(٧) الكشف عن وجوه القراءات، مكي: ٢/ ٣١٣.

ويبدو أنّه حدث هنا، مماثلة صوتية مدبرة كلية متصلة، إذ إنّ الأصل في (تظّاهَرونَ) هو (تَتَظَاهرون)، فتتابعت ستة مقاطع مفتوحة على النحو الآتي: ta/ta/żā/ha/rū/na، والعربية تسعى للتقليل من المقاطع المفتوحة مع أنّ هذه الصيغة مستعملة في اللهجات العربية، فالعرب يكرهون النطق بمقاطع مفتوحة متوالية، لذا فقد لجأوا إلى إقفال هذه المقاطع المفتوحة بصور شتى، أحدها الإدغام[1].

وفي صيغة (تَتَظاهرون)، يتم إدغام التاء في الظاء، للتقليل من المقاطع المفتوحة، ولكن هناك عملية يجب أن تسبق عملية الإدغام، وهي التخلص من الفاصل الحركي بتدخل قانون الحذف، نحو ما يأتي:

ta/ta/żā/ha/rū/na	<	tat/żā/ha/rū/na
الأصل ويتكون من ستة مقاطع		تسكين المقطع الثاني (مرحلة نظرية)

وبعد التخلص من الفاصل أُتيح المجال أمام الظاء والتاء للتماثل، فتأثر صوت التاء بصوت الظاء، فهما متقاربان في المخرج إضافة إلى صفة الإطباق التي يتميز بها صوت الظاء، والتي جعلت منه صوتاً قوياً يؤثر في صوت التاء، فانقلبت التاء إلى صوت له جميع الخصائص الصوتية لصوت الظاء، وفق قانون (المماثلة المدبرة الكلية المتصلة)، ومن ثم أدغم صوت الظاء المنقلب عن التاء بصوت الظاء الأصلي، والمخطط الصوتي الآتي يوضّح ذلك:

tat/żā/ha/rū/na	<	taż/żā/ha/rū/na
تسكين المقطع الثاني وإقفال المقطع المفتوح الأول		مماثلة مدبرة كلية متصلة + إدغام

وبعد أن تمت عملية المماثلة، نقصت المقاطع الصوتية من ستة مقاطع إلى خمسة مقاطع، وفي هذا تقليل وتخفيف للجهد العضلي المبذول.

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين: ١٧٤.

× إدغام النون (n) في الجيم (ǧ):

النون صوت مجهور أحد الأصوات المائعة، يصدرُ من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان وما يليه من الحنك الأعلى. وما فوق الثنايا[1]، وعند النطق به يندفع الهواء من الرئتين محرّكاً الوترين الصوتيين، ثم يأخذ مجراه إلى أن يصل أطراف الثنايا، فيرتد للخلف ليتسرب عن طريق الأنف محدثاً نوعاً من الحفيف وهو ما يسمى بالغنة[2]، فالنون صوت أنفي مجهور مائع.

أمّا صوت الجيم، فمخرجه من وسط اللسان ومقابله من الحنك الأعلى، ويتكون هذا الصوت باندفاع الهواء من الرئتين باتجاه الفم، إلى أن يصل مخرج الصوت (وسط اللسان)، فيرتفع اللسان نحو الحنك الأعلى، فينحصر النفس بشيء من القوة، وفي أثناء ذلك يتذبذب الوتران الصوتيان، وعند انفصال اللسان عن الحنك يخرج الهواء فيُسمع صوتٌ، هو صوت الجيم[3]، فالجيم صوت غاري شجري مجهور.

ومن خلال وصف هذين الصوتين، فإننا نرى أنهما متباعدان في المخرج، ونستنتج من ذلك أن احتمال إدغام النون في الجيم غير وارد، ولكن كتب القراءات ذكرت قراءات تدغم فيها النون في الجيم، ومنها ما جاء في قوله تعالى: ﴿وكذلك نُنْجي المؤمنين﴾[4]، وفي قوله: ﴿ثمّ نُنَجّي الذين اتّقوا ونذرَ الظالمين فيها جثياً...﴾[5]، فقد قرأ ابن عامر وأبو بكر (نُجّي) بنون واحدة والجيم مشددة[6]، وللعلماء في هذه القراءة أقوال منها: أنّه بنَى الفعل للمجهول وأضمر المصدر ليقوم مقام الفاعل، وسكّنَتْ الياء،

---

(١) الكتاب، سيبويه: ٤/٤٣٣ و ٤٣٤.

(٢) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس: ٥٥ و ٥٦، وفي صوتيات العربية، محي الدين رمضان: ١٣٢.

(٣) انظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس: ٦٥، وفي صوتيات العربية، محي الدين رمضان: ١١١.

(٤) الأنبياء/٨٨.

(٥) مريم /٧٢

(٦) حجة القراءات؛ ابن زنجلة: ٤٦٩، والنشر في القراءات العشر؛ ابن الجزري: ٢/ ٣٢٤.

فكان تأويلهم :(نجي النَّجاء المؤمنين) وحجتهم قراءة أبي جعفر، قرأ «ليُجزي قوماً بما كانوا»[1]، أي «ليُجزي الجزاء قوماً»، ومنها أنّه أُدغمت النون في الجيـم[2]، وادّعى بعضهم أنّ القراءة بعيدة عن العربية، يتمثل ذلك في قول ابن الجزري: «وقيل في تعليلها، أمّا أن تكون النون محذوفة منها تخفيفاً على قياس حذف التاء من «تلظّى» أي «تتلظى»، وإمّا على إدغام النون في الجيم، كلاهما غريب وإن كانت القراءة صحيحة الرواية»[3].

وإذا افترضنا أنّه حصل إدغام بين النونين والجيم في (نُجّي) ، فالأصل فيها (نُنَجّي) nu/nağ/ğī، وقبل عملية الإدغام لا بد من التخلص من حركة النون لإزالة الفاصل، ولتتم المماثلة بين النون والجيم.

nu/nağ/ğī	<	nu/nğ/ğī
الأصل وهو المستعمل		إسقاط حركة النون

وفي هذا الوضع الصوتي يتوالى ثلاثة صوامت هي (nğğ)، وهذا العنقود الصوتي لا يقبله النظام الصوتي للغة العربية، إذ إن العربية لا تسمح بالتقاء ساكنين، لذلك اعتبر علماء القراءات هذا النوع من الإدغام قبيحاً[4].

ولكننا لا نستطيع وصف هذه القراءة بالقبح، لأنهّا قراءة صحيحة مرويّة عن رسول الله ﷺ، ويبدو أن القارئ هنا أخفى حركة النون عند الجميع، فالتبس ذلك على المتلقي والناقل لهذه القراءة، إذن يمكن توجيه هذه القراءة على إنّها إخفاء وليست

---

(١) الجاثية/ ١٤.

(٢) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٤٦٩ و ٤٧٠، وانظر: السبعة في القراءات؛ ابن مجاهد/ ٤٣٠، والحجة في القراءات السبعة، ابن خالويه: ٢٥٠، والكشف عن وجوه القراءات، مكي: ١/ ١١٣، والتيسير في القراءات، أبو عمرو الداني: ١٥٥.

(٣) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٢٤.

(٤) الكشف عن وجوه القراءات؛ مكي: ١/ ١١٤.

إدغاماً، والفرق بين الإخفاء والإدغام، انّه في الإخفاء يبقى شيء من الحركة يفصل بين الصوامت[1]، امّا في الإدغام فالحركة تسقط كاملة. والمخطط الصوتي الآتي يوضّح ذلك:

إخفاء الحركة		الأصل
nu/nᵃğ/ğī	<	nu/nağ/ğī

إدغام النون (n) في الواو (w):

فالنون كما ذكرنا سابقاً، صوت مجهور يخرج من حافة اللسان وما يليه من الحنك الأعلى وما فوق الثنايا، ومن الخياشيم، لا يعترض هواه عارض، لذلك فهو يُعدُّ أحد الأصوات المائعة، امّا صوت الواو، فقد اختلف الباحثون في تناوله، فمنهم من اعتبره حركة أو نصف حركة[2]، ولكننا هنا نتناوله باعتباره شبه حركة كونه يأتي أصلاً من أصول الألفاظ.

فصوت الواو شفوي مجهور، يتكون باندفاع الهواء من الرئتين باتجاه الشفتين المستديرتين، فيرتفع أقصى اللسان، ليسد طريق النفس من الحلق، فيندفع الهواء خارجاً من الفم دون انْ يعترضه اي عارض[3]، لذلك سمي بالصوت الانزلاقي[4]، وفي أثناء ذلك يتذبذب الوتران الصوتيان.

ونستنتج مما سبق أن النون والواو متقاربان في المخرج، فالنون صوت لثوي، والواو صوت شفوي، فضلاً على أن كليهما صوت مجهور، فليس غريباً أن تدغم النون

---

(١) الإدغام وضياع حركات الأواخر، يحي عبابنة (مقال تحت التحكيم).

(٢) دروس في علم اللغة، جان كانتينو: ١٣٧.

(٣) في صوتيات العربية، محي الدين رمضان: ٤٣، وانظر: النظام اللغوي للهجة الصفاوية، يحيى عبابنة: ١٥٨.

(٤) الأصوات اللغوية، محمد الخولي: ٩٦.

في الواو.

وقد رُويتْ قراءات أُدغمت فيها النون في الواو، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يس والقرآن الحكيم﴾[1]، حيث ذكر ابن زنجلة أنّ ابن عامر والكسائي أبا بكر قرءوا «يس والقرآن» بإخفاء النون عند الواو[2]، وهناك من عدّ الإخفاء نوعاً من الإدغام.

وذكر بعضهم أن قوله تعالى: ﴿يس والقرآن﴾ يقرأ بإدغام النون في الواو وإظهارها[3]، ولعل ابن زنجلة قصد بقوله إخفاء النون هو إدغامها في الواو.

وقد أجاز ابن زنجلة إظهار النون عند الواو وإن كانت تخفى مع حروف الفم، والسبب في ذلك أن هذه الحروف مبنية على الوقف، ويدلل على ذلك إجازة القرّاء الجمع بين ساكنين في الكلمة الموقوف عليها. ويذكر حجة من لم يبيّن هذه القراءة وإن كانت في تقدير الوقف، لم تقطع فيه همزة الوصل، هو قياسها على قوله: ﴿الم الله﴾[4] فقد حذفوا همزة الوصل فيها ولم يبينوها كما لم يبينوها مع غيرها[5].

وإذا أردنا تفسير هذه القراءة ، علينا أن نراعي مدلول كلمة (يس)، فقد تعددت الأراء في مدلولها، قال ابن جبير إنّه اسم من أسماء محمد ﷺ ودليله إنك لمن المرسلين، ويمكن دعم هذا الرأي بقوله تعالى: ﴿سلام على آل ياسين﴾، وقال ابن عباس: معناه يا إنسان بالحبشيه وعنه هو في لغة طيء، وذلك أنهم يقولون ايسان بمعنى إنسان ويجمعونه على اياسين فهذا منه[6].

---

(١) يس/١.

(٢) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٥٩٥، السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٥٣٨.

(٣) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ٢٩٧، والتبصرة في القراءات، مكي: ٣٠٦، والبحر المحيط، أبو حيان: ٣٢٣/٧.

(٤) آل عمران/١ و ٢.

(٥) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٥٩٥.

(٦) البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي: ٣٢٣/٧.

وفي هذه الحال، يمكننا تفسير هذه القراءة ، على أنّه تم إسقاط حركة الإعراب من على النون على النحو الآتي:

yā/sī/n/wal < yā/sī/nu/wal

إسقاط حركة النون

وبعد إسقاط حركة النون ، يتهيأ الوضع لحدوث المماثلة، بين صوت الواو وصوت النون، فالنون إذا جاورت صوتاً آخر ولا سيما أحد أصوات الفم، فإنها تتأثر به وتختفي تاركةً مكانها غنةً دالةً عليها، فتتأثر النون بالواو ، فتنقلب إلى صوت مماثل له تماماً في جميع الصفات.

yā/sīw/wal < yā/sīn/wal

مماثلة مدبرة كلية متصلة + إدغام

ونلاحظ أنه بعد عملية الإدغام، تقلصت المقاطع الصوتية من أربعة مقاطع إلى ثلاثة مقاطع، أي أن البنية المقطعية للكلمة قد تغيّرت. هذا التفسير على اعتبار أنّ (يس)، كلمة تعني اسماً من اسماء الرسول ﷺ أو الإنسان، وهناك من ذهب إلى أن (يس)، حروف مُقطّعة غير مُعْربة[1]، والحرف الساكن من حقه الوقوف عليه، والوقف على الحرف يوجب إظهاره، ويمتنع إدغامه، وهذا تفسير لمن قرأ النون على الإظهار.

(١) الكشف عن وجوه القراءات، مكي بن أبي طالب: ٢/ ٢١٤.

إدغام المتجانسين:

التجانس لغةً: مِنَ الجِنْس وهو الضَّربُ من كل شيء، وهو من الناس ومن الطير ومن حدود النحو والعروض، والأشياءَ جملةٍ، والجنسُ أعَمُ من النوع، ويُقال هذا يُجانسُ هذا، أي يُشَاكِله[1].

والتجانسُ اصطلاحاً: يعني اتّفاق الحرفين مخرجاً، واختلافاً صفةً، أو اختلافهما مخرجاً، واتفاقهما صفةً مما يُسَوّغ إدغامهما كإدغام الدال في التاء أو التاء في الطاء والدال في الجيم[2].

وقد أطلق سيبويه مصطلح الأصوات المتقاربة على ما يُسمى بالأصوات المتجانسة أيضاً، ولكنّه كان يحدد الأصوات المتجانسة بقوله: «المتقاربة من مخرج واحد أو موضع واحد»[3].

فسيبويه يجعل الأصوات المتجانسة نوعاً من الأصوات المتقاربة، وعلى هذا فإدغام المتجانسين هو الإدغام الذي يحدث بين الأصوات المتحدة في المخرج والمختلفة في بعض الصفات ، ومن أمثلة إدغام الأصوات المتجانسة الواردة في كتاب ابن زنجلة ما يأتي:

«إدغام التاء في الدّال»:

التاء أحد الأصوات اللثوية الأسنانية[4]، يتكون باندفاع الهواء من الرئتين فيمر بالحنجرة دون أن يُحدث اهتزازاً في الأوتار الصوتية، ثم يستمر في طريقه عبر مجرى الفم، إلى أن يصل إلى مخرج الصوت، فينحبس الهواء بواسطة التصاق مقدمة اللسان

---

(١) انظر: القاموس المحيط الفيروزابادي: ٢/ ٢٠٥، ولسان العرب، مادة (جنس): ٦/ ٤٣.

(٢) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ١/ ٢٧٨.

(٣) انظر: الكتاب، سيبويه: ٤/ ٤٧٧ و ٤٧٨.

(٤) الأصوات اللغوية، محمد الخولي: ٦٦.

باللثة والأسنان العليا لفترة وجيزة، فإذا انفصل اللسان عن أصول الثنايا فجأة، سُمع صوت انفجاري، هو صوت التاء(1).

والدال صوت لثوي أسناني مخرجه من مخرج التاء نفسه « مما بين اللسان وأصول الثنايا»(2)، أمّا بالنسبة لكيفية حدوث صوت الدال، فهي الكيفية نفسها، التي يحدث بها صوت التاء، إلاّ أن الفرق بينهما إهتزاز الأوتار الصوتية(3).

فالتاء والدال متحدان في المخرج مختلفان في الصفة، أمّا الاتحاد في المخرج فكلاهما يخرج من طرف اللسان وأصول الثنايا، وبالنسبة لاختلاف الصفة، فلأن الدال تتصف بالجهر والتاء بالهمس.

لذا فليس بالغريب أنّ تُدغم التاء في الدّال، للجهر الذي في الدال، حيثُ أكسبه قوةً، ولا سيما أنّ الدال هي النظير المجهور لصوت التاء، وهناك مَنْ يدغم الدّال في التاء لتصبح تاء(4)، مع ضعف الهمس، وهذا يرجع لقضية الاستعمال، فهو الذي يحكم القاعدة اللغوية، فإذا جاء في نمط ما، فإنّ القاعدة توضع على وفق ما جاء في هذا الاستعمال، وليس العكس.

ومن أمثلة إدغام التاء (t) في الدال (d)، ما جاء في قوله تعالى: ﴿... وَقُلْنَا لَهُمْ لاَ تَعْدُوا فِي السَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقاً غَلِيظاً﴾(5)، فقد قرأ نافع «لا تَعْدُّوا» ساكنة العين مشددة الدال(6)، وروى عنه ورش «لا تَعَدُّوا» بفتح العين وتشديد

---

(1) انظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس: ٥١، والمدخل إلى علم اللغة، رمضان عبدالتواب: ٤٦، وفي صوتيات العربية، محي الدين رمضان: ١٤٠.

(2) الكتاب، سيبويه: ٤/٤٣٣.

(3) في صوتيات العربية، محي الدين رمضان: ١٣٧ و ١٣٩.

(4) الكتاب، سيبويه: ٤/٤٦١.

(5) النساء/ ١٥٤.

(6) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٢١٨، وانظر السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٢٤٠.

الدال[١]، وقالون بإخفاء حركة العين وتشديد الدال[٢].

ويفسر ابن زنجلة قراءة نافع (بإسكان العين وتشديد الدال)، على أن الأصل فيها «لا تَعْتَدوا»، ثم سكّن التاء وادغم في الدال، فصارت «لاَ تَعْدُّوا»[٣].

أمّا ابن خالويه، فقد نعت هذه القراءة بالقُبح[٤]، لأنّها تجمع بين ساكنين توهماً منه أنها خالفت قاعدة الصرفيين التي تنص على أنّه لا يُجمع بين ساكنين، إلا إذا كان الحرف الأول حرف علة أو لين، ولكنّه نسي أنّ قواعد اللغة جاءت لخدمة القرآن وعلومه، لا ليخضع تحت نطاق هذه القواعد، ولا سيما أن هذه الرواية صحيحة يتصل سندها بالرسول ﷺ، لذا فلا يمكننا نعتها بالقُبح وإنْ كانت شاذة على قواعد اللغة، فهي لغة مستعملة.

ويفسرها من منطلق آخر على أنّه أسكن وهو يريد الحركة[٥]، أي أن العين متحركة، وقام باختلاس الحركة قياساً على لغة عبدالقيس التي تُسكّن وهي تريد الحركة.

ونُفسر هذه القراءة ضمن نطاق علم اللغة الحديث، على أنّ الأصل في «لا تَعْدّوا»، هولا تَعْتَدوا lā/ta</ta/dū، فتوالت في هذه الصيغة ثلاثة مقاطع متحركة، والعربية تكره توالي المقاطع المتحركة، وتميل إلى التقليل منها، وقد حاول القارئ هنا التقليل من المقاطع المتحركة عن طريق الإدغام، فقام أولاً بالتخلص من الحركة الفاصلة بين الصوتين المدغمين، فأسقط حركة المقطع الثالث، على النحو الآتي lā/ta</t/dū، وبعد التخلص من الحركة الفاصلة بين التاء والدّال، يتدخل قانون المماثلة الإجباري، فتؤثر الدال في التاء تأثيراً مدبراً كلياً متصلاً، فيقلبها إلى صوت مماثل لها كلياً، وهو

---

(١) السبعة في القراءات: ٤٢٠، والبحر المحيط، أبو حيان الأندلسي: ٣/٣٨٨.

(٢) التيسير في القراءات، أبو عمرو الداني: ٨١.

(٣) حجة القراءات: ٢١٨.

(٤) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ١٢٨.

(٥) الحجة في القراءات السبعة، ابن خالويه: ١٢٨، وانظر: التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني: ٨١.

صوت الدال، ثم تُدغم الدال الأصلية بالدال المنقلبة، والمخطط الصوتي الآتي يوضّح ذلك:

lā/ta</ta/dū	>	lā/ta</t/dū	>	lāta<ddū
(لا تَعْتَدوا) الأصل		إسقاط حركة التاء		مماثلة مدبرة كلية متصلة + إدغام

وفي هذا الإدغام اجتمع ساكنان (<d)، وهذا ما دفع بعض علماء القراءات إلى تقبيح هذه القراءة -كما ذكرنا سالفاً- أمّا نحن فإننا لا نستطيع تقبيح هذه القراءة بمجرد أنّها خالفت قواعد الصرفيين، فهذا واقع استعمالي صحيح، بالإضافة إلى أنّه منقول بتواتر عن الرسول ﷺ، وأنّ لنا أن نعترف بوجود التقاء ساكنين في اللغة العربية، وربما كان السبب في رأيهم بتقبيحها أنّه توالت فيها ثلاثة أصوات صامتة (<dd)، وهو خَرْق للنظام الصوتي المعياري.

أمّا من قرأ «لا تَعَدّوا» بفتح العين وتشديد الدال، فيمكن تفسير ذلك، بأنّه قام بنقل حركة التاء من «لا تَعْتَدوا» إلى صوت العين الصامت الذي قبله، ليمنع التقاء الساكنين، ومن ثم أدغم التاء في الدال، على النحو الآتي:

lā/ta</ta/dū	>	lā/ta/<a/t/dū	>	lā/ta/<a/ddū
الأصل		نقل حركة التاء إلى الساكن قبلها		مماثلة مدبرة كلية متصلة + إدغام

وهناك احتمال آخر، هو أنّه بَعْدَ أن أسقط حركة التاء من «لا تَعْتَدوا»، التقى ساكنان (<t)، فاقحم الفتحة لالتقاء الساكنين، ثم ادغم التاء في الدال كما يأتي:

lā/ta</ta/dū	>	lā/ta</t/dū
		حذف حركة التاء

وهنا يلتقي ساكنان (<t)، فاقحم الفتحة، لأنّها أخف الحركات، للتخلص من التقاء الساكنين lā/ta/<a/tdū، ثم ادغم التاء في الدال، فتكونت الصيغة

التالية lāta<addū.

ومن مثل ذلك «يَهِدِّي» في قوله تعالى: ﴿... أمَّن لاَّ يَهِدِّي إلا أن يُهْدَى فَمَا لَكمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾[1]، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وورش «لا يَهَدِّي» بفتح الياء والهاء، وتشديد الدال[2]، إلا أنّه أُختلف في الهاء عن أبي عمرو، فقيل إنّه قرأ باختلاس حركة الهاء، ومنهم من قال بإشمامها، ومنهم من قال: بإسكانها[3]، وروي عن نافع أنّه قرأ بإسكان الهاء، وتشديد الدال[4].

وفي قراءة أُخرى لعاصم في رواية أبي بكر، أنّه قرأ «لا يِهِدِّي»، بكسر الياء والهاء[5].

ويحتج ابن زنجلة لِمَنْ قرأ بفتح الياء والهاء، أنّ الأصل فيها «يَهْتَدِي»، فادغموا التاء في الدال، وطرحوا فتحتها على الهاء قياساً على قراءة عبدالله: «أمَّنْ لا يهتدي»[6]، وقد وافقه الرأي في ذلك كثير من علماء القراءات[7].

أمّا من قرأ بإسكان الهاء، فنفسره على أنّ الأصل فيه «يَهْتَدِي»، فأُدغمت التاء في الدال، وتُركَتْ الهاء ساكنة كما كانت[8]، وذكر ابن النحاس «أن هذا من الجمع بين ساكنين، وهذا لا يجوز ولا يقدر أحد أن ينطق به»[9]، ولم يقتصر هذا الرفض على ابن

---

(١) سورة يونس/ ٣٥.

(٢) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٣٣١ ، ٣٣٢ وانظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٣٢٦، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ٢/ ٢١٢.

(٣) التبصرة في القراءات، مكي بن أبي طالب: ٢٢٠، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ٢/ ٢١٢.

(٤) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٣٣١ ، ٣٣٢.

(٥) حجة القراءات : ٣٣١: وانظر: الحجة في القراءات ، ابن خالويه: ١٨١ و ١٨٢.

(٦) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٣٣١.

(٧) انظر: الكشف عن وجوه القراءات، مكي بن أبي طالب: ٥١٨.

(٨) حجة القراءات: ٣٣٢.

(٩) إعراب القرآن: ٢/ ٢٥٣ و ٢٥٤.

النحاس، فقد استنكر معظم علماء القراءات، القراءات التي تجمع بين ساكنين، وعدّوا ذلك من باب الخروج على قواعد اللغة العربية، إلا أنّ القرّاء لم يبالوا بهذا الرفض، وتمسكوا بقراءة الإسكان وإن خرجت على قواعد النحاة، إلا أنّها تضمنت شروط القراءة الصحيحة[١]، أي وافقت وجهاً من وجوه العربية، ووافقت أحد المصاحف العثمانية، وصح سندها[٢]، فالقراءة عندما تتوافر فيها الشروط السابقة تُصبح حُجة على النحو لا خاضعة له.

ويمكننا تفسير ذلك، على أنّ الأصل في «لا يَهَدِّي» هو «لا يَهْتَدي» lāyahtadī، فتجاور صوتان متجانسان، هما التاء والدال، فكان من تيسير النطق أن يُدغما، ولكن قبل أن تتم عملية الإدغام، لا بُدَّ من إجراء خطوة سابقة؛ وهي التخلص من الفاصل الحركي بينهما، فقاموا بنقل الحركة إلى الصوت الصامت (h)، وبالتالي ، فإنهم يحققون شيئين معاً، أولهما: التخلص من الفاصل الحركي، وثانيهما: التخلص من التقاء الساكنين، على النحو الآتي:

lāyahtadī	<	lāyahatdī
الأصل		نقل فتحة التاء إلى الصامت الذي قبله

وبذلك يتهيأ الوضع لحدوث التماثل، ولا سيما أن الصوتين من مخرج واحد، إلا أنّ الدال مجهور والتاء مهموس، فأثّر صوت الدال في صوت التاء تأثيراً رجعياً كلياً، فانقلب صوت التاء إلى نظيره المجهور الدال، ثم أُدغمت الدال الأصلية في الدال المنقلبة، فتنتج الصيغة الآتية: lāyahaddī (مماثلة مدبرة كلية متصلة).

أمّا مَنْ قرأ بإسكان الهاء، فتفسير ذلك أن الأصل فيها «لا يَهْتَدي»، فقام بحذف حركة التاء على النحو الآتي: lā/yah/t/dī، ثم تماثل التاء بالدّال -كما ذكرنا سابقاً- ضمن قانون المماثلة المدبرة الكلية المتصلة، والمخطط الصوتي الآتي يوضّح ذلك:

---

(١) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، عبدالصبور شاهين: ٣٦٠.

(٢) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ٩/١.

lā/yah/ddī < lā/yah/t/dī

مماثلة كلية مدبرة متصلة   حذف حركة التاء

حتى يُمكن الإدغام

وهذا الإدغام رفضه بعض القرّاء والنحاة --كما أسلفنا- إلا أننا لا نستطيع تقبيح القراءة وردها، ولا سيما أنّها قراءة متواترة عن الرسول ﷺ.

أمّا قراءة «لا يِهِدّي»، بكسر الياء والهاء، فقد فسر ابن زنجلة هذه القراءة على أن الأصل فيها «لا يَهْتَدي»، فادغمتْ التاء في الدّال، فالتقى ساكنان، فكسُرت الهاء لالتقاء الساكنين، وكُسرت الياء لمجاورة الهاء[1]، ويعزو أبو حاتم هذه اللغة إلى سفلى مصر[2]، ونقل الكسائي عن سيبويه أنّه لم يجز هذه القراءة «أي بكسر الياء والهاء»، وذلك لأن الكسرة في الياء تثقل[3].

ويمكننا تفسير هذه القراءة على أنها كانت في الأصل «لا يَهْتَدي» فقاموا بإسكان التاء حتى يتمكن الإدغام وذلك على النحو الآتي lāyahtdī، وفي هذه الصيغة يلتقي ساكنان (ht)، وهذا الوضع لا يقبله النظام الصوتي للغة العربية، لذا أقحموا الكسرة على الأصل للفصل بين الساكنين

lāyahitdī < lāyahtdī

إقحام الكسرة للفصل بين الساكنين   إسكان التاء

وكما حدث تماثل بين الصوامت في هذه الصيغة، حصل هناك تماثل بين الصوائت، ولكن لا يشترط في هذا التماثل تجاور الأصوات، بل على العكس من ذلك، فلا بُدّ أن يكون بين الحركتين صوت فارق[4]، لأن التقاء حركتين غير وارد في العربية.

---

(١) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٣٣٢.

(٢) البحر المحيط، ابو حيان الأندلسي: ٥/١٥٦.

(٣) المصدر السابق: ٥/١٥٦.

(٤) التطور النحوي، براجشتراسر: ٦٢.

. وفي صيغة lāyahiddī تتأثر الفتحة «فتحة الياء» بكسرة الهاء، لأن الانتقال من الفتح إلى الكسر يتطلب مجهوداً عضلياً أكبر، مما لو انسجمت أصوات اللين بعضها مع بعض[1]، لهذا أثرت كسرة الهاء في فتحة الياء تأثيراً مدبراً كلياً منفصلاً، فقلبتها إلى صوت مشابه لها تماماً وهو الكسرة، والمخطط الصوتي يوضّح ذلك:

lāyihiddī < lāyahiddī

مماثلة مدبرة كلية منفصلة بين الحركات

وهذا النوع من المماثلة، أطلق عليه القدماء الإتباع الحركي.

ومن إدغام التاء في الدّال قراءة الجمهور لقوله تعالى: ﴿بَلِ ادَّارَكَ عِلمُهُمْ في الآخِرَةِ بلْ هُمْ في شَكٍّ منها بَلْ هُم مِنْهَا عَمُون﴾[2] فكانت قراءتهم لـ «بل ادّارَكَ» بتشديد الدّال[3]. بمعنى تدارك علمهم في الآخرة أنها تكون أولا تكون»[4].

وذهب ابن زنجلة إلى أن حجتهم في ذلك قراءة أُبي: «بَلْ تَدَارك عِلْمُهم»، فأدغموا التاء في الدال لمقاربتها لها، فلما سكنت التاء للإدغام اجتلبت لها ألف الوصل[5]، كما اجُتلبت في نحو: «ادّارأتم»[6]، وفي قوله: ﴿... حتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعاً...﴾[7].

ووافقه في هذا الرأي مكي بن أبي طالب[8]، وأبو حيان الأندلسي[9].

---

(١) في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس: ٦٧.

(٢) النمل/٦٦.

(٣) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٥٣٥، وانظر إعراب القرآن، النحاس: ٣/ ٢١٨ والتيسير في القراءات، أبو عمرو الداني: ١٣٧.

(٤) لسان العرب، ابن منظور، مادة (درك): ١٠/ ٤٢١.

(٥) حجة القراءات: ٥٣٥.

(٦) البقرة ٧٢، وفي قوله: ﴿وإذا قتلتم نفساً فادّاراتم فيها﴾.

(٧) الأعراف/٣٨.

(٨) الكشف عن وجوه القراءات: ٢/ ١٥٦.

(٩) البحر المحيط: ٧/ ٩٢.

ونفسر هذه القراءة «بَلْ ادَّارَكَ»، على أنَّ الأصل فيها«بل تَدَارك»bal/ta/dā/ra/ka، وفي صيغة «تدارك» توالت أربعة مقاطع مفتوحة، والعربية تكره توالي المقاطع المفتوحة، فهي تميل إلى التقليل من تتابعها[1]، لذا لجأ القرّاء للإدغام كوسيلة من وسائل تقليل عدد المقاطع المفتوحة، ولكن قبل إجراء عملية الإدغام، لا بُدَّ من إجراء عملية صوتية سابقة لها، هي التخلص من الفاصل الحركي:

tdāraka < tadāraka

إسقاط حركة التاء — الأصل

ونتيجة إسقاط حركة التاء، نتج وضع صوتي لا تقبله العربية، وهو الابتداء بالساكن، ولما كانت العربية، تكره الابتداء بالساكن، أُجتلبت همزة الوصل، للتوصل للنطق بالساكن، وذلك على النحو الآتي:

>itdāraka < tadāraka

وهنا أُتيح المجال لتدخل قانون المماثلة الإلزامي، فيُؤثر صوت الدال في التاء تأثيراً مدبراً كلياً متصلاً، وتقلبها إلى نظيرها المجهور، (الدال)، ثم تُدغم الدال المنقلبة في الدال الأصلية، كما يأتي:

>iddāraka

مماثلة مدبرة كلية متصلة

والوضع السابق ينطبق في حالة الابتداء بـ «يتدارك»، أمّا في درج الكلام فإنّ همزة الوصل تذهب، لذا لا بُدَّ من كسر لام «بل»، للتخلص من التقاء الساكنين، (balddāraka)، ففي هذه الحالة يلتقي ساكنان (ld)، ولذا فقد أقحمت الكسرة على الأصل للفصل بين الساكنين، فأصبحت الصيغة

baliddāraka

إقحام الكسرة في حالة الوصل

(١) شاهد القراءات القرآنية عند السيوطي وعلماء اللغة القدامى، يحيى عبابنة: ١٦٢.

ومَنْ تَخَلَّصَ من التقاء الساكنين عن طريق إقحام حركة الفتحة، فلأن هذه الحركة اخف الحركات، baladdāraka، وذلك قياساً على ما رُوي عن قطرب، انّ منهم من يقول «قُمَ الليل»[1] و «وبعَ الثوبَ»[2].

ويبدو لي أن تحريك اللام بالكسر أقيس من التحريك بالفتح، وذلك خشية توالي الفتحات.

وما حدث في قوله: ﴿بَلِ ادّراك﴾ ينطبق على قوله تعالى: ﴿فادّرَاتم فيها﴾، إذ إنّ الأصل فيها «تَدارَاتم»، ثم أُسقطت حركة التاء، فتهيأ الوضع ليؤثر الدّال في التاء تأثيراً مدبراً متصلاً، فتنقلب التاء إلى صوت يماثل الدّال في جميع خصائصه، وهو الدال ثم تُدغم الدّال المنقلبة في الدال الأصلية، ولمّا كانت العربية لا تبدأ بالسّاكن، أُجتلبت همزة الوصل، والمخطط الصوتي الآتي يوضح ذلك:

tadāra<tum	tdāra<tum	iddāra<tum
الأصل	إسقاط حركة التاء	مماثلة مدبرة كلية متصلة واجتلاب همزة الوصل

إدغام التاء (t) في الزاي (z):

صوت الزاي أحد الأصوات اللثوية الأسنانية، ومخرج هذا الصوت من مقدّمة اللسان وما يليه من الثنايا العليا[3]، ويتكون هذا الصوت باندفاع الهواء من الرئتين ماراً بالحنجرة محدثاً اهتزازً في الأوتار الصوتية، ثم يتخذ طريقه من الحلق والفم إلى أن يصل مخرجه، حيثُ تلتقي مقدّمة اللسان مع اطراف الثنايا العليا تاركةً منفذ ضيق، فيمر الهواء من ذلك المنفذ مُحدثاً صفيراً هو صوت الزاي[4]، فالزاي إذن صوت لثوي مجهور

(١) المزمل/٢.

(٢) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، ابن جني: ٢/١٤٣.

(٣) الكتاب، سيبويه: ٤/٤٣٣.

(٤) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس: ٦٤.

صفيري.

ولمّا كانت التاء من الأصوات اللثوية الأسنانية، فليس من الغريب أنْ يحدث تماثل بين هذين الصوتين، ولا سيما أنهما من مخرج واحد، إلاّ أنّ الزاي تتميز بصفة الجهر بخلاف التاء المهموسة.

ومن إدغام التاء في الزاي، ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ....﴾[1]، فقد قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو «تَّزَّاوَرُ» بالتشديد[2]، وعلة ابن زنجلة في ذلك أنّه أراد «تَتَزَاوَرُ»، فأدغم التاء في الزاي، ومن قرأ بالتخفيف ، فقد حذف إحدى التاءين، وهي الثانية[3].

ويمكننا تفسير ذلك، على أنّ الأصل فيها - كما ذكر ابن زنجلة - هو «تَتَزَاوَرُ» tatazāwaru، فالتقى في هذه الصيغة مقطعان متماثلان (tata)، فكان عليه التخلص من أحد هذين المثلين، فلجأ إلى الإدغام، إي إدغام التاء في الزاي، ولا سيما أنّهما من المخرج نفسه، فحذف الحركة من المقطع المفتوح (ta)، حتى يتمكن من الإدغام tatzāwaru.

وبعد إسقاط حركة التاء، يتهيأ الوضع لتدخل قانون المماثلة الإلزامي، فيؤثر الزاي في التاء، تأثيراً مدبراً كلياً متصلاً، وذلك لصفة الجهر والصفير المتوافرة في الزاي، فقُلب التاء إلى صوت مماثل لصوت الزاي تماماً ، ثم يتم إدغام الزاي المنقلبة بصوت الزاي ، والمخطط الصوتي يوضح ذلك:

tatazāwaru	<	tatzāwaru	<	tazzāwaru
الأصل		إسقاط حركة المقطع الثاني المنفتح ليتمكن الإدغام		تماثل صوت التاء بصوت الزاي تماثلاً كلياً

---

(١) الكهف/ ١٧.

(٢) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٤١٣، وانظر: معاني القرآن؛ الفرّاء: ٢/ ١٣٦ وإعراب القرآن؛ النحاس: ٢/ ٤٥١ والتيسير في القراءات، أبو عمرو الداني: ١١٦.

(٣) حجة القراءات: ٤١٣.

ويحسن الإدغام هنا؛ لأنّه نقل صوت التاء من الضعف إلى القوة، فالزاي صوت أقوى من التاء بكثير، لأنه من حروف الصفير ومن الحروف المجهورة(١).

وقد قرأ ابن عامر وابن أبي اسحاق وقتادة وحميد ويعقوب عن العمري «تزورّ» بدون ألف وبتشديد الراء، وذلك قياساً على وزن تحمرّ، وقرأ الجحدري كذلك، ولكن بالف «تزوارّ»، قياساً على تحمارّ ، وقد عدّ ابن جني ذلك شاذاً، لأنّ افعالّ قلما تاتي إلا في الألوان نحو اسوادّ، وابياض واحمارّ، أو في العيوب الظاهرة نحو: احولّ، واحوالّ واعورّ واعوارّ(٢).

وإذا افترضنا أن صيغة أفعالّ تجاوزت الألوان والعيوب، وانطبقت على الأفعال الأخرى كما هو الحال في «تَزْوارّ»، فإنّ هذه الصيغة tazwārra، قد احتوت على المقطع الطويل المغلق (wār)، وقد توافر فيه أحد الشرطين اللذين يجوزانه، وهو أن الحد الثاني من المقطع (الصوت الصحيح)، مكررٌ في المقطع الذي يليه، بالإضافة لوروده في غير الشعر، فالقرآن ليس شعراً(٣).

ومع جواز هذا المقطع في ظل أحد الشرطين، إلاّ أنّ بعض القرّاء كرهوا هذا المقطع، وحاولوا التخلص منه، وذلك عن طريق إقحام الهمزة، ويتمثل ذلك في قراءة ابن مسعود وأبي المتوكل «تزوئر» بهمزة قبل الراء وذلك قياساً على قولهم أوهامّ واشعال على أنها فراراً من التقاء الساكنين(٤).

وإقحام الهمزة في «تزوئر»، ليس فراراً من التقاء الساكنين كما زعموا، وإنّما هو من قبيل التخلص من المقطع المرفوض (wār)، فالأصل فيها «تزوارّ»، taz/wār/ra، فلما ورد في هذه الصيغة المقطع المرفوض (wār)، حاول القرّاء التخلص منه، وتمر هذه العملية بعدة خطوات، أولها: تقسيم نواة المقطع (ā) إلى حركتين

(١) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٢٢٢، والكشف عن وجوه القراءات، مكي بن أبي طالب: ٢/ ٥٧.

(٢) المحتسب، ابن جني: ٢/ ٢٥.

(٣) انظر: اثر المقطع المرفوض، يحيى عبابنة، مجلة ابحاث اليرموك، مجلد١١، العدد٢، ١٩٩٣.

(٤) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي: ٦/ ١٠٨.

قصيرتينtaz/wa/ar/ra، فيقسم المقطع المرفوض إلى مقطعين الأول منهما مقبول، حيث يوجد في نظام اللغة العربية النمط نفسه، وهو المقطع القصير المفتوح (wa)، أمّا المقطع الثاني (ar)غير جائز ، لأنّ نظام اللغة العربية يرفض الابتداء بالصائت، لذا فالسبيل الوحيد للتخلص من المقطع المرفوض، هو إقحام الهمزة للمقطع الثالث (>ar)، وبالتالي يتم التخلص من المقطع المرفوض[١]، والمخطط الصوتي الآتي يوضّح ذلك:

taz/wa/>ar/ra	<	taz/wa/ar/ra	<	taz/wār/ra
إقحام الهمزة على المقطع الثالث (ar)		تقسم نواة المقطع إلى حركتين قصيرتين		الأصل

ومن إدغام التاء في الزاي أيضاً، ما ورد في قوله تعالى: ﴿... إلى أنْ تَزَكَّى﴾[٢]، فقد قرأ نافع وابن كثير «تَزَّكّى» بالتشديد[٣]، أي بتشديد الزاي، في حين قرأ الباقون بالتخفيف، ويعلل ابن زنجلة القراءة بالتشديد، بأنّ الأصل فيها «تتزكّى»، ثم أدغمت التاء في الزاي[٤]، وهذا ما عليه معظم علماء القراءات[٥].

وتؤيد الدراسة رأي ابن زنجلة في أنّه حدث إدغام بين التاء والزاي، ولكن هناك عملية صوتية سابقة لعملية الإدغام، وهي التخلص من الفاصل الحركي في صيغة «تتزكّى» tatazakkā، حيثُ فصلت الفتحة بين التاء والزاي، فبعد التخلص من الفاصل الحركي يتهيأ الوضع الصوتي لتدخل قانون المماثلة الإلزامي، فيوثر صوت الزاي بصوت التاء تأثيراً مدبراً كلياً في حالة اتصال، فتنقلب التاء إلى صوت مماثل لصوت

---

(١) انظر: اثر المقطع المرفوض، يحيى عبابنة.

(٢) النازعات/١٨.

(٣) حجة القراءات، ابن زنجلة/٧٤٩، وانظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٦٧١، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ٢/٢٩٧.

(٤) حجة القراءات: ٧٤٩.

(٥) انظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ٣٦٢، والبحر المحيط، أبو حيان الأندلسي: ٨/٤٢١.

الزاي في جميع صفاته ، وهو الزاي، وبالتالي تنتقل التاء من الضعف للقوة لما في صوت الزاي من جهر وصفير[1]، ثم تدغم الزاي المنقلبة في الزاي الأصلية، والمخطط الصوتي يوضّح ذلك:

tatazakkā	<	tatazkkā	<	tazzakkā
الأصل		التخلص من الفاصل الحركي بإسقاط نواة المقطع الثاني المنفتح		مماثلة كلية مدبرة بين الزاي والتاء + إدغام

أمّا من قرأ بتخفيف «تَزَكى» ، فإنّه اكتفى بحذف إحدى التاءين.

إدغام التاء(t) في السين (s):

التاء -كما ذكرنا سابقاً- من الأصوات اللثوية الأسنانية، فهو صوت لثوي أسناني مهموس، وصوت السين أيضاً، يصدرُ من المخرج نفسه، اي أنه صوت لثوي، إلا أنّ بعض علماء العربية يرى أنّ مخرج السين يختلف باختلاف اللهجات العربية، وباختلاف الأفراد أحياناً[2].

ويتكون هذا الصوت بالطريقة نفسها، التي يتكون بها صوت الزاي، إلاّ أنّ الاختلاف الوحيد بينهما في صفة الجهر والهمس، فالسين لا يحدث معه اهتزازٌ في الأوتار الصوتية، فيمر الهواء عبر الفم باتجاه الفم، حيثُ يلتقي اللسان بأصول الثنايا العليا تاركاً منفذاً ضيقاً يمرُّ الهواء من خلاله محدثاً صفيراً ، هو صوت السين[3]، فالسين صوت لثوي احتكاكي مهموس[4].

لذا فليس من الغريب أن يتماثل صوت التاء بصوت السين، ولا سيما وجود صفة

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات، مكي بن أبي طالب: ٢/٣٦١.

(٢) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس: ٦٣.

(٣) في صوتيات العربية، محي الدين رمضان: ١٤٧ .

(٤) الكتاب، سيبويه: ٤/٤٣٣ و ٤٣٤.

الصفير في السين والتي تكسبه قوةً، مما تدفعه للتأثير في غيره من الأصوات المجاورة.

ومن أمثلة إدغام التاء في السين في كتاب ابن زنجلة، ما جاء في قوله تعالى: ﴿... تُسَاقِط عَلَيْكِ رُطَباً جَنِيّاً﴾[1]، فقد قرأ الجمهور «تَسَّاقَطُ» بالتشديد[2]، أي بتشديد السين، ويفسر ابن زنجلة هذه القراءة، على أنّها إدغام التاء في السين[3]، وفصّلُ ابن خالويه الحديث في ذلك، بقوله: «فالحجة لمن شدد أنّه أراد «تَتَساقط»، فأسكن التاء الثانية، وأدغمها في السين، والحجة لمن خفف، أنّه حذف التاء تخفيفاً، لأنّه يَثْقُلُ عليهم اجتماع حرفين متجانسين متحركين، فمنهم من يخفف بالإدغام ومنهم من يخفف بالحذف»[4].

أي أن الأصل في «تَسَّاقطُ»، هو «تَتَساقطُ» tatasākạtu، فلما اجتمع في هذه الصيغة خمسة مقاطع مفتوحة، حاولوا التقليل منها، فلجأوا إلى الإدغام، ولكن هناك عملية صوتية سابقة للإدغام؛ وهي التخلص من الفاصل الحركي، فكان الاختيار إسقاط حركة المقطع الثاني، إذ إنّ سقوطها من المقطع الأول يمثل خرقاً صريحاً للنظام المقطعي المعياري للمستوى الفصيح، لأنّه سيؤدي إلى الابتداء بالساكن (tta)، وأمّا المقطع الثالث، فإنّ حذف الحركة الطويلة منه، سيؤدي إلى الإخلال بالحركة التي تحمل النبر، وأمّا التخلص من حركة المقطع الثاني، فلا يؤدي إلى خُرق للنظام المقطعي العربي، ولكنها ستؤدي إلى عملية الإدغام الواردة في هذه القراءة، فتم التخلص من حركة المقطع الثاني على النحو الآتي: tatsākạtu، وذلك بحذف حركة المقطع الثاني، مما يُهيأ الوضع لتدخل قانون المماثلة الإلزامي، فيؤثر السين في التاء لصفة الجهر

---

(1) مريم/ ٢٥.

(2) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٤٤٣ وانظر التيسير في القراءات، أبو عمرو الداني: ١٢١، والبحر المحيط، أبو حيان الأندلسي: ٦/ ١٨٤.

(3) حجة القراءات: ٤٤٣.

(4) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ٢٣٧ و ٢٣٨.

تأثيراً مدبراً كلياً متصلاً ، وينقله إلى صوت أقوى ، فينقلب التاء إلى صوت مماثل لصوت السين تماماً، ثم تُدغم السين المنقلبة في السين الأصلية كما يأتي:

ṭas/sā̆/ḳa/ṭu < ta/t/sā̆/ḳa/ṭu < ta/ta/sā̆/ḳa/ṭu

الأصل عميقة وسطحية معاً — حذف حركة المقطع (الثاني ليتمكن الإدغام) — مماثلة كلية مدبرة + إدغام وتحول المقطع الأول المنفتح (ta) إلى مقطع منغلق (tas)

ونلاحظ أنّ عملية الإدغام هنا، أدّت إلى إعادة ترتيب المقاطع، فقللت عدد المقاطع من خمسة مقاطع إلى أربعة مقاطع، مما يسهّل النطق على المتكلم، فصيغة «تَّساقطُ» مستعملة في الواقع الفعلي ، ودليل ذلك أنّ أبا السمّال قرأ «تَتَساقطُ» بتاءين[1].

وقد قرأ حمّاد[2]: «يسّاقطْ» بالياء[3]، وأراد في ذلك الجذع، وهي عند ابن جني من القراءات الشاذة[4]، في حين أراد الباقون النخلة، وفي كلا الحالين (تتفاعل أو يتفاعل) يجوز الإدغام أو التخفيف بالحذف، ويذهب الفرّاء إلى خلاف ذلك، فيوجب التشديد في حالة الابتداء بالياء، ويُجيز بين التخفيف والتشديد في حالة الابتداء بالتاء، ويتضّح ذلك من قوله: «والتشديد والتخفيف في المبدوء بالتاء والتشديد في المبدوء بالياء خاصة»[5].

ومن مِثل ذلك «تَسَّالونَ» في قوله تعالى: ﴿.. واتَّقُوا اللّهَ الّذي تَسَاءَلُونَ بِهِ

---

(1) البحر المحيط، ابو حيان الأندلسي: ٦/ ١٨٤ و ١٨٥.

(2) حماد بن شعيب التميمي الحماني الكوفي (١٠١-١٩٠هـ) مقرئ جليل ضابط أخذ القراءة عرضاً عن عاصم وأبي بكر بن عياش وقرأ على اليشكري عن أبي عمرو بن العلاء (انظر: غاية النهاية في طبقات القرّاء، ابن الجزري: ١/ ٢٥٨).

(3) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٤٤٣، وانظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير: ٣/ ١٢٤.

(4) المحتسب: ٢/ ٤١.

(5) معاني القرآن، الفرّاء: ٢/ ١٦٦.

والأَرْحَامَ...﴾[1]، حيثُ قراءها الجمهور بالتشديد[2]، ومنهم ابن كثير ونافع وابن عامر والبرنجي عن أبي بكر عن عاصم واليزيدي وشجاع والجعفي وعبد الوارث عن أبي عمرو[3]. وقد نسب بعض علماء القراءات هذه القراءة، أي إدغام التاء في السين، لأهل المدينة وبالتخفيف أهل الكوفة[4].

ويفسر ابن زنجلة الإدغام هنا، أنّ الأصل فيها هو «تَتَساءَلون»، فأدغموا التاء في السين لأنهما من مخرجٍ واحد، فالتاء والسين من حروف طرف اللسان وأصول الثنايا «أصوات أسنانية»[5]، ولأنهما مهموسان ولتوافر صفة الصفير في السين أكسبه قوةً، ليؤثر فيما يجاوره من أصوات، ولكن قبل حدوث عملية التأثر هذه، كان لا بُدَّ من التخلص من الحركة الفاصلة بين التاء والسين في صيغة «تَتَساءلونَ على النحو الأتي tatsā>alūna مما هيأ الفرصة لتدخل قانون المماثلة المدبرة الكلية المتصلة، فتوثر السين في التاء تأثيراً مدبراً، فينتقل من الضعف إلى القوة، حيثُ تحول إلى صوت يماثل صوت السين مخرجاً وصفة، والمخطط الصوتي الآتي يوضّح ذلك:

تَتَساءلون	تَتْساءَلون	تَسَّاءَلونَ
ta/ta/sā/>a/lūna	ta/t/sā/>a/lū/na	tas/sā/>a/lū/na
الأصل	إسكان المقطع الثاني	مماثلة مدبرة كلية متصلة

(tas/sā/>a/lū/na < ta/t/sā/>a/lū/na < ta/ta/sā/>a/lūna)

ومن إدغام التاء في السين، ما جاء في قوله تعالى: ﴿... لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الأَرْضُ...﴾[6]؛ فقد قرأ نافع وابن عامر «تَسَّوّى» بتشديد السين[7].

---

(١) النساء/١.

(٢) حجة القراءات ابن زنجلة: ١٨٨، وانظر: معاني القرآن؛ الفرّاء: ١/٢٥٣، والسبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٢٢٦.

(٣) زاد المسير؛ الجوزي: ٢/٢.

(٤) انظر: إعراب القرآن؛ النحاس: ١/٤٣٠.

(٥) المصطلح الصوتي؛ عبدالقادر مرعي: ٦٤.

(٦) النساء/٤٢.

(٧) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٢٠٤ وانظر: التبيان؛ الطوسي: ٣/٢٠٢ واتحاف فضلاء البشر، الدمياطي: ١٩٠.

والحجة في ذلك عند ابن زنجلة، أن الأصل فيها «تَتَسَّوى»، ثم أدغمت التاء في السين[1]، أي يودون لو صاروا تُراباً فكانوا سواءً هم والأرض[2].

فالأصل فيها «تَتَسوى» على وزن «تَتَفعل»، فتوالى فيها مقاطع قصيرة مفتوحة، وللتخلّص من توالي الأمثال أسكن المقطع الثاني المنفتح ، وقد عللنا اختيار المقطع الثاني لإسقاط حركته سابقاً، وذلك على النحو الآتي:

ta/t/saw/wā < ta/ta/saw/wā

إسكان المقطع المنفتح — الأصل

وذلك ليتم التماثل بين التاء والسين، فكلاهما صوت مهموس، غير أن صفة الصفير زادت السين قوةً، فأثّر في التاء المهموسة ونقلها من الضعف إلى القوة، حسب قانون سيادة الأقوى law of the stronger، ضمن المماثلة المدبرة الكلية المتصلة ، والمخطط الصوتي الآتي يوضّح ذلك:

tas/saw/wā < ta/t/saw/wā < ta/ta/saw/wā

مماثلة مدبرة كلية متصلة + إدغام — إسكان المقطع الثاني المنفتح لإزالة الفاصل — الأصل

ومنْ تأثر تاء «يفتعلون» بالسين، ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَحِفْظاً مِن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى المَلأِ الأَعْلَى ويقْذَفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ﴾[3]، فقد قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم «لا يَسَّمَّعونَ» بالتشديد[4]، ويُفسر ابن زنجلة هذه القراءة على أن الأصل هو «يَتَسمَّعون»، فادغموا التاء في السين لقرب المخرجين، ويوجه القراءة أيضاً

---

(١) حجة القراءات: ٢٠٤.

(٢) لسان العرب مادة (سوا): ١٤/ ٤١٥.

(٣) الصافات/ ٧ و ٨.

(٤) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٦٠٥ و ٦٠٦؛ انظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد/٥٤٧، والبحر المحيط، أبو حيان الأندلسي: ٧/ ٣٥٣، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ٢/ ٣٥٦.

من حيث المعنى، أي أنّهم منِعوا من التسمّع ، لأنّ المتسمع يجوز أن يكون غير سامع، وأمّا السامع، فقد حصل له الفعل، وحاشا للشياطين أن تسمع أخبار الملأ، كما يقول ابن زنجلة[1].

ويذكر الفراء كذلك، أنّ أصحاب عبدالله بن مسعود قد قرأوا « لا يَسّمّعون»، وأرادوا «يتَسمعون»[2]، أي أن الأصل في «يَسّمّعونَ»، هو «يَتَسمّعون»، فأسقطوا حركة التاء، فاجتمع صوتان لثويان أسنانيان «التاء والسين» دون أن يفصل بينهما فاصل، فتأثر التاء بالسين، إذ إنّ كليهما مهموس ومن المخرج نفسه، بالإضافة إلى صفة الصفير المتوافر في السين، مما أكسبه القوة، فتحول التاء إلى صوت يماثل صوت السين تماماً في الصفة والمخرج، وفق قانون المماثلة المدبرة الكلية المتصلة، ويتم ذلك على النحو الآتي:

yas/sam/ma/<ū/na	<	ya/t/sam/ma/<ū/na	<	ya/ta/sam/ma/<ū/na
مماثلة مدبرة كلية متصلة + إدغام		إسقاط حركة المقطع الثاني المنفتح		الأصل

إدغام التاء (t) في الصاد (ṣ)

الصاد صوت لثوي أسناني رخو مهموس يشبه الشين في كل شيء سوى أنّ الصاد أحد أصوات الإطباق[3]. ويؤكد ذلك قول سيبويه: «لولا الإطباق لصارت الطاء دالاً والصاد سيناً»[4]، ولعل هذا يُفسر ورود كلمات في اللغة مرة بالسين، وأُخرى بالصاد

---

(١) انظر: حجة القراءات: ٦٠٥ و ٦٠٦.

(٢) معاني القرآن، الفرّاء: ٢/ ٣٨٢.

(٣) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس: ٦٤.

(٤) الكتاب، سيبويه: ٤/ ٤٣٦.

دون اختلاف في المعنى[1]، نحو: القَسّ والقَصّ: عظم الصدر[2]، وسقر وصقر.. وغيرها[3].

ولما كان التاء والصاد مهموسين، ومن المخرج نفسه، كان من الطبيعي أنّ يتأثر صوت التاء بالصاد، ولا سيما أن الصاد يتصف بالإطباق مما يزيدهُ قوةً.

ومن أمثلة إدغام التاء في الصاد، ما ورد في قوله تعالى: ﴿... فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصلِحا بَيْنَهُمَا صُلْحاً﴾[4]، فقد قرأ الجمهور «يَصَّالحا» بفتح الياء وتشديد الصاد[5]، وحجة ابن زنجلة التي يُقدمها لهذه القراءة هي، أنّ الأصل هو «يَتَصالحا»، فأدغموا التاء في الصاد لأنهما من مخرجٍ واحد، إذ إنّ المعروف من كلام العرب، إذا كان بين اثنين مشاجرة أن يقولوا: «تصالح القوم فهم يتصالحون» ولا يقولون: «أصلح القوم فهم مصلحون»[6].

ويذكر ابن جني أنّ الأصل فيها «يتصلحا» على وزن يفتعلا، فتأثرت التاء بالصاد، وماثلتها تماثلاً مقبلاً جزئياً متصلاً، فتحولت صيغة «يصتلحا» إلى «يصطلحا» ثم حدث تماثل بين الصاد والطاء، فتأثرت الطاء بالصاد، وماثلتها تماثلاً مقبلاً كلياً متصلاً، فتحولت الطاء إلى صوت يشبه الصاد تماماً، ثم أُدغمت الصاد الأصلية بالصاد المنقلبة، فأصبحت «يَصَّلحا»[7].

وتحليل ابن جني السابق بعيد جداً، فنحن نرى أن الأصل فيها هو «يَتَصَالحا»

---

(١) لحن العامة، عبدالعزيز مطر: ٢٣٢.

(٢) الإبدال، أبو الطيب اللغوي: ٢/ ١٨٢.

(٣) المصدر نفسه: ٢/ ١٨٦.

(٤) النساء/ ١٢٨.

(٥) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٢٤١، وانظر الحجة للقرّاء السبعة، الفارسي: ٣/ ١٨٣، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي: ٣/ ٢٦٠.

(٦) حجة القراءات: ٢٤١.

(٧) انظر: المحتسب، ابن جني: ١/ ٢٠١.

ya/ta/ṣā/la/ḥā، فتوالت مقاطع قصيرة مفتوحة، فحاولوا التقليل منها، فقاموا بإسقاط حركة المقطع الثاني (ta)، لأن في إسقاطها حفاظاً على النظام المقطعي للغة العربية، وذلك كما يأتي: ya/t/ṣā/la/ḥā، وفي هذا الوضع يكون المجال متاحاً أمام تدخل قانون المماثلة، فيؤثر الصاد في التاء تأثيراً مدبراً كلياً متصلاً، فينقلب صوت التاء إلى صوت يماثل صوت الصاد في جميع صفاته، ثم تدغم الصاد المنقلبة في الصاد الأصلية على النحو الآتي:

yataṣālaḥā	<	yatṣālaḥā	<	yaṣṣālaḥā
الأصل (يَتَصالحَا) البنية العميقة		إسقاط حركة المقطع الثاني		مماثلة مدبرة كلية متصلة + إدغام

وإمّا أن يكون الأصل فيها «يصتلحا»، فحدثت مماثلة مقبلة جزئية متصلة، فيؤثر صوت الصاد في صوت التاء تأثيراً مقبلاً جزئياً متصلاً، فينقلب إلى نظيره المفخم الطاء. والكتابة الصوتية توضّح ذلك:

yaṣ/ta/li/ḥā	<	yaṣ/ṭa/li/ḥā
يَصْتلحا (الأصل)		يصطلحا (مماثلة مقبلة جزئية متصلة)

ومن أمثلة إدغام التاء في الصاد، ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[1]، فقد قرأ الجمهور «تَصَدَّقوا» بالتشديد[2]، ويرى ابن زنجلة أن الأصل فيها هو «تَتَصدقوا»، فمن خفف حذف التاء الثانية، ومن شدد أدغم التاء في الصاد لقرب المخرجين[3]، والغاية من الإدغام التخفيف إلا أنّ الحذف أكثر تخفيفاً[4].

---

(١) البقرة/ ٢٨٠.

(٢) حجة القراءات، ابن زنجلة: ١٤٩، وانظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ١٩٢، والبحر المحيط، أبو حيان الأندلسي: ٢/ ٣٤١.

(٣) حجة القراءات: ١٤٩.

(٤) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي: ٢/ ٣٤١.

فالأصل فيها «تَتَصدقوا»، فأسقطوا حركة التاء الثانية، لإزالة الفاصل الحركي، ثمَّ تماثل الصوتان (التاء والصاد)، فأثّر الصاد في التاء تأثيراً مدبراً كلياً متصلاً، لوجود صفة الصفير فيه، فانقلب صوت التاء إلى صوت يماثل الصاد تماماً، ثم أُدغم الصوتان الصاد المنقلبة والأصلية، ونوضّح ذلك بالمخطط الصوتي الآتي:

taṡ/ṡad/da/ḳū < ta/t/ṡad/da/ḳū < ta/ta/ṡad/da/ḳū

الأصل تَتَصدقوا بنية سطحية وعميقة معاً	إسقاط حركة المقطع الثاني المنفتح	مماثلة مدبرة كلية متصلة + إدغام

وبعد أن حدثت المماثلة بين التاء والصاد، وتقلّص عدد المقاطع الصوتية من خمسة مقاطع إلى أربعة مقاطع، مع أن «تَتَصدّقوا» و «تَصّدّقوا»، البنيتين السطحية والعميقة مستعملتان في الواقع الاستعمالي الفعلي للغة العربية، وهذا يؤكد ما ذكرناه سابقاً، من أنّ غرض الإدغام هنا، هو التخفيف.

وما جرى على «تَتَصدّقوا» - «تتفعّلوا»، ينطبق على صيغة اسم الفاعل منها «المتصدّقين»، حيثُ أُدغمت التاء في الصاد، وجاء ذلك في قوله تعالى: ﴿إنَّ المُصَّدّقينَ والمُصَّدّقاتِ وأَقرَضُوا اللهَ قَرْضاً حسناً...﴾[1]. فقد قرأها الجمهور «إنَّ المصَّدّقينَ والمصَّدّقات» بتشديد الصاد[2]، وتفسير ابن زنجلة لذلك: «أنهم أرادوا المتصدقين والمتصدقات، فادغموا التاء في الصاد»[3]، وحجته في ذلك، أنّ أبي قرأ «إنّ المتصدقين والمتصدقات» بتاء ظاهرة.

ونرى في قراءة أُبي دليلاً على أنّ الصيغتين مستعملتان في الواقع الاستعمالي الفعلي، إذن فالأصل هو «المتَصدّقين»، ثم أُدغمت التاء في الصاد، على النحو الآتي:

---

(١) الحديد/١٨.

(٢) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٧٠١ وانظر: معاني القرآن، الفرّاء: ٣/ ١٣٥، والكشف، مكي: ٢/ ٣١٠، وإتحاف فضلاء البشر، الدمياطي: ٤١٠.

(٣) حجة القراءات: ٧٠١، وانظر: التبصرة في القراءات، مكي: ٩٩.

>al/muṡ/ṡad/di/ḳī/na < >al/mu/t/ṡad/di/ḳī/na < >al/mu/ta/ṡad/di/ḳī/na

إسقاط حركة التاء   مماثلة مدبرة كلية متصلة + إدغام

ومن إدغام التاء في الصاد أيضاً، ما وردَ في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ..﴾[1]، فقد قرأ الجمهور «يَصَّعَّدُ» بالتشديد، وقرأ أبو بكر كذلك، إلاّ انّه أضاف الألف، فقرأ «يصّاعَدُ»[2] و «يصّاعَد» و «يصّعّد» بمعنى واحد، وهو التكلف والمشقة[3]، ويرى ابن عطية انّه من باب التشبيه، أي كأنه يصعد بها في الهواء[4].

وعلة ابن زنجلة في هذه القراءة ، انّ الأصل فيها «يَتَّصعَّدُ» و «يَتَصاعدُ»، فادغموا التاء في الصاد[5]، وفصّل ابن خالويه في تفسير هذه القراءة، فهو يرى أن الأصل؛ هو «تَصعَّدُ»، فأُسكنت التاء، ثم أُدغمت في الصاد تخفيفاً[6].

نستخلص مما سبق، انّ الأصل فيها، هو «يَتَصعّدُ»، فأُسكنت التاء لأزالة الفاصل الحركي، ليتم التماثل بين التاء والصاد، فتوثر الصاد في التاء، تأثيراً مدبراً كلياً في حالة اتصال ، فقُلب صوت التاء إلى صوت يماثل الصاد تماماً، ثم تدغم التاء المنقلبة في التاء الأصلية، والمخطط الصوتي يوضّح ذلك:

yaṡ/ṡa</<a/du < ya/t/ṡa</<a/du < ya/ta/ṡa</<a/du

مماثلة مدبرة كلية متصلة + إدغام   إسقاط حركة التاء   الأصل (يَتَصعّدُ)

---

(١) الأنعام/ ١٢٥.

(٢) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٢٧١، وانظر: معاني القرآن، الفرّاء: ١/ ٣٥٤، والتيسير في القراءات، أبو عمرو الداني: ٨٨، والبحر المحيط: ٤/ ٢٠٩.

(٣) انظر: لسان العرب (صعد): ٣/ ٢٥١.

(٤) البحر المحيط، أبو حيان : ٤/ ٢٠٩. وانظر: تفسير ابن كثير: ٢/ ١٨١.

(٥) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٢٧١.

(٦) حجة في القراءات السبع: ١٤٩.

ومن أمثلة إدغام التاء في الصاد، ما جاء في قوله تعالى: ﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾[1]، فقد قرأ نافع «وهم يَخْصِّمون» بسكون الخاء وتشديد الصاد، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وورش «يَخَصِّمونَ»، بفتح الخاء، وقرأ ابن عامر وعاصم والكسائي «يَخِصِّمون» بكسر الخاء[2]، وحجة ابن زنجلة في ذلك، أنّ الأصل فيها «يَخْتَصِمون»، ثم أُدغمت التاء في الصاد، ومن قرأ بفتح الخاء، أنّه طرح فتحة التاء على الخاء، ثم أدغم التاء في الصاد، ومن قرأ بكسر الخاء، أنه حذف الحركة (أي حركة الخاء)، ثم كسر الخاء لسكونها وسكون الصاد[3].

إن الأصل في «يَخْصِّمون» هو، «يَخْتَصِمون» yaẖ/ta/ṡi/mū/na، فاسقطوا حركة التاء، حتى يتم التماثل، فاصبحت الصيغة yaẖ/t/ṡi/mū/na، فتهيأ الوضع لتدخل قانون المماثلة المدبرة الكلية المتصلة، فاثر صوت الصاد في التاء تاثيراً مدبراً كلياً متصلاً، فتحول إلى صوت يماثل الصاد تماماً في جميع صفاته yaẖṡṡimūna، وفي هذه الصيغة تكون وضع صوتي مرفوض، وهو توالي صامتين (ẖṡ)، وهذا الوضع صعب لا يقبله النظام الصوتي للغة العربية، لذا لا بُدّ من إقحام حركة للفصل بين الصامتين، فمن قرأ بالكسر، فإنّه اقحم الكسرة على أصل التخلص من التقاء الساكنين نحو: ya/ẖiṡ/ṡi/mū/na (إقحام الكسرة للفصل بين الصامتين).

ومن قرأ بفتح الخاء، فإنه أقحم الفتحة، لأنها أخف الحركات للفصل بين الصامتين: ya/ẖaṡ/ṡi/mū/na

ومن إدغام التاء في الصاد، ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَى فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّى﴾[4]، فقد قرأ نافع وابن كثير: «فَأنتَ لَهُ تَصَّدّى» بالتشديد، أما الباقون

---

(١) يس/٤٩.

(٢) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٦٠٠.

(٣) حجة القراءات: ٦٠٠.

(٤) عبس/ ٥ و ٦.

بالتخفيف[1]، ويُفسر ابن زنجلة هذه القراءة، على أنّ الأصل فيها «تَتَصدّى»، أي تتعرض، فمن قرأها خفيفة حذف التاء الثانية لاجتماعهما، ومن شدد أدغم التاء في الصاد لقرب المخرجين[2].

فالأصل فيها «تَتَصدى» - ta/ta/ṡad/dā، فاسقطوا حركة التاء ليتمكن التماثل بين التاء والصاد، فتتحول إلى الصيغة الآتية: (tatṡaddā)، مما يُتيح المجال لتدخل قانون المماثلة المدبرة الكلية المتصلة، فيؤثر الصاد في التاء تأثيراً مدبراً كلياً متصلاً، فينقلب التاء إلى صوت يماثل صوت الصاد في جميع صفاته، ثم يدغم الصاد المنقلبة في الصاد الأصلية، والمخطط الصوتي الآتي يوضّح ذلك:

taṡ/ṡad/dā < ta/t/ṡad/dā < ta/ta/ṡad/dā

الأصل (تَتَصدّى)   إسقاط حركة التاء (إزالة الفاصل الحركي)   مماثلة مدبرة كلية متصلة + إدغام

إدغام التاء (t) في الطاء (ṭ):

لقد اختلف القدماء والمحدثون في وصف صوت الطاء ، فكلام القدماء عن هذا الصوت من حيث صفته، يُشعر أنّه صوت مجهور مثل الدّال، ثم تطور هذا الصوت حتى صار مهموساً أو قريباً من الهمس مثل صوت التاء[3].

ويتم حدوث هذا الصوت، باندفاع الهواء من الرئتين إلى موضع خروجه، حيث طرف اللسان عند مغارز الأسنان والحنك اللين مرتفع يسدّ طريق النفس من الحلق، فلا يجد الهواء منفذاً، إلا عند النطق بهذا الصوت، وأثناء ذلك لا يحدث تذبذب في

---

(١) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٧٤٩، وانظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٦٧٢، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ٢/ ٢٩٨.

(٢) انظر: حجة القراءات: ٧٥٠.

(٣) دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو: ٥٠.

الأوتار الصوتية، فالطاء صوت لثوي أسناني مهموس، مستعلٍ مطبق[1].

ولمّا كانت التاء من نفس المخرج، فليس بالغريب أنْ يحدث تماثل بين التاء والطاء، فكلاهما صوت مهموس لهما المخرج نفسه، ولوجود صفة الإطباق في الطاء إزداد قوةً، ممّا أمكنه التأثير في التاء.

ومن أمثلة إدغام التاء في الطاء ما ورد في قوله تعالى: ﴿... وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾[2]، فقد قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر «يطَّهَّرْن» بتشديد الطاء والهاء[3].

ويُفسر ابن زنجلة هذه القراءة من بابين، الباب الأول: أنّها جاءت قياساً على قراءة أبيّ «حتى يتطهّرن» ، ثم أدغموا التاء في الطاء، ومن باب آخر، هو المعنى المقصود من قوله: ﴿يَطَّهَّرن﴾ أي حتى يغتسلن بالماء بعد انقطاع الدم[4].

ونلاحظ أن أبا علي الفارسي يخالف ابن زنجلة في حجته الثانية، فهو يرجح القراءة بالتشديد، إذا كان معناها انقطاع الدم، والتاء إذا أراد يتطهرن بالماء[5].

وبالعودة لبعض معاجم العربية، وجدنا أنّ يَطهُرنَ، تعني انقاطع الدم، أمّا تَطَهَّرن بالتاء الظاهرة، أو المدغمة «يَطَّهَّرن»، تعني اغتسلن بالماء، وهذا ما يثبت صحة ما ذهب إليه ابن زنجلة في تفسيره[6].

فالأصل في «يَطهَّرْن» هو «يَتَطهَّرن» ya/ta/ṭah/har/na، فتوالت في هذه الصيغة خمسة مقاطع متحركة بالفتح، والعربية تكره توالي المقاطع المفتوحة، وتحاول

---

(١) انظر: في صوتيات العربية، محيي الدين رمضان: ١٣٧.

(٢) البقرة/ ٢٢٢.

(٣) حجة القراءات، ابن زنجلة: ١٣٤، وانظر: الحجة في القراءات، ابن خالويه: ٩٦، البحر المحيط، أبو حيان: ٢/ ١٦٨، وتفسير النسفي: ١/ ١١١.

(٤) حجة القراءات: ١٣٤ و ١٣٥.

(٥) انظر: الحجة للقرّاء السبعة، أبو علي الفارسي: ٢/ ٢.

(٦) انظر: تهذيب اللغة، الأزهري (طهر)، ٦/ ١٧٠، ولسان العرب، ابن منظور، (طهر): ٤/ ٥٠٥.

التقليل منها، لذا أسقطوا حركة التاء من «يَتَطهَّرن» فاصبحت ya/t/ṭah/har/na، مّا أدى إلى تدخل قانون المماثلة المدبرة الكلية المتصلة، فأثر صوت الطاء في صوت التاء تأثيراً مدبراً كلياً متصلاً، فالطاء والتاء متحدان في المخرج، وهما مهموسان إلا أن الطاء يزيد على التاء في صفة الإطباق، مّا يجعله قادراً على التأثير في التاء، فينقلب التاء إلى صوت يماثل صوت الطاء تماماً، وبعدها تُدغم الطاء المنقلبة في الطاء الأصلية على النحو الآتي:

yat/ṭah/har/na < ya/t/ṭah/har/na < ya/ta/ṭah/har/na

مماثلة مدبرة كلية متصلة + إدغام — إسقاط فتحة التاء — الأصل

ومن إدغام التاء في الطاء، ما جاء في قوله تعالى: ﴿... وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً فَإِنَّ اللَّه شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾[1]، فقد قرأ حمزة والكسائي «ومن يطوّع» بالياء وتشديد الطاء وجزم العين[2]. ويفسر ابن زنجلة هذه القراءة، على أنّها قياس على قراءة عبدالله: «ومن يَتطوعْ»، فأُدغمت التاء في الطاء لأنّ مخرجهما واحد، أمّا حجته في القراءة بالجزم والياء، أنّ حروف الجزاء وضعت لما يُستقبل من الأزمنة في سنن العربية، وأنّ الماضي إذا تُكلّم به بعد أحرف الجزاء، فإنّ المُراد منه الاستقبال نحو: «مَنْ أكرمني أكرمته»[3]، ويرى مكي أن القراءة بالياء أولى لأنّ الشرط لا يكون إلاّ بالمستقبل، فطابق بذلك بين اللفظ والمعنى[4].

إذن فالأصل في هذه القراءة هو «ومَنْ يَتَطوَّعْ» <wa/man/ya/ta/ṭaw/wa، فأسقطوا حركة التاء، فتحولت الصيغة إلى <wa/man/ya/t/ṭaw/wa، مما أتاح المجال لتدخل قانون المماثلة المدبرة الكلية المتصلة، فيؤثر الطاء في التاء تأثيراً مدبراً كلياً

---

(١) البقرة/١٥٨.

(٢) حجة القراءات، ابن زنجلة: ١١٨، وانظر معاني القرآن، الفرّاء: ١/ ٩٥، والتبيان في إعراب القرآن، العكبري: ١/ ٣٠، والبحر المحيط، أبو حيان الأندلسي: ١/ ٤٥٨.

(٣) حجة القراءات، ابن زنجلة: ١١٨.

(٤) الكشف عن وجوه القراءات، مكي: ١/ ٢٦٩ و ٢٧٠.

متصلاً، فيتحول التاء إلى صوت يماثل الطاء تماماً، ثم تدغم الطاء المنقلبة عن التاء، في التاء الأصلية على النحو الآتي:

wa/man/yaṭ/ṭaw/wa< < wa/man/ya/t/ṭaw/wa< < wa/man/ya/ta/ṭaw/wa<

الأصل (يَتَطوَّع) بنية	إسكان التاء	مماثلة مدبرة كلية
سطحية وعميقة معاً	(بنية عميقة غير مستعملة)	متصلة + إدغام

ونلحظ مما سبق أن صيغة «يَتَطوَّع» التي على وزن «يَتَفعَّل» صيغة مستعملة في الواقع الفعلي للغة، ودليل ذلك قراءة عبدالله «وَمَنْ يَتَطوَّع»، إلاّ أن التاء في صيغة «يتفعّل» إذا جاء بعدها أحد حروف الإطباق، فإنّها تُبدل طاء.

ومن إدغام التاء في الطاء أيضاً، ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا استَطَاعُوا لَهُ نَقْباً﴾[1]، فقد قرأ حمزة: «فما اسطّاعُوا» بتشديد الطاء[2].

ويُفسر ابن زنجلة هذه القراءة، بأنّه أراد «استطاعُوا»، فأدغم التاء في الطاء قياساً على قراءة الأعمش «فما استَطَاعوا» بالتاء[3]، وقراءة الأعمش هذه، تدلُ على أنَّ صيغة «استَطاعُوا» مستعملة في الواقع الاستعمالي للغة العربية، إلاّ أنّهم لجأوا إلى الإدغام من أجل التخفيف، وقد طعن الكثير من القرّاء بهذه القراءة، وقالوا إنّها غير جائزة؛ لأنّه قد جمع بين ساكنين: السين والتاء المدغمة[4]. ولكن هذه القراءة متواترة منقولة عن الرسول ﷺ فلا يمكن تخطئتها.

فالأصل في «اسطّاعوا» هو «اسْتَطاعُوا» >is/ta/ṭā/<ū، فتوالت ثلاثة مقاطع مفتوحة (ta/ṭā/<ū)، والعرب يميلون إلى إقفال المقاطع المفتوحة، فهم يكرهون النطق

---

(١) الكهف/٩٧.

(٢) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٤٣٥، وانظر: إعراب القرآن، النحاس: ٢/ ٢٧٤، والتيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني: ١١٩.

(٣) حجة القراءات: ٤٣٥.

(٤) انظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٤٠١، والبحر المحيط، أبو حيان الأندلسي: ٦/ ١٦٥.

بالمقاطع المفتوحة متوالية، لذلك لجأوا إلى إقفال هذه المقاطع بعدة طرق منها الإدغام[1]. وقبل حدوث عملية الإدغام، كان عليهم إسكان التاء حتى يتمكن الإدغام، فأسقطوا حركة التاء على النحو الآتي: >is/t/ṭā/<ū، مما هيأ الوضع لتدخل قانون المماثلة الإلزامي، فتأثر التاء بالطاء، تأثراً مدبراً كلياً متصلاً، فانقلب إلى صوت يماثل الطاء تماماً (>isṭṭā<ū)، وفي هذه الحال يتكون عنقود صوتي مرفوض هو (sṭṭ)، إذ إن العربية تكره توالي الصوامت، ومع هذا لا يمكننا أنْ نخطئ هذه القراءة، لأنّها إنْ خالفت العربية في شيء ، فإنها توافقها بشيء آخر، وبذا يتحقق شروط قبول القراءة.

إدغام اللام (l) في الراء (r):

اللام صوت لثوي ، مخرجه عند اتصال مقدمة اللسان من اللثة العليا، ويتكوّن هذا الصوت، بأنْ يلتصق طرف اللسان مع حافة الثنايا العليا، ممّا يمنع مرور الهواء الخارج من الرئتين، فيندفع الهواء إلى الخارج من جانبي اللسان[2]، وهذا ما دفع القدماء إلى تسميته بالصوت الجانبي أو المنحرف[3].

أمّا صوت الراء، فهو من المخرج نفسه، إذ إنّه يخرج من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الثنايا، غير أنّه أُدخل في الظهر قليلاً[4].

فالرّاء واللام متقاربان في المخرج، متقاربان في الصفات؛ أما التقارب في المخرج؛ فهما صوتان لثويان، أمّا التقارب في الصفات، فذلك لاشتراكهما في معظم الصفات كالجهر والتوسط (أي أنّهما من الأصوات المائعة)، والاستفال، والاذلاق والانحراف،

---

(١) المنهج الصوتي، عبدالصبور شاهين: ١٧٤.

(٢) انظر: الكتاب سيبويه: ٤/ ٤٣٥.

(٣) الكتاب، سيبويه: ٤/ ٤٣٥.

(٤) المصدر السابق: ٤/ ٤٣٣.

غير أنّ صفة التكرير، هي صفة خاصة بصوت الراء.

ومن هنا كان طبيعياً أنْ تتأثر اللام بالرّاء، وتُدغم فيها فمن أمثلة إدغام اللام في الراء، ما ورد في قوله تعالى: ﴿كَلاَّ بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[1]، فقد قرأ الجمهور «بَلْ رّانَ» بالإدغام[2]، ويعلل ابن زنجلة ذلك، لقرب المخرجين[3].

ويُفسر مكي إدغام لام «بَلْ» في الرّاء، أنّهما لما لزمت السكون أشبهت لام المعرفة، لذلك جاز فيهما الإدغام، أمّا من أظهر لام «بَلْ»، فحجته أنّها منفصلة عن الكلمة التي بعدها، مخالفةً لام التعريف المتصلة بما بعدها، والانفصال يقوى معه الإظهار[4]، ولذا فإنّ حفصاً يسكت على اللام سكتة لطيفة توضح اللام وتفصلها عن الرّاء.

ويرى سيبويه أنّ إدغام لام «بَلْ» هو حسن وإظهارها لغة أهل الحجاز، وهي لغة جائزة، وذلك في قوله: «... فإذا كانت غير لام المعرفة نحو لام هَلْ وبَلْ، فإنّ الإدغام في بعضها أحسن نحو: هرأيت...، فإنْ لم تَدغم قلت هَلْ رأيت، وهي عربية جائزة»[5].

لذا فقد أدغمها القرّاء في مواضع معينة، وأظهروها في مواضع أُخرى، ففي رواية حفص عن عاصم، أنّه سكت على بل ثم أكمل ران، وهذا نافع يقرأ: «بَلْ رانَ» غير مُدغمة مرة أُخرى يقرؤها بالإدغام والإمالة[6].

فالذي حدث في قوله ﴿بل ران﴾، أنّه لمّا كانت اللام ساكنة، كان الوضع مناسباً لتدخل قانون المماثلة المدبرة الكلية المتصلة، إذ إنّ كلا الحرفين من مخرج واحد،

---

(١) المطففين/ ١٤.

(٢) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٧٥٤، وانظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ٣٦٥.

(٣) حجة القراءات: ٧٥٤.

(٤) الكشف عن وجوه القراءات، مكي: ١/ ١٥٣، ١٥٤.

(٥) الكتاب، سيبويه: ٤/ ٤٥٧.

(٦) انظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٦٧٥، والبحر المحيط، أبو حيان الأندلسي: ٨/ ٤٤١.

ويشتركان في بعض الصفات ، إلاّ أنّ صفة التكرير في الرّاء دفعته للتأثير في اللام تأثيراً مدبراً كلياً متصلاً، فينقلب صوت اللام إلى صوت يماثل الراء تماماً في جميع صفاته، ثم تدغم الراء المنقلبة في الراء الأصلية، والمخطط الصوتي الآتي يوضّح ذلك:

bar/rā/na < bal/rā/na

الأصل (بنية عميقة)	مماثلة مدبرة كلية متصلة
وسطحية معاً	+ إدغام (بنية سطحية)

إدغام النون (n) في الرّاء(r) :

الرّاء -كما ذكرنا سابقاً- صوت من الأصوات المائعة، وهو لثوي تكراري، والنون صوت مائع، يصدرُ من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان وما يليه من الحنك الأعلى وما فوق الثنايا ومن الخياشيم[(١)]، وعند النطق به يندفع الهواء من الرئتين محرّكاً الوترين الصوتيين، ثم يأخذ مجراه إلى انْ يصل أطراف الثنايا، فيرتدُ للخلف ليتسرب عن طريق التجويف الأنفي محدثاً نوعاً من الحفيف، وهو ما يُسمى بالغنة[(٢)].

فاللام والرّاء يخرجان من المخرج نفسه، وهو حافة اللسان إلى أطراف الثنايا وما فوقها، ويتقاربان في الصفات، كالجهر والتوسط والاستفال والاذلاق، غير أنّ الرّاء تتصف بصفة التكرار، لذا فليس من الغريب أن تحدث عملية المماثلة بينهما.

ومن أمثلة إدغام النون في الرّاء، ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾[(٣)]، فقد قرأ الجمهور بالإدغام[(٤)]، ويعلل ابن زنجلة ذلك بقُرب المخرجين[(٥)].

---

(١) الكتاب، سيبويه: ٤/٤٣٣ و ٤٣٤.

(٢) الأصوات اللغوية، إبراهيم انيس: ٥٥ و ٥٦، وفي صوتيات العربية، محي الدين رمضان: ١٣٢.

(٣)القيامة/ ٢٧.

(٤) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٧٣، وانظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٦٦١، والبحر المحيط، أبو حيان الأندلسي: ٨/ ٣٨٩.

(٥) حجة القراءات: ٧٣٧.

وقد أجاز سيبويه إدغام النون في الرّاء، فقد قال: «النون تدغم في الراء لقرب المخرجين... وذلك قولك من رّاشدٍ، ومن رّأيتَ، تُدغم بغُنّةٍ وبلاغُنّةٍ»[1].

فالذي حدث في هذه القراءة «مَنْ رَاقٍ»، أنّه لمّا كانت النون ساكنة أُتيح المجال لتدخل قانون المماثلة الإلزامي، فتأثرت النون بالرّاء تأثراً مدبراً كلياً متصلاً، فانقلب صوت النون إلى صوت يماثل الرّاء تماماً، ثم أُدغمت الراء المنقلبة بالرّاء الأصلية، على النحو الآتي:

man/rāḳ	<	mar/rāḳ (في حالة الوصل)
الأصل		مماثلة مدبرة كلية متصلة + إدغام

(١) الكتاب، سيبويه: ٤/ ٤٥٢.

الإتباع الحركي Vowel Harmony

اختلفت الدراسات الحديثة والدراسات القديمة في نظرتها لظاهرة الإتباع، فهو عند القدماء من باب المجاورة أو الجوار في الحركات[1]، غير أنّ بعضهم اتخذ مفهوماً آخر للإتباع ، فعدّوه من باب متابعة الحركات للحركات، سواء كان ذلك إتباع حركة آخر الكلمة المعربة لحركة أول الكلمة بعدها كقراءة من قرأ: «الحمدِ لله»[2] بكسر الدّال، إتباعاً لكسر اللام، أو إتباع حركة أول الكلمة لحركة آخر الكلمة قبلها كقراءة مَنْ قرأ «الحمدُ لُله»[3] بضم اللام إتباعاً لحركة الدّال...[4].

أمّا الدراسات اللغوية الحديثة، فقد درسَتْ هذه الظاهرة ضمن المماثلة بين العلل أو بين العلل وأنصاف العلل[5]، وهذا النوع من المماثلة يشيع بين العديد من اللغات السامية، إذ قال بروكلمان: «وتتحول الضمة القصيرة الخالصة (u) في ضمير النصب والجر والغائب والمفرد المذكر (hu) ، والجمع المذكر (hum)، والمؤنث (hunna) ، والمثنى (huma)، إلى الكسرة قصيرة خالصة (i)، بتأثير ما قبلها من كسرة قصيرة (i) أو طويلة نحو رِجلهِ»[6].

ويعرّف إبراهيم أنيس الإتباع ، بانه ظاهرة من ظواهر التطور في أصوات المد في الكلمات، فالكلمات التي تشتمل على أصوات مد متباينة تميل في تطويرها أثناء النطق إلى الإنسجام، حتى لا ينتقل اللسان من صوت مد إلى صوت آخر مغاير له[7].

---

(١) الكتاب، سيبويه: ٦٧/١ و ٤٣٦ و ٤٣٧، ١٤٦/٢.

(٢) الفاتحة، وهي قراءة الحسن وزيد بن علي (انظر: البحر المحيط:١/١٨ ويرى أبو حيان أنّها قراءة غريبة، لأن فيه إتباع حركة معرب لحركة غير إعراب).

(٣) وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة، انظر البحر المحيط: ١٨/١.

(٤) انظر: الأشباه والنظائر، السيوطي: ١٧/١ -٢٩ وأصول النحو العربي، محمد عيد: ١٣٩.

(٥) انظر: التطور اللغوي، رمضان عبدالتواب: ٢٥، ودراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار: ٣٨٣.

(٦) فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان: ٦٤.

(٧) في اللهجات العربية: ٨٦.

ومن أمثلة الإتباع في القراءات القرآنية، قوله تعالى: ﴿الحمدُ لله رب العالمين﴾[1]، ذكر ابن جني في كتابه المحتسب، أنّ قراءة أهل البادية «الحمدُ لُله» بضم اللام من لفظ الجلالة، وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة «الحمدِ لِله» بكسر لام لفظ الجلالة[2].

فحدث في قوله تعالى: ﴿الحمدُ لُله﴾ نوع من التماثل، هو المماثلة المقبلة الكلية المنفصلة، إذ تماثلت كسرة اللام مع ضمة الدّال، فانقلبت إلى جميع خصائصها على النحو الآتي:

>alḥamdulullāhi < >alḥamdulillāhi

وحدث نوع آخر من التماثل في قراءة ابن أبي عبلة «الحمدِ لِله»، وهو ما يُعرف بالمماثلة المدبرة الكلية المنفصلة، إذ تماثلت ضمة الدال مع كسرة اللام بعدها، فانقلبت إلى جميع خصائصها ، وذلك كما يأتي:

>alḥamdilillāhi < >alḥamdulillāhi

(الحمدِ لِله) مماثلة مدبرة كلية منفصلة   (الحمدُ لِله) الأصل

فالإتباع إذن ضرب من ضروب تأثر الصوائت المتجاورة بعضها ببعض، أمّا تأثراً مقبلاً أو مدبراً، والمماثلة بين الحركات يجب أن تكون منفصلة دائماً، ذلك أنّ نظام الحركات في اللغة العربية يهتم بذلك، لأنّه لا يجوز تتابع حركتين بأي وضع أو حال في المستوى الفصيح المعياري.

تأثر الضمة (u) بشبه الحركة (y):

ومن أمثلة ذلك، ما ورد في قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[3]، فقد قرأ الجمهور «عليهِمْ»، بكسر الهاء وسكون الميم، أو بكسر الهاء وضم الميم[4]، وهي

---

(١) الفاتحة/١.

(٢) المحتسب: ١/ ٣٧ و ٣٨، والبحر المحيط، ابو حيان الأندلسي: ١/ ٣٣ و ٣٤.

(٣) الفاتحة/٧.

(٤) حجة القراءات؛ ابن زنجلة: ٨١، وانظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ١/ ٢٧٤.

لغة قيس وتميم وبني سعد[1].

ويفسر ابن زنجلة قراءة من قرأ «عليهِم» بكسر الهاء والميم، أنّه استثقل الضمة بعد الياء، فكسر الهاء لتكون الهاء محمولة على الياء التي قبلها، ومن قرأ بكسر الهاء وضم الميم، أنهم لمّا احتاجوا إلى تحريكها من أجل الساكن الذي لقيته رُدت عليها حركة الأصل، إذ إن الأصل في الميم الضم[2].

وهذا ما ذهب إليه الطوسي في تفسيره، فيرى أن من قرأ بكسر الهاء وإسكان الميم، إنّه أمن من اللبس إذا كانت الألف في التثنية قد دلت على الاثنين ولا ميم في الواحد، فلمّا لزمت الميم الجمع حذفوا الواو وأسكنوا الميم طلباً للتخفيف، أما من قرأ بضم الميم فإنه ضم الميم إذا لقيها ساكن، اي أنها حُرّكت على الأصل[3].

ويمكن تفسير ما حدث، بأنّ الأصل في هذه القراءة هو «عليهُمُ»، فحدثت مماثلة بين الصائت وشبه الحركة (y)، حيث أثرت شبه الحركة، بالصائت (u) فقلبته إلى صوت يماثلها في جميع الخصائص، ما عدا كمية الصوت، وهو الكسرة (i).

ويمكن تحليل ما حدث بالكتابة الصوتية الآتية:

عَلَيْهِمُ	عَلَيْهُمُ
<alayhimu	<alayhumu
(ماثلت الحركة الصائتة (u) شبة الحركة (y) مماثلة مقبلة جزئية منفصلة فانقلبت الضمة إلى كامل خصائص الياء (y)	الأصل

ومن مثل ذلك، ما جاء في قوله تعالى: ﴿...وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[4]، فقد قرأها حفص مضمومة على الأصل ، في حين قرأها

(١) اتحاف فضلاء البشر: ١٢٣.

(٢) حجة القراءات: ٨١ ، ٨٢.

(٣) التبيان، الطوسي: ١/٤٣.

(٤) الفتح/١٠.

الباقون «عَلَيْهِ» بكسر الهاء لمجاورة الياء[1].

ويعلل ابن زنجلة هذه القراءة بنفس تعليله لقراءة الجمهور في سورة الفاتحة، وهو أنهم استثقلوا الضمة بعد الياء، فكسروا الهاء لمجاورة الياء[2].

أمّا ابن الجزري ، فيرى أنّ الهاء التي قبل ساكن، إن تقدمها كسرة أو ياء ساكنة، فالأصل أن تُكسر من غير صلة عن الجميع، نحو ما ورد في سورة الفتح ﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ﴾[3].

ويمكن تفسير ما حدث، بأن (الأصل فيها «عَلَيهُ»، فتماثلت الضمة (u) مع شبه الحركة)(y)، تماثلاً مقبلاً كلياً منفصلاً، فصارت بذلك كسرة، إذ إن شبه الحركة (y)، هي نواة المقطع الذي حدث فيه النبر، مما يدفعه للتأثير في المقاطع المجاورة له وشد حركتها إليه ، فيجعلها مماثلة لحركته[4].

ويمكن توضيح ذلك بالمماثلة الصوتية الآتية:

عَلَيْهُ	<	<alayhi
<alayhu		مماثلة بين الحركة (u) وشبه الحركة (y)
الأصل		

تأثير الضمة (u) بالكسرة (i):

ومن أمثلة تأثر الضمة بالكسرة ما جاء في قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ

---

(1) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٦٧٢ وانظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي: ١/٧٦ وانظر: اتحاف فضلاء البشر، الدمياطي: ٣٩٥.

(2) حجة القراءات: ٨١ و ٨٢ و ٦٧٢.

(3) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ١/٣٠٥.

(4) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، فوزي الشايب: ١٦٨.

عَلَيْهِمْ﴾[1]، فقد قرأ ابو عمرو بكسر الهاء والميم[2].

ويفسر ابن زنجلة هذه القراءة «عَلَيْهِمِ» بكسر الهاء وضم الميم، أنّه لمّا غير الهاء عن أصلها كراهية الثقل، فعل ذلك في الميم حين أراد تحريكها للساكن بعدها، فأتبع الميم كسر ما قبلها، كراهية أنْ يخرج من كسر إلى ضم، فأتبع الكسر الكسر ليؤلف بين الحركات عند حاجته إلى تحريك الميم[3].

ويذهب مكي إلى أن حجة أبي عمرو في كسر الهاء، والميم، أنه لمّا اضطر إلى حركة الميم لالتقاء الساكنين، كسرها لذلك على أصل الكسر في التقاء الساكنين وكان ذلك عنده أولى بها لكسرة الهاء قبلها، فأتبع الكسر الكسر، فلمّا كسر الميم أتبعها كسرة الهاء قبلها، وكان قد كسر الهاء للياء التي قبلها[4].

وما حدث هو من باب المماثلة، إذ إنّ الأصل فيها هو «عَلَيْهُمُ»، فحدثت مماثلة بين الضمة (u) وشبه الحركة (y) وقد وضحنا ذلك في الحديث عن تأثر الضمة (u) بشبه الحركة (y)، فاصبحت الصيغة «عَلَيْهِمُ» <alayhimu، بكسر الهاء وضم الياء، إلا أنّ أبا عمرو حاول إعمال اللسان من باب واحد، فحدثت مماثلة بين ضمة الميم وكسرة الهاء، فقد أثرت الكسرة في الضمة تأثيراً مقبلاً كلياً منفصلاً، فقلبتها إلى صوت يماثلها تماماً في جميع الصفات، هو الكسرة (i)

والمخطط الصوتي يوضّح ذلك:

<alayhimi < <alayhimu

مماثلة مقبلة كلية منفصلة

وهناك من قرأ «عَلَيْهِمي» بكسر الهاء وإثبات الياء، باعتبار أنّ الأصل فيها هو

---

(١) الفاتحة/٧.

(٢) حجة القراءات؛ ابن زنجلة: ٨٢، وانظر اتحاف فضلاء البشر، الدمياطي: ١٢٤.

(٣) حجة القراءات: ٨٢.

(٤) الكشف عن وجوه القراءات، مكي: ١/٣٧ و ٣٨.

ومن أمثلة ذلك، ما ورد في قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقات فَنِعِمّا هِي وإنْ تُخفُوها وتُؤتوها الفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لكم...﴾[1]، فقد قرأ ورش وابن كثير وحفص: «فنِعِمّا» بكسر النون والعين، وقرأ نافع وأبو عمرو وأبو بكر مثل ذلك إلا أنهم أسكنوا العين[2].

ويفسر ابن زنجلة تلك القراءة، بأنّهم كسروا النون لكسرة العين، أي إتباعاً ومن أسكن العين؛ فإنّه هرب من الاستثقال[3].

وذهب ابن خالويه إلى أن من قرأ «نِعِم»، بكسر النون، أنه قرأبها ليوافق بها لفظ أختها: «بئس»، لأن هذه في المدح كهذه في الذم[4]. أمّا الأنباري فإنه ذهب إلى ما ذهب إليه ابن زنجلة، بأنّها من باب إتباع الكسر للكسر ، فقد قال: ومن قال نِعِمَ، بكسر النون والعين، كسر النون إتباعاً لكسرة العين كقراءة زيد بن علي والحسن البصري ورؤبة «الحمدِ لِلّه» بكسر الدّال إتباعاً لكسرة اللام وكقراءة إبراهيم بن أبي عبلة «الحمدُ لُلّه» بضم اللام إتباعاً لضمة الدال...»[5].

وبغض النظر عن التفسيرات التي قدّمها علماء القراءات وغيرهم، فالواضح أنه حدثت مماثلة في قراءة «نِعِمّا» بكسر النون، إذ إنّ الأصل فيها بالفتح «نَعِمّا»، na/<im/mā، فأثرت نواة المقطع الثاني المنبور (i) في نواة المقطع الأول، فحولتها إلى صوت يشبهها تماماً، هو الكسرة(i):

---

(1) البقرة/ ٢٧١.

(2) حجة القراءات؛ ابن زنجلة: ١٤٦ و ١٤٧، وانظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ١٩٠ والتبصرة؛ مكي: ١٦٥.

(3) حجة القراءات: ١٤٧.

(4) الحجة في القراءات السبع: ١٠٢.

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف؛ الأنباري: ١/ ١٢٥.

ni/<im/mā < na/<im/mā

مماثلة مدبرة كلية منفصلة الأصل

وقد استثقل بعض القرّاء توالي كسرتين، فقاموا بإسكان العين، حيث قرأ نافع وأبو عمرو وأبو بكر «نِعْمّا»[1] ni/<m/mā، مما يؤدي إلى توالي ساكنين (<m)، وهذا الوضع الصوتي غير مقبول في النظام الصوتي للغة العربية، مع ذلك فإننا لا يمكننا تخطئة قراءة نافع وأبي عمرو وأبي بكر، لأنها قراءة متواترة منقولة عن الرسول ﷺ.

ومن تأثر الفتحة بالكسر، ما جاء في قوله تعالى: ﴿فلمّا جَنَّ عَلَيهِ اللّيلُ رأى كَوكَباً قَالَ هَذا رَبِّي... فَلَمَا رأى القَمَرَ بَازِغاً قالَ هَذا ربِّي... فلمّا رأى الشّمسَ...﴾[2]، فقد قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وأبو بكر «راءى كوكباً» بكسر الراء[3].

وفسر ابن زنجلة قراءة «رِأى» بكسر الراء، بأنهم كسروا الراء لمجاورة الهمزة[4]، حيث إنّ الألف ممالة.

ri>ē رِأى

أمّا العكبري، فيفسر هذه القراءة بشيء من التفصيل، فيرى أنّ فيها وجهين: أحدهما: أنّه كسر الهمزة للإمالة ثم أتبعها الرّاء، والثاني: أنّ أصل الهمزة الكسر بدليل قولك في المستقبل يرى: أي يراى، وإنّما فُتحتْ من أجل حرف الحلق كما تقول: وسِع يسع، ثم كسرت الحرف الأول في الماضي إتباعاً لكسرة الهمزة[5].

ويمكن تفسير هذه القراءة من منظور علم اللغة الحديث، بأنه حدث تماثل بين فتحة الرّاء وكسرة الهمزة (مماثلة مدبرة كلية منفصلة)، فتحولت الفتحة إلى كسرة خالصة، على النحو الآتي:

---

(١) حجة القراءات؛ ابن زنجلة: ١٤٦.

(٢) الأنعام/ ٧٦، ٧٧، ٧٨.

(٣) حجة القراءات؛ ابن زنجلة: ٢٥٧، وانظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٢٦١ وإتحاف فضلاء البشر، الدمياطي: ٢١١.

(٤) حجة القراءات: ٢٥٦.

(٥) املاء ما مَنّ به الرحمن، العكبري: ١/٢٤٩.

رأى (الألف ممالة)   رإى

ra>ē   ri>ē (مماثلة مدبرة كلية منفصلة)

ومن أمثلة تأثر الفتحة بالكسرة أيضاً، ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ...﴾[1]، فقد قرأ حمزة والكسائي: «نِإى» بكسر النون[2].

ويفسر ابن زنجلة قراءة من قرأ «نِإى» بكسر النون، بأنّهم كسروا الهمزة لمجيء الياء حين أمالوا الياء، ثم كسروا النون لكسرة الهمزة[3].

أمّا ابن الجزري فقد ذكر هذه القراءة تحت باب (مذهبهم في الفتح والإمالة وبين اللفظين، ولم يذكر تعليلاً لهذه القراءة[4]، إلا أنه أثناء الحديث عن الإمالة، ذكر أن الألف أو الفتحة قد تُمال من أجل ألف أخرى أو فتحة أخرى ممالة، وتسمى هذه إمالة لأجل إمالة، وهذا ما ينطبق على القراءة السابقة[5].

ويمكن توضيح هذه القراءة، بأن ما حدث فيها هو نوع من المماثلة بين الحركات والكتابة الصوتية توضح ذلك:

na>ē   <   ni>ē

بالإمالة   «مماثلة مدبرة كلية منفصلة»

فقد تأثرت فتحة النون بالكسرة الطويلة الممالة بعدها، تأثراً مدبراً كلياً منفصلاً، فانقلبت إلى كسرة (i)، ولكن هذه الكسرة كسرة خالصة وليست ممالة.

---

(١) فصلت/٥١.

(٢) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٦٣٨، وانظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٧٧، والنشر، ابن الجزري: ٢/٤٣ و ٤٤.

(٣) حجة القراءات: ٦٣٨ و ٦٣٩.

(٤) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ٢/٤٤.

(٥) المصدر السابق: ٢/٣٢.

وهناك من عدَّ تحريك الساكن بحركة الحرف الذي قبله أو الذي يليه إتباعاً، ومن أمثلة ذلك، ما جاء في قوله تعالى: ﴿...وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِي الأَمْوَالِ وَالأَوْلادِ وَعِدْهُمْ...﴾[1]، فقد قرأ حفص: «ورَجِلك» بكسر الجيم، وهي لغة للعرب، حيث قالوا: «رَجْل ورجِل»[2].

وفسر بعض أهل البصرة قراءة «رَجِلك» بكسر الجيم، بأنَّ الجيم كُسرت إتباعاً لكسرة اللام، وهذا الرأي ذكره ابن زنجلة في كتابه (حجة القراءات)، ولم يذكر غيره، أي إنّه يؤيد هذا الرأي[3].

أمّا الطبري فيرى أنَّ «رَجْل ورَجِل» لغتان بمعنى راجل[4].

ومهما كان التفسير المحلل لهذه القراءة، فإننا نرى ما حدّث هنا، هو من باب تحريك الساكن، وهي لغة معروفة لدى العرب، ولا يمكننا اعتبار ذلك إتباعاً، لأنّ الإتباع هو تماثل بين صائتين، ولعل المقصود في قولهم «إتباعاً»، هو مجاورة الحركات بعضها لبعض، ويمكن توضيح ما حدث بالكتابة الصوتية الآتية:

رَجِلِكْ		رَجْلِكْ
ra/ǧi/li/ka	<	ra/ǧli/ka
(باب تحريك الساكن)		الأصل

وممّا يؤكد صحة هذا ، انّه من المعروف أنّ الغاية من المماثلة في الأغلب التخفيف، ولكن الحركة هنا زادت الكلمة ثقلاً، حيث زاد عدد المقاطع من ثلاثة مقاطع إلى أربعة مقاطع.

---

(١) الإسراء/ ٦٤.

(٢) حجة القراءات؛ ابن زنجلة: ٤٠٥، وانظر: الكشف عن وجوه القراءات، مكي: ٤٨/٢، والبحر المحيط، ابو حيان الأندلسي: ٥٨/٦.

(٣) حجة القراءات: ٤٠٥.

(٤) الجامع لأحكام القرآن، الطبري: ٢٨٩/١٠.

الإبدال

الإبدال لغةً: جعل شيء مكان شيء آخر، والأصل في التبديل تغيير الشيء عن حاله[1].

أمّا في الاصطلاح، فقد عرّفه ابن فارس: «بأنّه إقامة حرف مقام حرف، إمّا ضرورةً وإما صنعة واستحساناً، أو أن تجعل حرفاً مكان حرف مطلقاً»[2].

ويتضح من التعريف السابق أن الإبدال يأتي على نوعين:

- الإبدال التاريخي (المطرّد).
- الإبدال التركيبي (غير المطرّد).

الإبدال الصوتي التاريخي:

ويُقصد بالإبدال الصوتي التاريخي، التغير الذي يطرأ على الصوت اللغوي في جميع سياقاته، بحيث يصبح صوتاً آخر، ويرتبط هذا ا لنوع من الإبدال بمكان وزمان معينين[3].

والسبب في هذا الإبدال، هو أنّ العربية تسعى إلى التخلص من بعض الأصوات وإبدالها لسبب ما، كإبدال بعض الحروف لصعوبة نطقها نحو: إبدال الحاء من الخاء.

وأطلق المحدثون على هذا النوع من الإبدال أسماء متعددة، فقد أسماه برجشتراسر التغير الاتفاقي للأصوات[4]، وذكره الأنطاكي تحت اسم الإبدال السماعي[5]، أما تسميته بالإبدال التاريخي، فهذا ما ذكره الدكتور رمضان عبدالتواب في كتابه التطور اللغوي[6].

---

(١) لسان العرب، مادة (بدل): ١١/٤٨، وانظر: مقاييس اللغة، ابن فارس: ١/٢١٠.

(٢) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب، ابن فارس: ٣٣٣.

(٣) التطور اللغوي، رمضان عبدالتواب: ٢٤ وانظر: المدخل إلى علم الأصوات: صلاح الدين حسنين: ٦٧.

(٤) التطور النحوي: ٢٣.

(٥) المحيط في أصوات العربية: ١/١١٦.

(٦) التطور اللغوي: ٢٤.

ومهما اختلفت المُسميات فجميعها تدل على شيء واحد، وهو تغيرات الأصوات في النظام اللغوي بحيث تتحول إلى صوت آخر في جميع سياقاتها.

أمّا الإبدال الصوتي التركيبي، فهو الإبدال الذي يحدث بين الأصوات نتيجة تجاورهاوتأثر بعضها ببعض في الكلام، فتتغير صفات هذه الأصوات تغيراً تركيبياً آنياً، حتى إذا ما زال التركيب عادت هذه الأصوات لطبيعتها[1].

ويشترط في الإبدال بنوعيه (التاريخي والتركيبي)، أن تكون هناك علاقة بين المبدل والمبدل منه، كقرب المخرج أو الاشتراك في بعض الصفات مثل: الجهر والهمس والشدة والرخاوة[2].

ويرى الدكتور عبدالقادر مرعي، أنّ علماء اللغة المحدثين اشترطوا مجموعة من العلاقات التي تسوغ الإبدال بين الحروف[3].

١- التماثل : وهو أن يتحد الحرفان مخرجاً وصفة.

٢- التجانس: وهو أن يتفق الحرفان مخرجاً ويختلفان صفة.

٣- التقارب وهو أنواع:

أ- أن يتقارب الحرفان مخرجاً ويتحدا صفةً، كالحاء والهاء.

ب- أن يتقارب الحرفان مخرجاً وصفة كاللام والراء.

ج- أن يتقارب الحرفان مخرجاً ويتباعدا صفة، كالدال والسين.

٤- التباعد وهو أنواع:

أ- أن يتباعد الحرفان مخرجاً ويتحدا صفةً كالنون والجيم.

ب- أن يتباعد الحرفان مخرجاً وصفة كالميم والطاء[4].

---

(١) انظر: الوجيز في فقه اللغة، محمد الأنطاكي: ٢٦٩، التطور اللغوي، رمضان عبدالتواب: ٢٩.

(٢) انظر: المخصص؛ ابن سيدة: ١٣/ ٢٧٤، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبدالصبور شاهين: ٧٣.

(٣) المصطلح الصوتي؛ عبدالقادر مرعي: ١٧٠.

(٤) انظر: دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح: ٢٠٦ و ٢١٧.

وملخص ذلك أن العلاقة الصوتية، هي التي تتحكم في عملية الإبدال ، فالقرب في المخرج أو الصفة شرط أساسي في كل إبدال، ويؤكد ذلك ما ذهب إليه عبدالصبور شاهين: «من أنّه لا يكون الإبدال إبدلاً حقاً، إلا إذا كان بين المُبدل والمُبدل منه علاقة صوتية كقرب المخرج أو الاشتراك في بعض الخصائص الصوتية كالجهر والهمس»[1].

الإبدال الصوتي في حجة ابن زنجلة:

وسيتم تركيزنا هنا على الإبدال التركيبي، فهو الأكثر شيوعاً في كتاب ابن زنجلة، إلا أنّه يوجد أمثلة متفرقة من الإبدال التاريخي ومن ذلك :

× إبدال الهاء همزة:

وصف سيبويه صوت الهمزة، بأنه صوت يخرج من أقصى الحلق ، ووصفه بالجهر والشدة[2]، في حين عدّه علماء الأصوات المحدثون ، صوتاً حنجرياً وينطق عندما ينغلق الوتران الصوتيان انغلاقاً تاماً فينحصر الهواء، ويتزايد ضغطه على الأوتار فتنفتح بشكل مفاجئ، فيحدث انفجار، هو صوت الهمزة[3].

فالهمزة صوت حنجري، إلا أنّ المعاصرين قد اختلفوا في وصفه بالجهر أو الهمس، فأغلبهم يرى أنه مهموس؛ لأن الوترين الصوتيين معه ينغلقان تماماً، وبالتالي لا يحدث فيه اهتزاز وهو شرط الجهر[4]، ويرى آخرون أنه ليس بالمهموس، ولا بالمجهور، «لأن وضع الأوتار في حال النطق بها، لا يسمح بالقول بوجود ما يسمى

---

(١) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبدالصبور شاهين: ١١٠.

(٢) الكتاب، سيبويه: ٤/٤٣٣ و ٤٣٤.

(٣) مناهج البحث في اللغة ، تمام حسان: ١٢٥ والمنهج الصوتي؛ عبدالصبور شاهين: ٢٨.

(٤) مناهج البحث في اللغة: ١٢٥ وأصوات اللغة، عبدالرحمن أيوب: ١٨٣ و ٢١٧، والمدخل إلي علم اللغة، ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبدالتواب: ٥٦ و ٥٧.

بالجهر، أو ما يسمى بالهمس»[1].

ولما كانت الهمزة والهاء من مخرجٍ واحدٍ، وهو الحنجرة ويحدثان بالطريقة نفسها، غير أن الهاء ينطق بتضييق الوترين الصوتيين، كان ذلك سبباً في إبدال أحدهما من الآخر[2].

وقد يتم إبدال الهمزة هاءً، وقد ورد في كتب اللغة أمثلة على هذا الإبدال نحو: إياك وهياك وأيا وهيا، وأرقت وهرقت[3].

ومن أمثلة هذا الإبدال في كتاب ابن زنجلة، ما جاء في قوله تعالى: ﴿ها أنتم هَٰؤُلَاءِ حاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ...﴾[4]، فقد قرأ نافع وأبو عمرو «هانتم» بغير همز ويمدان قليلاً ويذهب أبو عمرو، إلى أن الهاء بدل من همزة «أأنتم» بهمزتين[5].

وفسر ابن زنجلة قراءة «هانتم» بالهاء، بأنّه أُدخلت بين الهمزتين الف، ثم قُلبت الهمزة الأولى هاءً «ها أنتم»، ثم خُففت الهمزة من «أنتم»، فصارت «هانتم»[6].

وهناك من ذهب إلى أنَّ الهاء للتنبيه، إلا أنّ ابن زنجلة أيّد ما ذهب إليه أبو

---

(١) علم اللغة العام: الأصوات العربية، كمال بشر: ١٤٣، وقد ردّ على هذا الراي عبدالرحمن أيوب بقوله: «يقرر الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه «الأصوات اللغوية» انّ الهمزة صوت لا هو بالمجهور ولا هو بالمهموس، وبالرجوع لتعريف الدكتور أنيس للجهر والهمس في الكتاب نفسه نجد انّه يصف الجهر، بانه صوت موسيقي، يحدث من اهتزاز الوترين الصوتيين اهتزازاً منظماً، ويصف الصوت المهموس، بانه الصوت الذي لا يهتز معه الوتران الصوتيان، ومعنى هذا أن الأوتار الصوتية، اما انّ تتذبذب فيحدث الجهر، أو لا تتذبذب فيحدث الهمس ولا ثالث لهاتين الإمكانيتين، ومن ثم فإن وصف الدكتور أنيس للهمزة، بأنها ليست مجهورة ولا مهموسة، وصف غير دقيق» (أصوات اللغة: ١٨٣).

(٢) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٥٦.

(٣) سر صناعة الإعراب، ابن جني: ٢/٥٥١.

(٤) آل عمران/٦٦.

(٥) حجة القراءات، ابن زنجلة: ١٦٥ وانظر: الجامع لأحكام القرآن؛ القرطبي: ٤/١٠٨.

(٦) حجة القراءات: ١٦٥.

عمرو، من أن الهاء بدل من الهمزة وليست للتنبيه، وذلك بقوله: «أن العرب تقول (ها أنا ذا»، ولا تقول (ها أنا هذا)، فتجمع بين حرفين للتنبيه، وكذلك في قوله: «ها أنتم أولاء» لا يكون جمعٌ بين حرفين للتنبيه (ها) للتنبيه و «هؤلاء» للتنبيه[1].

وذهب مكي إلى ما ذهب إليه ابن زنجلة في تفسيره، فالأصل عنده (أأنتم» بهمزتين مفتوحتين، ثم أبدل من الأولى «هاء» ولينت الثانية بين بين، فأدخل بين الهاء والهمزة الملينة الفاً[2].

ويمكن تفسير هذه القراءة «هانتم» ، بأن الأصل فيها هو «أأنتم» بهمزتين >a>antum فلما ثقل اجتماع همزتين، تم مطل حركة الهمزة الأولى للابعاد بين الهمزتين >ā>antum ، وهذا ما عبر عنه القرّاء بالمد ، ولما كانت الهمزة والهاء -كما ذكرنا سابقاً من المخرج نفسه، أبدلت الهمزة هاءً، كونها أخف نطقاً من الهمزة أي (hā>antum)، وفي قراءة نافع وأبي عمرو «هانتم» بغير همز، نلاحظ أنهما أسقطا الهمزة مع حركتها تخفيفاً فاصبحت الصيغة hāntum.

الإبدال الصوتي التركيبي:

أمّا بالنسبة للإبدال الصوتي التركيبي، فهذا النوع من الإبدال غالباً ما يحدث في صيغة (افتعل) و (افتعال) ومشتقاتهما، وقد ورد في كتاب ابن زنجلة أمثلة كثيرة على هذا النوع من الإبدال، وقد تم تفسير بعضها ضمن ظاهرة الإدغام، إلا أننا سنورد بعض الأمثلة التي توضّح هذا النوع من الإبدال:

إبدال تاء الافتعال صاداً

ومن أمثلة ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ومَنْ يُردْ أن يُضلّه يَجْعَلْ صَدْرهُ ضيّقاً حرجاً كأنّما يَصّعّدُ في السماء﴾[3]، فقد قرأ الجمهور «يصّعّد» بالتشديد[4].

---

(١) حجة القراءات : ١٦٥ وانظر: معاني القرآن، الفرّاء: ١/ ٢٣١ و ٢٣٢.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات: ١/ ٣٤٦.

(٣) الأنعام/ ١٢٥.

(٤) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٢٧١، وانظر: التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني: ١٠٧.

ويفسر ابن زنجلة هذه القراءة ، بأن الأصل فيها «يتصعّد» ، فأدغموا التاء في الصاد، ومعنى «يصْعد» و «يصّاعد» و «يصّعّد» كله واحد[1].

وذهب ابن خالويه إلى ما ذهب إليه ابن زنجلة في تفسيره لهذه القراءة، فيرى ان حجة من شدد : انّه أراد : يَتَصعّد فاسكن التاء وادغمها في الصاد تخفيفاً فشدد لذلك[2].

ويمكن تفسير هذه القراءة ، على أن الأصل فيها «يَتَصَعّدْ» على وزن «يَتَفَعّل»، فأسقطوا حركة تاء «يَتَفَعّل» ، مما فسح المجال لتاثر التاء بصوت الصاد، فأُبدلت التاء صاداً ، وبصورة أوضح أنه بعد إسقاط الفاصل الحركي، تدخل قانون المماثلة ، الإلزامي فتأثر صوت التاء بصوت الصاد تأثراً مدبراً كلياً متصلاً ، ويمكن توضيح ما حدث بالكتابة الصوتية الآتية:

yaṡ/ṡa</<a/du < ya/ta/ṡa</<a/du

الأصل «يَتَصَعَدُ»   إبدال التاء صاداً + إدغام

بعد إسقاط الفاصل الحركي

وهناك الكثير من الأمثلة على الإبدال في صيغة «افتعل» ومشتقاتها، وقد تم توضيحها من خلال الحديث عن الإدغام ، لذا فلا مجال لإعادة ذكرها هنا.

وكما أن الإبدال يحدث في تاء «افتعل» ومشتقاتها، فإنه يحدث بين الأصوات الأُخرى، ومن أمثلة ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيْهِم...﴾[3]، فقد قرأ الجمهور «صراط» بالصاد[4]، ويرى الكسائي أنّهما لغتان وقد عزا أبو حيان هذه اللهجة «إبدال السين صاداً» إلى قريش ، فقال في حديثه عن الصراط: «وهي لغة قريش قرأ بها الجمهور وبها كُتب في الأمام»[5].

---

(١) حجة القراءات: ٢٧١.

(٢) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ١٤٩.

(٣) الفاتحة/٧.

(٤) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٨١، وانظر: الحجة في القراءات ، ابن خالويه: ٦٢، والتبيان، الطبرسي: ١/٤٠.

(٥) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي: ١/٢٥.

ويرى مكي أن الأصل فيها «السراط» بالسين، فَقُلبت السينُ صاداً للطاء التي بعدها، فالسين حرف مهموس فيه تسفّل وبعدها حرف مطبق مجهور هو الطاء، واللفظ بالمطبق المجهور بعد المستفل المهموس فيه تكلّف وصعوبة ، فأبدلت السين صاداً، ليكون عمل اللسان في الإطباق عملاً واحداً[١].

ويمكن تفسير هذه القراءة «صراط» بالصاد، على أن الأصل فيها «سِراط» بالسين، فحدث هنا، مماثلة مدبرة جزئية منفصلة بين السين والطاء، إذ إنّ السين صوت مهموس مستفل، والطاء مهموس مطبق ، فتحولت السين إلى نظيرها المطبق وهو الصاد فاصبحت سِراط على النحو الآتي:

ṣirāṭ < sirāṭ

مماثلة مدبرة جزئية منفصلة ‏ ‏ الأصل

ومن إبدال السين صاداً ، ما جاء في قوله تعالى: ﴿... واللّهُ يَقْبِضُ ويَبْصُطُ وإليْهِ تُرْجَعُونَ﴾[٢]، فقد قرأ نافع والكسائي ،أبو بكر : «يَقْبِضُ ويَبْصُطُ» بالصاد[٣]، وكذلك قُرأ في قوله تعالى: ﴿... وَزَادَكُمْ في الخَلْقِ بصْطَةً﴾[٤]، وفي سورة الطور ﴿أم هم المُصيّطرون﴾[٥]، وفي الغاشية ﴿لسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِر﴾[٦].

وذكر ابن زنجلة قراءة من قرأ بالصاد وحجته أنّ الصاد أخت الطاء، فقلبوا السين صاداً ليكون عمل اللسان من جهة واحدة[٧].

وذكر ابن جني أن الأصل في ذلك كله هو السين[٨]، والدليل على أن السين هي

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات: ١/ ٣٤.

(٢) البقرة: ٢٤٥.

(٣) حجة القراءات، ابن زنجلة: ١٣٩ .

(٤) الأعراف/ ٦٩.

(٥) الطور/ ٣٧.

(٦) الغاشية/ ٢٢ .

(٧) حجة القراءات ، ابن زنجلة: ١٣٩ .

(٨) المحتسب: ٢/ ٢٨٢.

الأصل أن الصاد لو كانت أصلاً ما جاز أن تُردَّ إلى السين، إذ لا علة توجب ذلك، فالحرف لا ينتقل إلى ما هو أضعف منه، فالصاد أقوى بكثير لإطباقها واستعلائها، فإذا لم تُرد الصاد إلى السين، وجاز ردُّ السين إلى الصاد ، كانت السين هي الأصل.

ويوّجه أبو علي الفارسي هذه القراءة توجيهاً دقيقاً، فيقول: «مَنْ أبدل من السين الصاد في هذه المواضع، أنّ الطاء حرف مستعلٍ يتصعّد من مخرجها إلى الحنك ولم يتصعد السين تصعدها ، فكُره التصعّد من التسفل، فأبدل من السين حرفاً من مخرجها في تَصعّد الطاء ، فتلاءم الحرفان ، وصار كل واحد منهما وفق صاحبه في التصعد، فزال بالأبدال ما كان يكره من التصعد إلى التسفل»[1].

فلما كان صوتا السين والصاد من مخرج واحد (اللسان واللثة مع طرفي اللسان ومقدمته)، وتُعد الصاد النظير المفخم للسين[2]، أدّى ذلك إلى حدوث تماثل بين السين والطاء ، فتأثر السين بصوت الطاء المطبق، فأُبدلت صوتاً يماثله في الإطباق، وهو الصاد النظير المطبق للسين، وذلك على النحو الآتي:

yabṣuṭu < yabsuṭu

الأصل «يَبْسُطُ» مماثلة مدبرة جزئية منفصلة

وهاتان الصيغتان مستعملتان في الواقع اللهجي (الاستعمالي) للعربية.

---

(١) الحجة للقرّاء السبع: ٢/٣٤٧، وانظر: الكشف، مكي: ١/٣٠٢.

(٢) المصطلح الصوتي، عبدالقادر مرعي: ٦٤، ٦٥.

الإمالة:

الإمالة لغةً: مصدر الفعل مَالَ يَمَيلُ مَيْلاً إمالة، وجاء في اللسان : الميلُ: العُدُول إلى الشيء والإقبالُ عليه وكذلك الميلان.

ومالَ الشيءُ يَميلُ مَيْلاً ومَمَالاً ومَمِيلاً وتَمْيالاً، الأخيرة عن ابن الأعرابي، والمَيَل: مصدرُ الأَمْيَل . يُقال: مالَ الشيءُ يَميل مَمالاً ومَمِيلاً، مثال مَعاب ومَعِيب في الاسم والمصدر.

ومالَ عن الحَقّ، ومَالَ عَلَيْه في الظُّلْمْ، وأمَالَ الشيءَ فمَالَ، ورَجُلٌ مَائِلٌ مِنْ قَوْم مُيَّلٍ ومالةٍ. يُقال: إنّهم لمَالةٌ إلى الحق[1].

ويقول ابن فارس في مقاييسه «الميم والياء واللام» كلمةٌ صحيحةٌ تدلُّ على انحراف في الشيء إلى جانب منه، مَالَ يَميلُ مَيْلاً، فإنْ كان خِلقة في الشّيء فَمَيَلٌ . يُقال: مَالَ يَميلُ مَيَلاً. والمَيْلاء من الرَّمل: عقدة ضخمة تعتزل وتميل ناحيةً، والمَيْلاء: الشجرة الكثيرة الفروع، وهي من قياس الباب. والأَمْيَل من الرِّجال ، يقال إنّه الذي لا يثبت على الفرس. وإنْ كان كذا، فلأنّه يَميلُ عن سَرْجِه[2].

وللإمالة معانٍ كثيرة لا مجالَ للخوض فيها، أمّا من حيث الاصطلاح، فقد انقسم النحاة إلى ثلاث فرق.

- الفرقة الأولى: ترى أن الإمالة، هي تقريب الألف من الياء[3]، إذ يقول المبَرد: «الإمالة هي أنْ تنحو بالألف نحو الياء، ولا يكون ذلك إلا لعلة»[4].

- أما الفرقة الثانية: فترى أن الإمالة ، هي تقريب الفتحة من الكسرة، فقال

---

(١) لسان العرب؛ ابن منظور (ميل): ١١/ ٦٣٦ و ٦٣٧.

(٢) مقاييس اللغة؛ ابن فارس (ميل): ٥/ ٢٩٠.

(٣) الكتاب، سيبويه: ٤/ ١١٧، وانظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٩/ ٥٣ وهمع الهوامع، السيوطي: ٢/ ٢٠٠.

(٤) المقتضب: ١/ ٤٢.

الرضي الاستراباذي: «الإمالة هي أنْ ينحى بالفتحة نحو الكسرة»[1].

وترى الفرقة الثالثة، إنّ الأمالة هي تقريب الألف من الياء والفتحة من الكسرة[2].

وقد عرّفها علماء القراءات، بأنّها تقريب الألف نحو الياء والفتحة نحو الكسرة[3].

ونرى من خلال التعريفات السابقة، أنّهم لم يميزوا بين الحركات الطويلة والقصيرة[4]، ولمّا كانت الحركات أبعاض الحروف، فإنه يمكننا القول بأن الإمالة هي تقريب الفتحة من الكسرة سواء أكانت طويلة أم قصيرة.

ومن المصطلحات التي تدل على الإمالة (الكسر والبطح والاضجاع)[5] وذهب معظم النحاة إلى أن الغرض من الإمالة هو التناسب، لكن ابن جني في الخصائص، يعتبر الإمالة فرعاً من الإدغام ويسميها الإدغام الأصغر، ولذلك يقول: «وأمّا الإدغام الأصغر، فهو تقريب الحرف من الحرف وادناؤه منه من غير إدغام يكون هناك، فمن ذلك الإمالة وإنما وقعت في الكلام لتقريب الصوت من الصوت وذلك نحو عَالِم وكَتِاب وسَعِى، الا تُراك قربت فتحة العين من عَالِم إلى كسرة اللام منه، بأن نحوت بالفتحة نحو الكسرة، فأملت الألف نحو الياء، وكذلك سَعَى وقَضَى نحوت بالألف نحو الياء التي انقلبت عنها»[6].

ونحن نتفق مع ما ذهب إليه ابن جني حينما عدّ الإمالة إدغاماً، فالإدغام هو مماثلة بين الصوامت، والإمالة مماثلة بين الصوائت، والغرض من المماثلة هو التقريب سواء

---

(١) شرح الشافية: ٣/ ٤.

(٢) الأصول في النحو: ٣/ ١٦٠، وانظر أسرار العربية، الأنباري: ٢٧٩، وشرح الأشموني: ٣/ ٧٦٢ وحاشية الصّبان: ٤/ ٢٢٠.

(٣) الكشف عن وجوه القراءات، مكي: ١/ ١٦٨، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ٢/ ٣٠.

(٤) المصطلح الصوتي، عبدالقادر مرعي: ١٥٧.

(٥) شرح الأشموني: ٤/ ٢٢٠.

(٦) الخصائص، ابن جني: ٢/ ١٤١.

كانت بين الصوامت أو الصوائت.

وللإمالة أنواع ثلاث[1]:

١- إمالة فتحة قبل الألف إلى الكسرة، فميل الألف نحو الياء، مثل: عِماد وعَالِم.

٢- إمالة فتحة قبل الهاء إلى الكسرة كما في رَحْمَه.

٣- إمالة فتحة قبل الراء إليها نحو الكِبَر، فإمالة الفتحة نحو الكسرة شاملة للأنواع الثلاثة.

وأمّا تعريف علماء اللغة المحدثين للإمالة، فهو لا يختلف عن تعريف علماء اللغة القدامى أو تعريف القرّاء، فقد عرّفها الدكتور غالب المطلبي بأنها: «عدول بالألف عن استوائه به إلى الياء، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة ومخرج الياء، وبحسب ذلك الموضع من الياء تكون شدة الإمالة، وبحسب بُعدها تكون خفتها، ونستنتج من ذلك، أنّ الإمالة في حقيقتها ليست إلا صورة من صور نطق الألف، أو صورة من صور نطق الفتحة، ولا تحمل أية قيمة فونيمية خاصة بها.

- إنّ درجة إمالة الألف، تختلف من سياق إلى آخر شدةً وخفةً، وبذلك نستطيع تحديد درجتين من الإمالة.

أ- إمالة قصيرة: نشأت نتيجة النحو بالفتحة نحو الكسرة، ومن الممكن أن نرمز لها بالرمز (e) وذلك نحو: «من الضّرر» و «من الكِبَر».

ب- إمالة طويلة: نشأت نتيجة النحو بالألف نحو الياء، ومن الممكن أن يرمز لها بالرمز (ē)[2].

ومن خلال تعريف المطلبي والإطلاع على معظم آراء المحدثين في الإمالة نجدهم يقتصرون حديثهم على إمالة الفتحة قصيرة أو طويلة. وخلا حديثهم عن الإمالة إلى الضم، التي ذكرها دانيال جونز Daniel Jones في مقياسه، غير أن الدكتور حسن

---

(١) شرح الشافية، الاستراباذي: ٣/ ٤ و ٥.

(٢) في الأصوات اللغوية، غالب فاضل المطلبي: ١٦٢ و ١٦٣.

طاظا وضّح الإمالة إلى الضم في حديثه عن أنواع الإمالة فقال[1]:

«توجد بين الفتحة والضمة الإمالة المضمومة، كما نقول في بعض عامياتنا «يوم» بإمالة مضمومة، بدلاً من فتح الياء وسكون الواو الذي يسميه بعض اللغويين المحدثين «المصوت المزدوج»[2]، وهذه الضمة لها درجات تتأرجح فيها بين طرفي الضلع قُرباً وبُعداً، فهي أحياناً أقرب إلى الفتحة الخالصة وأحياناً أخرى إلى الضمة الخالصة.

٢- يوجد بين الفتحة والكسرة الإمالة المكسورة، التي اختصها نحاة العرب، وقُرّاء القرآن باسم الإمالة، وهي التي ينطق بها بعض العوام من العرب كلمة (بيت) بدلاً من المصوت المزدوج وهو فتح الباء وسكون الياء، وهو الذي اشتهرت به إمالة كلمة (مَجْرَاها) في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[3].

٣- ويوجد نوع آخر بين الضمة والكسرة، وهو ما يسميه النحاة بالإشمام، وهو مزيج من الضمة والكسرة في حركة واحدة. عندما يبنى الفعل الأجوف الماضي للمجهول فتكون هذه الحركة مثل نوع خاص من الضمة موجودة بكثرة في اللغة الألمانية وفي اللغة الفرنسية.

ومن أمثلة الإمالة الواردة في كتاب ابن زنجلة، ما جاء في قوله تعالى: ﴿في قُلُوبهم مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللّهُ مرضاً ولَهُمْ عَذَابٌ أليمُ بما كانُوا يكْذِبُون﴾[4] فقد قرأ حمزة «فَزَادهم اللّه» بالإمالة وكذلك (جاء)[5] و (شاء)[6] و (خاب)[7] و

---

(١) كلام العرب من قضايا اللغة، حسن ظاظا: ١٠ و ١١.

(٢) انظر: العربية الفصحى، هنري فليش: ٣٦.

(٣) هود/ ٤١.

(٤) البقرة/ ١٠.

(٥) النساء/ ٤٢.

(٦) إبراهيم/ ١٥.

(٧) البقرة/ ١٨٢.

(حاقَ)[1]. . . وغيرها، ودخل معه عامر في (جاء) و (شاء) و (فَزَادهم الله)[2]، ويذكر أبو حيان أنّ حمزة أمال عشرة أفعال ألفها منقلبة عن ياء ، ما عدا فعلاً واحداً ألفه منقلبة عن واو، وقد جمعها في قصيدته عقد الآلى:

وعشـــرة أفعال تمال لحمـــزة فجـــاء وشـــاء ضـــاق ران وكـمـــلا
يزاد وخاب وطاب خاف معاً وحاق زاغ سوى الأحزاب مع صادها فلا

ويعني أنّ حمزة استثنى وزاغت الأبصار في سورة الأحزاب، ويعزو أبو حيان قراءة (فزاد) بالإمالة لتميم والتفخيم للحجاز[3].

وفسرّ ابن زنجلة بقوله: قرأ حمزة «فزادهم اللّه» بالإمالة، وكذلك «جاء» و «شاء» و «خاب» و «حاق» و «خاف» و «طاب» و «ضاق» و «زاغ» ودخل ابن عامر معه في «جاء» و «شاء» و «فزادهم اللّه» وحجتهما في ذلك أن فاء الفعل منها مكسورة إذا ردها المتكلم إلى نفسه نحو (زِدتُ) و «جِئتُ» و «طِبْتُ» ولهذا قرأ حمزة: «فلما زاغوا» بالإمالة[4].

ويعلل الطبرسي قراءة حمزة ومن أمال، أنّهم أمالوها ليدلوا بالإمالة على أن العين (عين الفعل) ياء، قياساً على إبدال الضمة كسرة في عين وبيض جمع أعين ، وأبيض على صيغة أفعل التعجب، لتصبح ياءً ولا تقلب إلى الواو[5].

ويُمكن تفسير هذه القراءة ، بأنّ الأصل فيها (فَزَادهم) Fazādahum ، فالألف (a) منقلبة عن ياء، بدليل الفعل المضارع (يَزيد) والمصدر (زيادة)، لذلك أمالوا الألف لدلالة على أصلها اليائي.

fazēdahum	<	fazādahum
بالإمالة		الأصل

(1) هود/٧٧.

(2) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٨٧، وانظر: البحر المحيط، أبو حيان: ٥٩/١، واتحاف فضلاء البشر، الدمياطي: ١٢٨.

(3) انظر: البحر المحيط: ٥٩/١.

(4) انظر: حجة القراءات: ٨٨.

(5) مجمع البيان، الطبرسي: ١٣٤/١.

فسبب الإمالة هنا هو معرفة الأصل، ومثلها إمالة «أعمى»[1] ومن أمثلة الإمالة ما جاء في قوله تعالى: ﴿ خَتَمَ اللّهُ على قُلوبِهِم وَعَلى سَمْعِهِم وعَلَى أبْصارِهِم غِشَاوَةٌ ولَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[2] و «قنطار»[3] و «دينار»، فقد قرأ أبو عمرو والكسائي وورش هذه بإمالة الألف[4].

ويفسر ابن زنجلة تلك القراءة، بأنّ انتقال اللسان من الألف إلى الكسرة بمنزلة النازل من علو إلى هبوط، فقربوا الألف بإمالتهم إياها من الكسر ليعمل اللسان من جهة واحدة[5].

ويرى أبو حيان أنّ الإمالة في أبصارهم جائزة وقد قُرِأ بها، ويُفسر جواز الإمالة أن الرّاء المكسورة قد غَلبت حرف الاستعلاء ولولاها لما حصلت الإمالة[6].

ويمكننا أن نفسر هذه القراءة ، بأن (أبْصارِهم) >abṡārihim حدث فيها مماثلة بين صائتين «الفتحة الطويلة وكسرة الراء»، حيث تأثرت الألف بكسرة الراء، على الرغم من وجود حرف الاستعلاء (ṡ) قبلها والذي يُعدُّ من موانع الإمالة، إلا أن الإمالة حدثت هنا، كون الراء حرفاً متكرراً ، وهو بالتالي يفوق حروف الاستعلاء ، تتأثر الألف بالكسرة تأثراً مدبراً كلياً منفصلاً، فتحولت الألف إلى صوت قريب من الياء.

>abṡērihim < >abṡārihim

مماثلة مدبرة كلية منفصلة الأصل

---

(١) الاسراء/ ٧٢.

(٢) البقرة/ ٧.

(٣) آل عمران/ ٧٥ في قوله: ﴿ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائماً﴾.

(٤) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٨٧ وانظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ٦٦ والبحر المحيط، أبو حيان : ١/ ٤٩.

(٥) حجة القراءات: ٨٧.

(٦) البحر المحيط: ١/ ٤٩.

ومن أمثلة الإمالة أيضاً ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتري نَفْسَهُ ابْتغَاءَ مرْضَاتِ اللّهِ واللّهُ رءُوفٌ بالعِبَاد﴾[1]، فقد قرأ الكسائي «مَرْضاة اللهَ» بالإمالة، في حين قرأ الباقون بغير إمالة[2].

ويُفسر ابن زنجلة قراءة الكسائي ، بأنّ حجته في هذه القراءة؛ أن العرب إذا زادت على الثلاثة من ذوات الواو حرفاً أمالته وكتبته بالياء نحو (ادنى) و (يدعي)، أمّا الذين لم يميلون فحجتهم أنّ الكلمة من ذوات الواو[3]. والتفسير السابق ، هو ما ذهب إليه ابن خالويه في كتابه الحجة ، فقال: «أن ذوات الواو إذا زيد[4] فيها ألحقت بذوات الياء فأمالها ليدل بالإماله على ذلك»[5].

ويمكننا أن نفسرها على أن الأصل فيها بالواو «مَرْضَوَة» marḍawat، فاجتمعت حركة مزدوجة، ممّا دفعهم إلى حذف الواو (w) على النحو الآتي: marḍaat، فادّى ذلك إلى توالي حركتين قصيرتين (aa) ، فاصبحتا فتحة طويلة على النحو الآتي:

marḍāt < marḍaat < marḍawat

حذف الواو — الأصل

ولما زادت على الواو حرفاً حدثت مماثلة بين الفتحة الطويلة (الألف) وكسرة التاء، فتأثرت الألف بالكسرة تاثراً مدبراً كلياً منفصلاً، فتحولت إلى كسرة :

marḍēti < marḍāti

مماثلة مدبرة كلية منفصلة

---

(١) البقرة/٢٠٧.

(٢) حجة القراءات، ابن زنجلة، ١٢٩ و ١٣٠ وانظر: التبصرة في القراءات، مكي: ١٢٤ و ١٥٩ واتحاف فضلاء البشر، الدمياطي: ١٦٣.

(٣) حجة القراءات: ١٢٩ و ١٣٠.

(٤) المقصود بالزيادة ان تكون الكلمة زائدة على ثلاثة احرف اسماً كانت او فعلاً.

(٥) الحجة في القراءات السبع: ٩٥.

الفصل الثاني
قضـــايا المخالفـــة

المخالفة Dissimilation

وهي ظاهرة صوتية تنتج طلباً للسهولة والتيسير، وتسير في إتجاه معاكس لقانون المماثلة (Assimilation)و وتُعرف بأنّها قانون صوتي يَعْمد إلى: «صوتين متماثلين تماماً في كلمة من الكلمات، فيغير أحدهما إلى صوت آخر يغلب أن يكون من أصوات العلة الطويلة أو من الأصوات المتوسطة أو المائعة المعروفة في اللاتينية (liquida) وهي اللام والميم والنون والرّاء»[1].

ويُعرّف أحمد مختار عمر المخالفة بأنّها: «تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير الصوت المجاور، ولكنّه تعديل عكسي يؤدي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين»[2].

في حين عرّفها صلاح الدين حسنين بأنها: «نزعة صوتين متشابهين إلى الاختلاف مثل تحوّل الشين إلى السين في نحو: شمش > شمس، وتحوّل الرّاء إلى ياء نحو: قِرّاط > قيراط، وتحول النون إلى ياء نحو: دنّار > دينار، وغير ذلك من الأمثلة»[3].

ويُلخّص ماريو باي تعريف المخالفة بقوله: «جعل الصوتين المتماثلين غير متماثلين»[4].

وقد أطلق علماء اللغة القدامى على هذه الظاهرة عدة تسميات، منها: كراهية التضعيف واستثقاله وكراهية اجتماع المثلين[5]، وغير ذلك.

---

(١) التطور اللغوي، رمضان عبدالتواب: ٣٧.

(٢) دراسة الصوت اللغوي: ٣٢٩.

(٣) المدخل إلى علم الأصوات: ٨١.

(٤) أسس علم اللغة: ١٤٧.

(٥) الكتاب، سيبويه: ٤/٤٢٤، والمقتضب؛ المبرد: ١/٢٤٦، والخصائص، ابن جني: ٢/٨٩.

أمّا علماء اللغة المحدثون، فقد أطلقوا على هذه الظاهرة مصطلحاً مرادفاً لمصطلح المخالفة وهو المغايرة؛ وتحدث المخالفة في اللغة العربية وغيرها من اللغات السامية، بين الأصوات الصامتة، وبين الحركات، وبين أشباه الحركات، كما تحدث بين أشباه الحركات والحركات[1]. والتي تُعرف بالحركات المزدوجة، حيث أن اللغة تكره هذا الوضع الصوتي، لذا فإنّها تلجأ إلى التخلص منه (اي من الحركات المزدوجة) عن طريق الحذف أو التبديل.

ويعلل بعض الدراسين حدوث ظاهرة المخالفة، أنّ هذا القانون الصوتي ناتج بفعل عوامل نفسية بحتة تتحكم في الناطقين[2]، إلاّ أنّ السبب الحقيقي في حدوث مثل هذه الظاهرة، هو سبب صوتي، إذ إنَّ الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى جهد عضلي كبير أثناء النطق بهما في كلمة واحدة، لذا يُقلب أحد الصوتين المتماثلين إلى صوتٍ آخر لا يتطلب مجهوداً عضلياً كاللام والميم والنون، وبالتالي تَسْهُل عملية النطق[3]، إلاّ أن هناك طرقاً أخرى لتيسير عملية نطق المتماثلين: كالفصل بين الأصوات المتماثلة بعازلٍ صوتي أو حذف أحد المتماثلين[4].

وقد جمع النحاة ظاهرتي التماثل والمخالفة ضمن مصطلح واحد هو الإبدال الصوتي[5]، زيادة على مظاهر الإبدال التاريخي المختلفة.

---

(١) فقه اللغات السامية؛ كارل بروكلمان: ٧٤.

(٢) دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر: ٣٨٥، والتطور اللغوي، رمضان عبدالتواب: ٣٧ و ٣٨، ٨٢.

(٣) التطور اللغوي: ٦٤.

(٤) المرجع السابق: ٧٢.

(٥) المحيط في أصوات العربية، محمد الأنطاكي: ١/ ٢٣.

(١) الحذف[*]:

الحذف أحد مظاهر التبدل الصوتي التي تعتري أصوات الكلمة بقصد التخفيف بحيث لا يؤثر ذلك في المعنى الصرفي أو النحوي للكلمة[١]، وغالباً ما يحدث ذلك في المخالفة بين الصوامت.

فإذا توالى مقطعان صوامتهما متماثلة، فإنّه يُكتفى بواحد منهما، وهذا ما ذكره بروكلمان في قوله: «إذا توالى مقطعان أصواتهما الصامتة متماثلة أو متشابهة جداً، الواحد بعد الآخر، في أول الكلمة، فإنّه يكتفي بواحد منهما بسبب الارتباط الذهني بينهما»[٢]. وقد يقتصر الحذف على إسقاط حركة فقط[٣]، على نحو ما سنرى في المخالفة بين الصوائت.

الحذف في الصوامت:

مظاهر الحذف في الصوامت تقع في : أول الكلمة، وفي وسطها، وفي آخرها.

الحذف أول الكلمة:

وهذا النوع من المخالفة يقع كثيراً في القراءات القرآنية، كحذف التاء من صيغة (تَفعّل)، و (تَفاعل)، و (تَفعلل)، يقول الفرّاء: «وكل موضع اجتمع فيه تاءان جاز فيه إضمار إحداهما»[٤]. وقد سبق أنْ عرضت الدراسة لاجتماع التاءين وتصرف اللغة فيهما بالإدغام (التشديد)، وهي أمور تخص قراءة الوصل[٥].

(*) عددنا الحذف فرعاً على المخالفة، لأنه مظهر من مظاهر التخلص من المتماثلين عن طريق حذف أحدهما، وهو منهج متبع هُنا أيضاً.

(١) المحيط في أصوات العربية، محمد الأنطاكي: ١/ ١٣٦.

(٢) فقه اللغات السامية: ٧٩.

(٣) المحيط في أصوات العربية: ١/ ١٣٦.

(٤) معاني القرآن؛ الفرّاء: ١, ٢٨٤.

(٥) انظر: صفحة (٢٢- ٢٦) من هذه الدراسة.

وقد جاء في كتاب ابن زنجلة أمثلة كثيرة على ذلك منها، ما جاء في قوله تعالى: ﴿... ولا تَيَمَّمُوا الخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقونَ ولَسْتُم بآخِذِيه إلاّ أنْ تُغْمِضُوا فيه﴾[1]، فقد قرأ الجمهور بالتخفيف (أي الحذف)، فحذفوا التاء الثانية[2].

ولم يُفسر ابن زنجلة هذه القراءة، واكتفى بذكر التخفيف، فالعلة عنده هي الخفة[3]، وهذا ما ذهب إليه معظم علماء القراءات، إلاّ أنّهم اختلفوا في أي التاءين حُذفت، فذهب بعضهم إلى أنّها الأولى، وذهب آخرون إلى أنّها التاء الثانية[4].

ويبدو لي أن الصواب، هو حذف التاء الأولى كونها زائدة، أمّا التاء الثانية، فهي تاء المضارعة، لذا لايجوز حذفها، ومع ذلك، فمعرفة أيهما حُذفَتْ ليس مهماً، وإنما المهم، هو أن الحذف جاء بهدف تحقيق السهولة والتيسير، حيثُ يتم حذف مقطعٍ كاملٍ، مما يؤدي إلى التقليل من عدد المقاطع الصوتية، وذلك على النحو الآتي:

تَتيمّموا		تَيمّموا
ta/ta/yam/ma/mū	<	ta/yam/ma/mū
الأصل (مستعمل)		حذف المقطع (ta) على سبيل المخالفة (مستعمل)
D.S - S.S		S.S

فنلاحظ بعد عملية الحذف، أنّ المقاطع الصوتية قد تقلّص عددها من خمسة مقاطع إلى أربعة مقاطع.

ومن أمثلة الحذف في بداية الكلمة، ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَوْمَئذٍ يَوَدُّ الذّين

(١) البقرة: ٢٦٧.

(٢) حجة القراءات، ابن زنجلة: ١٤٦ وانظر: الكشف؛ مكي: ١/ ٣١٤، والتيسر في القراءات، أبو عمرو الداني: ٧١.

(٣) حجة القراءات: ١٤٦.

(٤) انظر: أوضح المسالك، ابن هشام: ٤/ ٤١٠ والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٣٤.

كَفَروا وَعَصَوُا الرَّسُول لَو تُسَوَّى بِهِمُ الأَرضُ وَلا يَكتُمُون اللَّه حَدِيثاً﴾[1]، فقد قرأ حمزة والكسائي: «تَسوَّى» بتخفيف السين وفتح التاء، أسند الفعل إلى الأرض بمعنى الأول[2]. أي أنّهما جعلا الفعل مبنياً للمعلوم، وبالتالي فالأرض هي الفاعل.

ويُفسر ابن زنجلة هذه القراءة من وجهين، الأول منهما معنوي: أن معنى (تَسوَّي)، أن تصير والفعل للأرض؛ لأنّ الكفّار إنّما تمنوا أنْ تستوي بهم الأرض، إذ شهدت عليهم أعضاؤهم، فيكونوا تراباً، ويستدلل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ويقول الكافر يا ليتني كنت تراباً﴾[3]، وذكر أبو حيان هذا الوجه في تفسير البحر المحيط[4].

والوجه الثاني: أنّ الأصل فيها (تَتَسوَّى)، ثم حذفوا إحدى التاءين تخفيفاً مثل «تذكَّرون»[5]، ونلاحظ هنا، أنّ ابن زنجلة لم يحدد أي التاءين تُحذف، وإنّما الغاية عنده هي التخفيف.

وذهب مكي المذهب نفسه في تعليل هذه القراءة، إذ يرى أن حجة من فتح التاء وخفف السين (أي غير مشددة)، أنّه حذف إحدى التاءين استخفافاً كما في (تساءلون وتظاهرون)، إلا أنّه يفضل الحذف على الإدغام، حتى لا يتوالى مشدّدان السين والواو، مما يؤدي إلى الثقل[6].

فالأصل في (تَسوَّى) هو (تَتَسوَّى)، فتوالى متماثلان وفي ذلك ثقل على الناطق، كما أنّ العربية تكره توالي الأمثال، فمالوا إلى المخالفة بين المثلين، فقاموا بحذف المقطع

---

(١) النساء/ ٤٢.

(٢) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٢٠٤، وانظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ١٢٤.

(٣) النبأ/ ٤٠.

(٤) البحر المحيط: ٣/ ٢٥٣.

(٥) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٢٠٤.

(٦) الكشف عن وجوه القراءات: ١/ ٣٩١،

الأول بنواته، مما قلل عـدد المقـاطع الصـوتيـة، وبالتـالي يسـرّ على الناطق، والمخطط الصوتي يوّضح ذلك

ta/saw/wā < ta/ta/saw/wā

تَسَوّى تتَسَوّى (الأصل)

حذف المقطع الصوتي (ta) على سبيل المخالفة D.S + S.

S.S

وكـما حـدث في سابقـتهـا، فـإن عـملية الحـذف عـملت على تقـليل عـدد المقاطع الصوتية، من أربعة مقاطع إلى ثلاثة مقاطع.

ومن أمثلة الحـذف في أول الكلمة أيضـاً، ما ورد في قوله تعـالى: ﴿... فإذَا هِيَ تَلقَفُ ما يَأفِكُونَ﴾[1]، فقد قـرأ الجـمهور (تَلَقَّفُ)، بتاء خفيفة وقاف مشددة من (تَلقّفَ، يَتلقّف)، إلا عـاصـمـاً في رواية حـفص، فـإنّه قـرأ : (تَلْقَفُ) سـاكنـــة اللام خـفـيـفـة القاف[2].

ويُفسر ابن زنجلة هذه القراءة، على أن الأصل فـيها هو (تَتَلقّفُ)، فحذفوا إحدى التاءين، كما في «تَذّكرون» و «يومَ يَاتي لا تَكَلّمُ»[3]، أي لا تتكلم[4].

ويذهب مـعظم علمـاء القـراءات في تعليلهم لهـذه القـراءة، أنّ أصلهـا (تَتَلَقّفُ)، فـتحذف إحـدى التـاءين من أجـل التخفيف[5]، وفي الحـقيقة لم يتـم حـذف صـوت التاء

---

(١) الأعراف/١١٧، وفي طه/٦٩.

(٢) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٢٩٢، وانظر السبعة في القراءات ، ابن مجاهد: ٢٩٠، والتيسير في القراءات؛ أبو عمرو الداني: ٩٢.

(٣) هود/١٠٥

(٤) حجة القراءات: ٢٩٢.

(٥) انظر: السبعة في القراءات؛ ابن مجاهد: ٢٩٠، والتيسير في القراءات؛ أبو عمرو الداني: ٩٢ و ١٢٣، والبحر المحيط؛ أبو حيان الأندلسي: ٤/ ٣٦٣ و ٦/ ٢٦٠.

فقط، وإنّما حُذف المقطع المفتوح (ta) ، مما وفّر على الناطق الجهد المبذول في نطق هذا المقطع، وذلك كما يأتي.

حذف المقطع (ta) من باب المخالفة	تَتَلقّفُ
ta/lak/ka/fu	ta/ta/lak/ka/fu
S.S	الأصل (مستعمل)
	S.S + D.S

ويظهر واضحاً تقلُّصُ المقاطع الصوتية في تلك الصيغة، من خمسة مقاطع صوتية إلى أربعة مقاطع صوتية، بالإضافة إلى أنه تم التخلص من توالي الأمثال، الذي يُعدُّ مكروهاً في العربية.

وهناك الكثيــر من الأمـثلة التي تـوضّح الحـذف في بداية الكلمـة، من مـثل «تَظاهَرُونَ»[1] و «تَذَكَّرون»[2]، «تَشَقَّقُ»[3]. . . ، وغيرها من الأمثلة.

- **الحذف وسط الكلمة:**

وكـما يحدث الحذف في أول الكلمـة، فإنّه يحدث في وسط الكلمة، سواء كان الصوتان متماثلين تماماً، أو متشابهين.

ومن الأمثلة التي ذكرها ابن زنجلة في كتابه، على الحذف في وسط الكلمة، ما جاء في قوله تعالى: ﴿وقَرْنَ في بُيوتِكنَّ. .﴾[4]، فقد قرأ نافع وعاصم: «وقَرْنَ في بُيوتِكنَّ» بفتح القاف، وقرأ الباقون (أي سائر السبعة): «وقِرْنَ» بكسر القاف[5].

---

(١) البقرة/ ٨٥.

(٢) الأعراف/ ٣.

(٣) ق/ ٤٤.

(٤) الأحزاب/ ٣٣.

(٥) حجة القراءات: ٥٧٧ ،انظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ٢٩٠.

ويذهب ابن زنجلة في توجيه ذلك، إلى أنَّ مَنْ قرأ بفتح القاف «قَرْنَ»، ليس من الوقار، وإنَّما هي من الاستقرار، قال أبو الهيثم: وقَرْنَ في بيوتكنّ، عندي من القَرارِ، وكذلك من قرأ: وقَرْنَ، فهو من القَرارِ، وقال : قَرَرْتُ بالمكان أقِرُّ وقَرَرْتُ أقَرُّ[1]. أي أنهما لغتان.

فالأصل عنده هو، (اقْرَرْنَ) مثل (اغضضن) بفك الإدغام، فحذفوا الرّاء الأولى بعد إلقاء حركتها (الفتحة) على القاف، ممّا أدّى إلى حذف همزة الوصل، فصارت (وقَرْنَ)، كما حدث في قولهم: «هل أحَسْتَ صاحبك»، بدلاً من أحْسَسْتَ.

وأمّا مَنْ قرأ بكسر القاف، فمن المحتمل أنْ يكون من الوقار، تقول: «وقَرَيَقِرُ» والأمر منه للجمع : قِروا، وللنساء: قِرْنَ مثل: عِدْن وكِلْن؛ أي تُحذف فاؤه في الأمر، وإن كان من القرار، فإنّ الأمر منه (اقْرِرن)، فأُبدل من عين الفعل ياء كراهة التضعيف، قياساً على (قيراط) و (دينار)، ولمّا كانت الياء مكسورة استثقل ذلك، فأُلقيت حركتها على القاف، وحذفت الياء لسكونها وسكون الرّاء بعدها، فيسقط همزة الوصل لتحرك القاف، ومن التخلص من التضعيف في (اقْرِرنْ)، بحذف الرّاء الأولى بعد طرح حركتها على القاف.

ويورد احتمالاً آخر، وهو أنْ يكون الأصل فيها (اوْقِرْنَ)، فحذفت الواو، لأنّها وقعت بين كسرتين، واستغني عن الألف لتحرك القاف، فصارت: قِرنَ على وزن (عِلْنَ)[2]. أي أنّ الأمر تم على النحو الآتي:

الأصل	حذف الواو	حذف ألف الوصل لتحرك القاف
إوقِرن	اقِرنَ	قِرن
>iwḳirna	< >iḳirna	< ḳirna

---

(١) لسان العرب (قرر): ٥/ ٨٥.

(٢) حجة القراءات: ٥٧٧.

وهو أمر صحيح، وإنْ كنّا لا نتفق معه في الكيفية التي تمت بها العملية، إذ اعتقد أنَّ الأمر قد تم عن طريق التخلص من المقطع الذي يحتوي على الحركة المزدوجة كاملة (iw)

قِرنَ		اوقِرنَ
ḳirna	<	>iw/ḳir/na

التخلص من الحركة المزدوجة

ويمكن أن نعدّ قراءة الكلمات المشددة مخففة من باب حذف وسط الكلمة، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وإذا أُلقُوا مِنها مكاناً ضَيّقاً مُقَرَّنين دَعَوا هُنالكَ ثُبوراً﴾(١)، فقد قرأ ابن كثير: «ضَيْقاً» بالتخفيف على وزن (فَعْل)، وقرأ الباقون: «ضيّقاً» بالتشديد، ووزنه (فَيْعِل)(٢).

ويُفسر ابن زنجلة ذلك، على أنّهما لغتان مثل (هيْن وليْن، وهيِّن وليِّن)، ومثله (مَيّت وميْت)(٣). ويذهب ابن خالويه إلى أنّه قد يكونان لغتين، أو أنّه أراد التشديد مخففاً(٤)، ويذهب مكي في تفسيره قراءة «ضَيْقاً» مخففةً، إنّها على حذف إحدى الياءين استخفافاً واستثقالاً لياء مشددة مكسورة، ويحدد أنَّ الياء المحذوفة هي الثانية، لأنّ فيها وقع الاستثقال، ولأنها قد غُيرت، فهو بمنزلة «مَيْت»، ويرى أن التشديد هو الأصل في ذلك(٥).

---

(١) الفرقان/ ١٣.

(٢) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٥٠٨، وانظر: تفسير ابن كثير: ٢/ ١٧٥، والبحر المحيط؛ أبو حيان: ٥/ ٥٥٠.

(٣) حجة القراءات: ٥٠٨.

(٤) الحجة في القراءات السبع؛ ابن خالويه: ٢٦٥.

(٥) الكشف عن وجوه القراءات: ١/ ٤٥٠.

وذهب الفرّاء في ذلك مذهباً دلالياً، فقد فرّقَ في المعنى بين (الضَّيْق) و (الضيّق)، فقال: «الضَّيْقُ ما ضاق عنه صَدْرُك، والضيّقُ ما يكون في الذي يتسع ويضيق مثل الدار والثوب»[1].

ومع ذلك، فنحن نرى أن في «ضَيْقاً» تخلصاً من عملية التشديد، إذ أنّ الأصل فيها مشددة «ضيّقاً» وذلك مستثقل على اللسان، ممّا دفع القارئ إلى التخفيف عن طريق الحذف، وذلك على النحو الآتي:

ḍaykan	<	ḍayyikan
(ضَيْقاً) النمط الجديد		(ضيّقاً) الأصل
S.S		D.S + S.S

حيثُ حُذف المقطع (yi)، فحقق النمط اللغوي شرطين تيسيرين، وهما: التخلص من التشديد، والتخلص من الحركة المزدوجة الصاعدة (yi) الصعبة النطق.

وما ينطبق على «ضيْقا» ينطبق على ميّتاً»، في قوله تعالى: ﴿. . . أيُحبُّ أحَدُكُمْ أنْ يَأكُلَ لَحْمَ أخِيهِ مَيْتاً فَكَرِهتُمُوهُ. . .﴾[2]، فقد قرأ نافع: «لَحْمَ أخيه ميّتاً» بالتشديد، وقرأ الباقون (أي باقي السبعة) بالتخفيف[3].

ويعلل ابن زنجلة هذه القراءة بالتشديد والتخفيف، بأنّهما لغتان، والأصل التشديد، ومن خفف استثقل التشديد، فحذف الياء نحو: «هيِّن ليِّن، وهَيْنَ لَيْن» ودلل على قوله ذلك ببيت للشاعر[4]، جمع بين اللغتين[5]:

---

(١) لسان العرب؛ (ضيق): ١٠/٢٠٨.

(٢) الحجرات/١٢.

(٣) حجة القراءات؛ ابن زنجلة: ٦٧٧ ، وانظر التيسير في القراءات السبع؛ أبو عمرو الداني: ٨٨.

(٤) الشاعر هو عدي بن رعلاء الغساني؛ انظر: لسان العرب، (موت): ٢/٩١.

(٥) حجة القراءات: ٦٧٧.

ليس من مات فاستراح بَميْت   إنَّما الميْت ميِّتُ الأحياء

ويذهب مكي إلى ما ذهب إليه ابن زنجلة في تفسيره لتلك القراءة ، إلا أنّه لم يفصل الحديث في ذلك، فيرى أنَّ القراءتين (التخفيف والتشديد) مستعملتان، والأصل عنده التشديد والتخفيف فرع فيه، لاستثقال التشديد للياء، ويذكر أنَّ أصله عند البصريين «مَيْوِت» على (فَيْعِل)، ثم قلبت الواو ياء، وأُدغمت فيها الياء التي قبلها، (أي أنّه حدث إعلال بالقلب)، ويبين أن المحذوف في قراءة من خفف هو الواو ، و هو عين الفعل، وهو يُرجح التخفيف لأنه أخف، ولكثرته في الاستعمال[1].

وهناك من فرّق في الدلالة بين (مَيِّتْ و (مَيْت)، فقيل: المَيْتُ الذي ماتَ، والمَيِّتُ: الذي لم يَمُتْ بَعْدُ، والصواب: أنَّ مَيِّتَ يصلح لما قد مات، ولما سَيَمُوتُ، بدليل قوله تعالى: ﴿إنّك ميِّتُ وإنهم ميِّتون﴾[2] وبالتالي (مَيْتُ) لغةَ في (مَيِّتُ).

ومن أمثلة تخفيف المشدد، ما ورد في قوله تعالى: ﴿نَحْنُ قَدَّرنا بَيْنكم الموتَ وما نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ﴾[3]، فقد قرأ ابن كثير: «نَحْنُ قَدَرْنا بينكم الموتَ». بالتخفيف، في حين قرأ بقية السبعة بالتشديد[4].

وحجة ابن زنجلة فيما سبق، أنّهما لغتان، قدَرْت، وقَدَّرْت[5]، أي بمعنى واحد، إلا أنَّ ابن خالويه قد فرّق بينهما، فيقول: «فامّا قدر» بالتخفيف، فيكون من التقدير والتقتير كقوله في «التقدير»، ﴿فَقَدَرْنا فَنِعمَ القادرون﴾[6]، وكقوله في التقتير: ﴿من

(١) الكشف عن وجوه القراءات: ١/٣٣٩.

(٢) لسان العرب؛ (موت): ٢/٩١.

(٣) الواقعة/ ٦٠.

(٤) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٦٩٦، وانظر: النشر في القراءات العشر؛ ابن الجزري: ٢/٣٨٣.

(٥) حجة القراءات: ٦٩٦.

(٦) المرسلات/ ٢٣.

قُدِر عليه رزقه﴾[1][2]، أمّا مكي، فيرى أنّهما بمعنى واحد، التقدير وهو القضاء[3]، ولم يذكر أيّ منهما الأصل التشديد أم التخفيف، وذهب الدمياطي إلى أن (قدرنا) بتشديد الدال من التقدير وبالتخفيف من القدرة[4]، وبالعودة للسان العرب نجد أنهما بمعنى واحد، فقد قال الفرّاء: «ولا يبعد أن يكون المعنى في التخفيف والتشديد واحداً، لأنّ العرب تقول: «قُدِّرَ عليه الموتُ وقُدِرَ عليه الموتُ، وقدِّر عليه وقُدِر»[5].

ويمكن توضيح ما حدث بالمخطط الصوتي الآتي:

kad/dar/nā	>	ka/dar/nā
مشددة مستعملة		مخفف (بحذف أحد المثلين) مستعمل

وكما أن الحذف وسط الكلمة يحدث في الأصوات المتماثلة، فإنّه أيضاً يحدث في الأصوات المتجانسة، وذلك نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعوا أنْ يَظْهَرُوهُ﴾[6]، فقد قرأ حمزة: «فما اسطّاعوا» بتشديد الطاء، وقرأ بقية السبعة (اسْطاعوا) بتخفيف الطاء[7]، ووجه ابن زنجلة هذه القراءة، على أنّ الأصل فيها: (فما استطاعوا)، فحذفوا التاء كراهة الإدغام والجمع بين حرفين متقاربي المخرج، وهذا ما ذهب إليه علماء القراءات[8].

---

(١) الطلاق/٧.

(٢) الحجة في القراءات السبع: ٢٠٧.

(٣) الكشف عن وجوه القراءات: ٢/ ٣٠٥.

(٤) إتحاف فضلاء البشر: ٤٣٠، وانظر: المهذب في القراءات العشر؛ محمد محيسن: ٢/ ٤٤٠.

(٥) لسان العرب؛ (قدر): ٥/ ٧٨.

(٦) الكهف/ ٩٧.

(٧) حجة القراءات، ابن زنجلة/ ٤٣٥.

(٨) حجة القراءات: ٤٣٥، وانظر: الحجة للقرّاء السبعة؛ الفارسي: ٥/ ١٨١ و ١٨٢ والكشف : ٢/ ٨١.

ويمكن توضيح ما حدث بالمخطط الصوتي الآتي:

>is/ṭā/<ū < >is/ta/ṭā/<ū

اسْطَاعُوا اسْتَطَاعُوا

حذف المقطع كاملاً (ta) الأصل

ونلاحظ أنّه بعد حدوث عملية الحذف، تقلّص عدد المقاطع الصوتية من أربعة مقاطع إلى ثلاثة مقاطع.

الحذف في آخر الكلمة:

ومن أمثلة الحذف آخر الكلمة، ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ﴾[١]، فقد قرأ نافع وابن عامر: «أَتُحاجُّونِي» بتخفيف النون، أمّا باقي السبعة، فقد قرأوا «أَتُحَاجُّونِّي» بالتشديد[٢].

ويُفسر ابن زنجلة هذه القراءة، بأنّ الأصل فيها: «أَتُحاجّونني» بنونين: الأولى علامة الرفع، والثانية مع ياء المتكلم في موضع النصب، فكره نافع الجمع بين نونين، فحذف إحدى النونين طلباً للتخفيف[٣]، محتجاً بقول الشاعر[٤]:

تراه كالثَّغام يُعَلُّ مسكاً   يسوء الفاليات إذا فَلَيْنِي

أراد: (فَلَيْنني)، فحذف إحدى النونين.

---

(١) الأنعام/ ٨٠.

(٢) حجة القراءات؛ ابن زنجلة: ٢٥٧.

(٣) حجة القراءات: ٢٥٧ و ٢٥٨.

(٤) هو عمر بن معد يكرب (حاشية حجة القراءات/ ٢٥٨)، الثغام: نبت جبلي ينبت أخضر، ثم تبيض، فتشبه هامة الشيخ، الفاليات: النساء اللائي يفلينه.

ويذكر الدمياطي أنّ في «أتُحَاجُونّي» ثلاث لغات: الفك مع تركهما، والإدغام، والحذف لإحداهما؛ والمحذوفة هي الأولى عند سيبويه ومن تبعه، والثانية عند الأخفش ومن تبعه[١].

ويرى الفارسي أنّ النون المحذوفة، هي النون الثانية، لأنّ الأولى دالّة على الإعراب[٢]، وسواء كانت النون المحذوفة الأولى أم الثانية، فقد حدثت المخالفة عن طريق حذف أحد المثلين، سعياً للسهولة والتيسير، وذلك على النحو الآتي:

>a/tu/ḥāğ/ğū/na/nī	<	>a/tu/ḥāğ/ğū/nī
أتُحَاجُونَني		أتُحاجُوني
الأصل (مستعملة)		تم حذف المقطع (na) للتخلص من توالي المثلين

ونلحظ بعد حدوث هذه العملية بين المثلين، أنّ المقاطع الصوتية نقصت من ستة مقاطع إلى خمسة مقاطع.

ومن أمثلة الحذف في آخر الكلمة، ما ورد في قوله تعالى: ﴿أَينَ شُرَكَائِيَ الذِينَ كُنتُمْ تَشَاقُّونَ فيهم﴾[٣]، فقد قرأ نافع «تُشَاقُّونِ فيهم» بكسر النون وتخفيفها (أي غير مشددة)[٤]. ويُفسر ابن زنجلة هذه القراءة، أنّه أراد (تَشَاقُّونني) أي تعادونني، فحذف إحدى النونين استثقالاً للجمع بينهما، وحذف الياء اجتزاءً بالكسرة[٥].

ويمكن توضيح ما حدث بالكتابة الصوتية الآتية:

---

(١) اتحاف فضلاء البشر؛ الدمياطي: ٢١٢.

(٢) الحجة للقرّاء السبعة؛ الفارسي: ٣/ ٣٣٣.

(٣) النحل/ ٢٧.

(٤) حجة القراءات؛ ابن زنجلة: ٣٨٨، وانظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٣٧١ و ٣٧٢، وإملاء ما مَنّ به الرحمن؛ العكبري: ٢/ ٨٠ والبحر المحيط، ابو حيان: ٥/ ٤٨٦.

(٥) حجة القراءات: ٣٨٨.

تُشَاقُّون		تُشَاقُّونني
tu/šāḳ/ḳū/ni	<	tu/šāḳ/ḳū/na/nī
حذف المقطع (na)		الأصل

ونلاحظ هنا أيضاً، أنّ المقاطع الصوتية، قد نقص عددها من خمسة مقاطع إلى أربعة مقاطع، وهذا يوفر الجهد المبذول في نطق المقطع المحذوف.

وهناك الكثير من الأمثلة على حذف آخر الكلمة نحو: «اتامُروني» في قوله تعالى: ﴿قُلْ أفَغَيرَ الله تامروني أعبدُ أيُّها الجاهلون﴾[1]، و «تَبَشِّرونّ»، في قوله تعالى: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرونّ﴾[2].

(١) الزمر / ٦٤.

(٢) الحجر/ ٥٤.

المخالفة بين الصوائت

ومن مظاهر المخالفة بين الصوائت:

- تعاقب الحركات أو المغايرة بينها

وهو تناوب الحركات (القصيرة) فيما بينهما في الكلمة الواحدة، من غير أن يؤدي ذلك إلى تغير في المعنى[1].

الفتحة والكسرة:

ومن أمثلة ذلك في كتاب ابن زنجلة، ما جاء في قوله تعالى: ﴿...ومَنْ يُرِدِ أنْ يُضِلَّهُ يَجْعَل صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً كَأنَّمَا يَصَّعَّدُ في السَّمَاءِ..﴾[2]، فقد قرأ نافع وأبو بكر: «حَرِجاً بكسر الراء، وقرأ الباقون بالفتح[3]، وتعليل ابن زنجلة لهذه القراءة، بأنّهما لغتان مثل (الدَّنَف والدَّنِف)[4]، وذكر الفرّاء أن الحَرَجُ والحَرِج بمعنى واحد، وذلك فيما نقله عن ابن عباس، إذ قال: الحَرَجُ الموضع الكثير الشجر، الذي لا يصل إليه الراعيةُ؛ قال: وكذلك صدر الكافر لا تصل إليه الحكمةُ، وهو في كسره ونصبه بمنزلة الوَحَدِ الوَحِدِ، والفَرَدِ والفَرِدِ، والدَّنَفِ والدَّنِفِ[5].

إذن الأصل فيها بالفتح (حَرَجاً) ḥaraǧan، فحدث مخالفة بين نواتي المقطعين (ḥa) و (ra)، فابدلت الفتحة في المقطع الثاني كسرة، وذلك على النحو الآتي:

ḥaraǧan	>	ḥariǧan
حَرَجاً (الأصل)		(حَرِجاً) إبدال نواة المقطع (ra) كسرة (i) على سبيل المخالفة

---

(١) في الأصوات اللغوية، غالب فاضل المطلبي: ٢٩٧.

(٢) الأنعام/ ١٢٥.

(٣) حجة القراءات: ٢٧١، وانظر: النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٨٢.

(٤) حجة القراءات: ٢٧١.

(٥) لسان العرب (حرج): ٢/ ٢٣٤.

فنرى أن القارئ أبدل من الفتحة كسرة، مع أنّ الكسرة أصعب نطقاً من الفتحة.

ومن أمثلة المعاقبة بين الفتحة والكسرة، ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ...﴾[1]، فقد قرأ الكسائي: «لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ» بكسر الكاف والنون والهاء، وقرأ حفص وحمزة «في مَسْكَنِهِمْ» بفتح الكاف، وقرأ الباقون: «مَسَاكِنِهِمْ»[2].

ويُفسر ابن زنجلة ذلك تفسيراً دلالياً، فمن قرأ «مَسَاكِنِهِمْ»، إنّه أتى باللفظ وفقاً للمعنى، لأنّ لكل ساكن مَسكناً، فجمع، وحجتهم أنّها مضافة إلى جماعة، فمساكِنُهمْ بعددهم، ويؤيد رأيه ذلك بإجماع الجميع على قوله: ﴿فتلكَ مَسكِنهمْ لم تُسْكَنْ مِنْ بعْدِهم﴾[3]، ومن قرأ «مَسْكَنِهمْ» بالفتح، فإنّه من المحتمل أنّه جعل المسكن مصدراً وحذف المضاف، والتقدير: في مواضع سُكْنَاهُمْ، فلما جعل المسكن كالسكن، أفرد كما تفرد المصادر، وذلك قياساً على قوله: ﴿في مقْعَدِ صِدْقٍ﴾[4]،أي: في موضع قعود، وهذا يعني أنّ لكل واحد من المتقين موضع قعود، ومن قرأ «مَسْاكِنهم» جعله اسم الموضع الذي يسكنون فيه، وإنّما وحّد لأنّه أراد بلدهم[5]، وذهب محمد المحيسن في المهّذب إلى ما ذهب إليه ابن زنجلة، إلا أنّه أضاف أن «مَسْكِنهم» بكسر الكاف لغة أهل اليمن[6].

ويورد ابن زنجلة رأي الكسائي والنحويين البصريين في هذه المسألة، فيقول: «قال الكسائي» «مسكَن ومسكِن: لغتان» وقال نحويو البصرة: «والأشبه فيه الفتح لأن اسم المكان من (فعَل يفعُل) على (المفْعَل) بالفتح، وإن لم يرد المكان ولكن أراد المصدر

(١) سبأ/ ١٥.

(٢) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٥٨٥؛ وانظر: إملاء ما مَنّ به الرحمن، العكبري: ٢/ ١٩٦.

(٣) القصص/ ٥٨.

(٤) القمر / ٥٤.

(٥) حجة القراءات: ٥٨٦.

(٦) المهذّب في القراءات العشر، محمد محيسن: ٢/ ٤٠٢.

فالمصدر أيضاً في هذا النحو يجيء على (المفْعَل) مثل: المحْشَر، وقد يشذ عن القياس نحو: المسكِن والمسْجِد، وذهب سيبويه على أنه اسم وليس المكان من (فعَل يفعُل، فعلى هذا لم يشذ عن الباب»[1].

فيبدو من النص السابق أن الأصل في «مَسْكَنهم»، هو فتح الكاف سواء كان اسم مكان أو مصدراً، فكلاهما من (فَعَل يفْعُل)، لذا فالأصل أنّ يكونان على وزن (مَفْعَل) mas/ka/ni/him، فحدث مخالفة بين نواة المقطع الأول والثاني (mas) و (ka) فأبدلت نواة المقطع الثاني كسرة، ولا سيما أنها وقعت في مقطع مفتوح، وذلك كما يأتي:

mas/ka/ni/him	<	mas/ki/ni/him
مَسْكَنِهِمْ (الأصل)		مَسْكِنِهِمْ

صارت نواة المقطع الثاني كسرة على سبيل المخالفة

ويمكن تفسير ذلك على أنّه من باب الإتباع، أي إتباع حركة المقطع (ka)، حركة المقطع (ni)

ومن أمثلة معاقبة الفتحة الكسرة، ما جاء في قوله تعالى: ﴿.. قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ القِتَالُ الاّ تُقَاتِلوا...﴾[2]، فقد قرأ نافع: «هَلْ عَسِيْتُم» بكسر السين وقرأ الباقون بالفتح[3].

ويكتفي ابن زنجلة في تفسيره لهذه القراءة، بأنّهما لغتان، فالعرب تقول: «عسِيتُ أنْ أفعل، وعَسَيتُ»[4]، ويذكر مكي أن (عَسِيْتُم) بالكسر لغة في (عسى) إذا اتصل

---

(١) حجة القراءات: ٥٨٦، وانظر الكشف عن وجوه القراءات، مكي: ٢/ ٢٠٤.

(٢) البقرة/ ٢٤٦.

(٣) حجة القراءات، ابن زنجلة: ١٣٩، وانظر: التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني: ٦٩.

(٤) حجة القراءات: ١٣٩.

بمضمر خاصة، وفتح السين وهي اللغة الفاشية، وعليها أجمع القرّاء ومعهم نافع، إذ لم يتصل الفعل بمضمر، وأيضاً مساواة الفعل مع المضمر والمظهر، أولى من المخالفة بينهما، لأن المضمر عقيب المظهر فواجب أن يكون مثله[1].

إذن فالشائع هو (عَسَيْتُمْ بفتح السين <a/say/tum)، فحدثت مخالفة بين نواة المقطع الأول (<a)، ونواة المقطع الثاني (say)، فابدلت نواة المقطع الثاني كسرة.

<a/siy/tum < <a/say/tum

عَسَيْتُمْ (الأصل) قلب نواة المقطع الثاني كسرة (i) على سبيل المخالفة

ثم تخلصت اللغة من شبه الحركة (y) في النمط الجديد، بسبب الحركة المزدوجة الهابطة المرفوضة (iy) وعوّض عنها عن طريق مطل الحركة (ī<i).

الضمة والكسرة:

ومن أمثلة المعاقبة بين الضمة والكسرة، ما جاء في قوله تعالى: ﴿يا أيُّها الَّذينَ آمَنُوا إذا قِيْلَ لكمْ تَفَسَّحُوا في المَجَالسِ فَافسَحُوا يَفْسَحِ اللّهُ لكمْ وإذا قِيلَ انْشُزُوا فانْشُزُوا يَرْفَعِ اللّهُ الَّذينَ آمنُوا مِنْكُم والَّذِينَ أوتُوا العِلْمَ دَرَجَات...﴾[2]، فقد قرأ نافع وابن عامر وحفص «وإذا قِيلَ انْشُزُوا فانْشُزوا» بضم الشين فيهما، وقرأ سائر السبعة بكسر الشين[3]، وذهب الفرّاء إلى انّ (انشُزُوا) بضم الشين هي لغة أهل الحجاز، ومعناها: قوموا إلى الصلاة، أو قضاء حق أو شهادة[4].

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات، مكي: ١/٣٠٣.

(٢) المجادلة/١١.

(٣) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٧٠٥، وانظر: آتحاف فضلاء البشر، الدمياطي: ٤١٢، والمهذّب في القراءات العشر، محمد المحيسن: ٢/٤٠٢.

(٤) لسان العرب (نشز) ٥/٤١٧.

ويفسر ابن زنجلة هاتين القراءتين، بأنّهما لغتان : نَشَرَ يَنْشُرُ وَيَنْشِرُ[1]، وهذا ما ذهب إليه ابن خالويه وغيره من علماء القراءات أيضاً[2].

ويمكننا أنّ نوجّه هذه القراءة من وجهة صوتية حديثة، حيثُ إننا نُرجح أنَّ الأصل فيها هو (فانْشُزُوا)fan/su/zu ، فحدثت مخالفة بين نواتي المقطعين الثاني والثالث، فابدلت نواة المقطع الثاني كسرة، وذلك على النحو الآتي:

fan/$\check{s}$i/z$\bar{u}$ < fan/$\check{s}$u/z$\bar{u}$

الأصل — أصبحت نواة المقطع الثاني (u) كسرة (i)

ومن أمثلة معاقبة الضمة كسرة، ما ورد في قوله تعالى: ﴿ولَقَدْ أَضَلَّ مِنكُم جِبِلاًّ أفَلَمَ تكونُوا تَعْقِلون﴾[3]، فقد قرأ نافع وعاصم «جبلاً كثيراً». بكسر الجيم والباء والتشديد، في حين قرأ أبو عمرو وابن عامر «جُبْلاً» بضم الجيم و سكون الباء، كما قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي: «جُبُلاً» بضمتين[4]، أي أنّه فيها ثلاث لغات.

ويفصّل ابن زنجلة في تفسيره لهذه القراءات، فيرى أنّ من قرأ بكسر الجيم و الباء والتشديد، فحجته في ذلك إجماع الجميع على قوله تعالى: ﴿والجِبِلّةَ الأولين﴾[5]، ومن قرأ بضم الجيم وسكون الباء، فإنّه استثقل الضمتين، فاسكن الباءَ طلباً للخفة، ومن قرأ «جُبُلاً» بضمتين ، فإنّه قرأ على الأصل، لأنّ الأصل هو الضم[6].

أمّا مكي ، فقد فسر هذه القراءات تفسيراً صرفياً دلالياً، إذ يرى أنّ من قرأ بكسر

---

(١) حجة القراءات: ٧٠٥.

(٢) الحجة في القراءات السبع؛ ابن خالويه: ٣٤٤، وانظر: الكشف عن وجوه القراءات، مكي: ٢/ ٣١٥.

(٣) يس/ ٦٢.

(٤) حجة القراءات: ٦٠٢، وانظر: غيث النفع في القراءات السبع، السفاقسي: ٢٢٧.

(٥) الشعراء/ ١٨٤.

(٦) حجة القراءات/ ٦٠٢.

الجيم والتشديد أنّه جعله جمع «جِبِلّة» وهي الخلق، فجعله جمعاً ، بينه وبين واحده الهاء، ومن قرأ بضمتين جعله جمع (جَبِيل) وهو الخلق أيضاً، قياساً على رغيف ورُغُف على (فُعُل)، والحجة نفسها لمن ضم ا لجيم وأسكن الباء، إلاّ أنّه أسكن طلباً للتخفيف[1].

ويمكن تأييد ما ذهب إليه ابن زنجلة ، فالأصل فيها «جُبُلاً» بضم الجيم والباء، إلا أنّه استُثقِلَ تتابع ضمتين، فَخُولفَ بينهما على النحو الآتي:

ǧu/bi/lan < ǧu/bu/lan

إبدال نواة المقطع الثاني (bu) كسرة (i) من باب المخالفة — الأصل

فحصلت مخالفة بين الصائتين، نواتي المقطعين الأول والثاني، فقُلبت نواة المقطع الثاني (bu) كسرة (i)، على سبيل المخالفة، ثم حدثت مماثلة كلية مدبرة منفصلة، فأثّرت الكسرة (i) في نواة المقطع الأول (ǧu)، فقلبتها إلى صوت يماثلها تماماً هو صوت الكسرة؛ فاصبحت ǧibilan (مماثلة مدبرة كلية منفصلة).

أمّا من قرأ (جُبْلا) بضم الجيم وإسكان الباء، فإنّه حدثت مخالفة بين الضمتين عن طريق الحذف.

ǧub/lan < ǧu/bu/lan

حُذفت نواة المقطع الثاني على سبيل المخالفة + — جُبُلاً (الأصل)

نقص عدد المقاطع الصوتية من ثلاثة مقاطع إلى مقطعين

الاجتزاء بالفتحة عن الألف:

ومن أمثلة ذلك، ما جاء في قوله تعالى: ﴿التي جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِياماً...﴾[2]،

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات: ٢/ ٢١٩.

(٢) النساء/ ٥.

فقد قرأ نافع وابن عامر: «قِيَماً» بغير الف، وقرأ الباقون «قياماً»، وقيل فيها ثلاث لغات «قياماً وقِواماً وقيماً»[1].

ويُفسر ابن زنجلة ذلك، انّ الأصل هو «قِوَاماً»، فانقلبت الواو ياءً، لانكسار ما قبلها، فصارت: «قِياماً»[2]، وهذا ما أطلق عليه علماء الصرف الإعلال بالقلب.

ويُمكن تفسير ما حدث من وجهة نظر صوتية حديثة، بانّ الأصل فيها (قِوَاماً) ḳi/wā/man، فاحتوت الصيغة على حركة مزدوجة هابطة (iw)، وهي من الحركات التي تميل العربية إلى التخلص منها، فحُذفت شبه الحركة (w)، مما أدّى إلى التقاء الكسرة مع الفتحة (ia)، هذا الوضع الصوتي غير مقبول في النظام الصوتي للغة العربية، لذا لا بُدّ من انزلاق شبه الحركة (y)، للفصل بين الحركتين، ويمكن تلخيص ما حدث بالمخطط الصوتي الآتي:

ḳiyaman < ḳiyāman < ḳi*āman < ḳiwāman

تقصير الحركة الطويلة (a) إلى (a) او ما يسمى بالاجتزاء	انزلاق شبه الحركة للفصل بين الحركتين	حذف شبه الحركة (w)	قِواماً (الأصل)

ومن أمثلة اجتزاء الفتحة عن الألف، ما جاء في قوله تعالى: ﴿... وقُلْنَ حَاشَ لِلّهِ مَا هذا بَشَراً...﴾[3]، فقد قرأ ابو عمرو «وقُلْنَ حاشا للّه» بالألف، وقرأ باقي السبعة: «حاشَ للّهِ» بغير الف[4].

---

(١) حجة القراءات؛ ابن زنجلة: ١٩٠ و ١٩١، وانظر: الحجة للقرّاء السبع؛ الفارسي: ٣/١٢٩و ١٣٠.

(٢) حجة القراءات/١٩١.

(٣) يوسف/٣١.

(٤) حجة القراءات؛ ابن زنجلة: ٣٥٩، وانظر الحجة في القراءات السبع؛ ابن خالويه: ١٩٥، والكشف عن وجوه القراءات، مكي: ٢/١٠.

ويُفسر ابن زنجلة تلك القراءة، بأنّ من قرأ بالألف فعَل ذلك إتباعاً لرسم المصحف، لأنّه ليس من العرب من يقول : «حاشَك» ولا «حاشَ اللّه»، ومن قرأ «حاشَ للّه» بغير الف، فحجته أنّها مكتوبة في المصاحف هكذا[1].

ḥāša	<	ḥāšā
تقصير حركة المقطع الثاني أو ما عبّر عنه القدامى الاجتزاء بالفتحة من الألف		حَاشا (الأصل)

الاجتزاء بالكسرة عن الياء:

ومن أمثلة ذلك، ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهلِ الكتابِ مَنْ إن تَأمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إلَيْكَ وَمِنْهُم مَنْ تَأمَنْهُ بِدِينَارٍ لا يُؤَدِّهِ إلاّ ما دُمْتَ عَلَيهِ قائماً...﴾[2]، فقد قرأ نافع في رواية الحلواني[3]: بالاختلاس[4]، [5]، في حين قرأ الباقون بإشباع الكسرة[6].

ويُفسر ابن زنجلة، قراءة من قرأ (يؤدِّهِ) بالاختلاس، أنّ الكسرة تدل على الياء وتنوب عنها[7].

---

(١) حجة القراءات: ٣٥٩.

(٢) آل عمران/ ٧٥.

(٣) هو احمد بن يزيد أبو حسن الحلواني، إمام كبير عارف صدوق متقن ضابط، خصوصاً في رواية قالون ورواية هشام. له رحلات إلى ائمة القراءة في مكة والمدينة و الشام والعراق توفي سنة ٢٥٠ هـ (انظر: غاية النهاية في طبقات القرّاء؛ ابن الجزري: ١/ ١٤٩).

(٤) هو هنا الإتيان بالحركة دون مد، انظر (اتحاف فضلاء البشر: ٣٥).

(٥) حجة القراءات؛ ابن زنجلة: ١٦٧، وانظر روح المعاني؛ الألوسي البغدادي: ١٢/ ٢٣٠.

(٦) التيسير في القراءات، أبو عمرو الداني: ٧٤.

(٧) حجة القراءات: ١٦٧.

وقد ذكر العكبري خمس قراءات لـ (يؤدِّه): إحداهما كسر الهاء وصلتها بياء في اللفظ، والثانية كسر الهاء من غير ياء اكتفى بالكسرة عن الياء لدلالتها عليها، ولأن الأصل أنْ لا يزاد على الهاء شيء كبقية الضمائر، والثالثة : إسكان الهاء ، وذلك أنه أجرى الوصل مجرى الوقف وهو ضعيف، وحق هاء الضمير الحركة، وإنّما تُسكن هاء السكت، والرابعة : ضم الهاء وصلتها بواو في اللفظ على تبين الهاء المضمومة بالواو؛ لأنّها من جنس الصفة كما بُينت المكسورة بالياء، والخامسة ضم الهاء من غير واو لدلالة الضمة عليها، ولأنّه الأصل[1].

إذن فهو يرى، أن الأصل في الضمائر أنّها تُحرّك بحركات قصيرة لا بحركات طويلة، ويذهب مكي إلى أن ترك الحذف في الهاء هو المستعمل الفاشي، وذلك لضعف الهاء وخفائها، لأنهم زادوا على الهاء حرفاً للتقوية ، وهي متحركة[2].

فالأصل فيها بالياء (يؤدِّ هي)، فحذفت الياء الأخيرة لسكونها، كونها في موضع جزم، فاجتزأ القارئ بالكسرة فيها.

ويمكن توضيح ذلك بالمخطط الصوتي الآتي:

yu>addihī	<	yu>addihi
الأصل بالإشباع		(اجتزاء القارئ بالكسرة القصيرة عن الكسرة الطويلة للمخالفة وتحقيق السهولة والتيسير)

ومن أمثلة الاجتزاء بالكسرة عن الياء، ما جاء في قوله تعالى: ﴿اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهِ إِلَيْهِمْ﴾[3]، فقد قرأ أبو عمرو وعاصم وحمزة: «فألقِهْ إليهم» بإسكان الهاء وقرأ الحلواني بالاختلاس، وقرأ بقية السبعة بالإشباع[4].

---

(١) إملاء ما مَنّ به الرحمن؛ العكبري: ١٤٠.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات؛ مكي: ١/ ٣٥٠.

(٣) النمل/ ٢٨.

(٤) حجة القراءات؛ ابن زنجلة: ٥٢٨، وانظر: التيسير في القراءات؛ أبو عمرو الداني: ١٣٦.

ويعلل ابن زنجلة قراءة من قرأ بالإختلاس، على أنّ الكسرة تدل على الياء وتنوب عنها[1]، في حين وجّه مكي هذه القراءة، بالإختلاس، على أنّ الأصل هو: (القيهي)، فَحُذفت الياء الأخيرة لسكونها وسكون الياء التي قبل الهاء[2]، واجتزأ القارئ بالكسرة منها، ويُوضح ذلك بالمخطط الصوتي الآتي:

فَألقِهي		فَألقِهِ
fa/>al/ḳi/hī	<	fa/>al/ḳi/hi
الأصل بالإشباع		اجتزاء القارئ بالكسرة القصيرة (i) عن الكسرة الطويلة (ī) للمخالفة وتحقيق السهولة

(١) حجة القراءات: ١٦٧.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات؛ مكي: ٢/١٥٩ و ١٦٠.

الفصل الثالث
قضايا الهمز

الهمزة صوت حنجري انفجاري، وقد ذكر سيبويه أنّ مخرجه من أقصى الحلق[1]، وصوت الهمزة من أصعب الأصوات نطقاً، ومبرر ذلك الجهد المبذول في نطق هذا الصوت، حيثُ ينتج عن طريق انغلاق الوترين الصوتيين انغلاقاً تاماً فيُحصر الهواء وراءهما، فيزداد الضغط عليهما مما يؤدي إلى انفراجهما بصورة مفاجئة، فيكون الانفجار الناتج هو صوت الهمزة[2]. وبهذا فلا بد لنطق الهمزة من أربع مراحل[3]:

الأولى: وتُسمى مرحلة الإغلاق، وفيها يتم إغلاق الوترين الصوتين، إغلاقاً تاماً.

الثانية: وتمسى مرحلة الحجز، وفيها يتم حجز الهواء المندفع من الرئتين خلف الأوتار الصوتية.

الثالثة: وتسمى مرحلة الإطلاق ، وفيها ينطلق الهواء المحبوس خلف الأوتار الصوتية.

الرابعة: مرحلة ما بعد الإطلاق وفيها يظهر صوت الهمزة المحققة.

إذن، فالهمزة صوت حنجري شديد، إلا أن علماء اللغة القدامى والمحدثين قد اختلفوا في وصفهم لهذا الصوت، فقد وصفه سيبويه بأنه حرف شديد مجهور، وتبعه في ذلك كثير من علماء العربية القدامى[4]، أمّا علماء الأصوات المحدثون فيرى معظمهم أنّه صوت حنجري شديد مهموس ، لأن الوترين الصوتيين معه يغلقان تماماً ، فلا يحدث فيهما اهتزاز حتى يعتبر الصوت مجهوراً[5]. في حين ذهب بعضهم إلى أنه ليس بالمجهور ولا بالمهموس، لأن «وضع الأوتار الصوتية حال النطق بها لا يسمح بالقول

---

(١) الكتاب، سيبويه: ٤/ ٤٣٣.

(٢) انظر: علم الصوتيات: ٩٣، ومناهج البحث في اللغة، تمام حسان: ١٢٥، والمنهج الصوتي؛ عبدالصبور شاهين: /٢٨.

(٣) النظام اللغوي للهجة الصفاوية، يحيى عبابنة: ٤١.

(٤) الكتاب؛ سيبويه: ٤/ ٤٣٣ وانظر؛ الخصائص؛ ابن جني: ٣/ ١٢٦.

(٥) مشكلة الهمزة؛ شوقي النجار: ١٢، والمدخل إلى علم اللغة؛ رمضان عبدالتواب: ٥٦، وفقه اللغات السامية؛ كارل بروكلمان: ٣٩، ٤٠.

بوجود ما يسمى بالجهر أو ما يسمى بالهمس»[1]، وقد ردّ على هذا الرأي عبدالرحمن أيوب في كتابه أصوات اللغة، بقوله: «.. يقرر الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه «الأصوات اللغوية» أن الهمزة صوت لا هو بالمجهور ولا هو بالمهموس، وبالرجوع لتعريف الدكتور أنيس للجهر والهمس في الكتاب نفسه نجد أنه يصف المجهور بأنه صوت موسيقي، يحدث من إهتزاز الوترين الصوتيين إهتزازاً منظماً. ويصف الصوت المهموس بأنه الصوت الذي لا يهتز معه الوتران الصوتيان. ومعنى هذا أن الأوتار الصوتية، إما أن تتذبذب فيحدث الجهر أو لا تتذبذب فيحدث الهمس، ولا ثالث لهاتين الإمكانتين، ومن ثم فإن وصف الدكتور أنيس للهمزة، بأنها ليست مجهورة ولا مهموسة، وصف غير دقيق[2].

ولما كان صوت الهمزة معقد التركيب ويحتاج إلى جهد كبير في نطقه، حاولت كثير من اللغات السامية، ومنها العربية إلى إجراء كثير من التغيرات عليه[3]، مما أدى إلى إيراد هذا الصوت بصور مختلفة، فتارة يأتي مخففاً، وهي ما أطلق عليها القدماء (همزة بين بين)، أي بين الهمزة وبين صوت اللين[4]، وتارة تستبدل بصوتٍ آخر كالألف أو الياء أو الواو نحو مير بدلاً من مئر[5].

ولعل ما سبق يفسر اختلاف القدماء والمحدثين حول صفة الجهر والهمس لهذا الصوت، ومن التغيرات التي تطرأ على صوت الهمزة وفقاً للدراسات العربية القديمة التي بحثت القراءات القرآنية هي:

- الإبدال.
- الحذف.
- الإقحام.

---

(١) علم اللغة العام (الأصوات اللغوية)؛ كمال بشر: /١٤٣.

(٢) أصوات اللغة: ١٨٣، وانظر الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس: ٧٢.

(٣) النظام اللغوي للهجة الصفاوية، يحيى عبابنة: /١٦٧.

(٤) الكتاب، سيبويه: ٣/٢٥٣، والأصول في النحو، ابن السراج: ٢/٤٠١ والمقتضب؛ المبرد: ١/١٥٥ و ١٥٦.

(٥) الكتاب، سيبويه: ٣/٥٤١، والأصول في النحو، ابن السراج: ٢/٣٩٨، ٣٩٩ والخصائص: ٣/٥١ وشرح الشافية: ٣/٣٢.

تسهيل الهمزة:

وفي هذا النوع من الهمزة، يتم تسهيل الهمزة وحذفها بطريقتين:

الأولى: حذف الهمزة دون تعويض.

الثانية: حذف الهمزة والتعويض عنها.

حذف الهمزة دون تعويض:

وفي هذا النوع من الحذف لا يطرأ تغير في بنية الكلمة، سوى سقوط صوت الهمزة فقط، سواء كانت في أول الكلمة أو في وسطها، وقد أورد ابن زنجلة في كتابه أمثلة توضّح ذلك ، منها:

ما جاء في قوله تعالى: ﴿...وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾[1] فقد قرأ نافع: «بعذابٍ بِيْسٍ» بغير همز، لفعْل من البؤس[2]. ويفسر ابن زنجلة ذلك بأنّه ترك الهمزة، فأُبدلت الياء من الهمزة لثقل الهمزة، لأن الياء أخفُّ منه[3].

ويفسر الكسائي هذه القراءة (بِيْسٍ) على أنّ الأصل فيها (بيئس) فخفف الهمزة، فالتقت ياآن فحذفت إحدهما وكسر أوله، وذهب. إلى أنّه من الممكن أن تكون على وزن فَعِل فكسر أوله إتباعاً ثم حذفت الكسرة[4]. غير أن ابن جني كان تفسيره أقرب

---

(١) الأعراف/ ١٦٥.

(٢) حجة القراءات ؛ ابن زنجلة: / ٣٠٠ وانظر: النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٠٥ واتحاف فضلاء البشر: الدمياطي: ٢٣٢، ويذكر ابن خالويه في الحجة أن لـ (بئس)، خمس قراءات مشهورة، وجميعها مستعملة، وهي (بئيس) بالهمزة على وزن (فعِل) و (بِئس) بإثبات الهمز وحذف الياء على وزن (فَعِل) و (بِيس) بكسر الياء وفتحها من غير همز و «بَيْأس» بفتح الباء وإسكان الياء، وهمزه مفتوحة على وزن (فَيْعل)، (انظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: / ١٦٦، والمحتسب؛ ابن جني: ١/ ٢٦٥.

(٣) حجة القراءات؛ ابن زنجلة: ٣٠٠.

(٤) البحر المحيط: ٤/ ٤١٢.

إلى الفهم اللغوي الحديث، إذ إنّه يرى أنّه أراد (بَئِس)، فخفف الهمزة فصارت بين بين، أي بين الهمزة والياء، فلما قاربت الياء ثقلت فيها الكسرة فأسكنها طلباً للاستخفاف فصارت في اللفظ ياء[١].

ويمكن تفسير قراءة نافع (بيسٍ) بدون همز، بكسر الباء، على أنّه لجأ إلى التخلص من صوت الهمزة، لمّا يتطلبه من جهد عضلي كبير، إذ إنّ الأصل فيها هو (بئيس)، فاسقط الهمز مما أدّى إلى التقاء الحركتين (ai)، وهذا الوضع الصوتي ترفضه اللغة، لذا لجأ إلى مدّ صوت الكسرة، فنشأت شبه الحركة (y) ولتوضيح ذلك أكثر، نورد المخطط الصوتي الآتي:

بَيْسٍ < بَـ ـيِسٍ < بئيسٍ

baysin < ba*isin < ba>isin

إبدال الكسرة شبه الحركة (y) وتشكلت الحركة المزدوجة (ay) — بعد سقوط الهمزة التقت الحركتان (ai) — الأصل

أمّا بالنسبة لقراءة (بِيْسٍ) بكسر الباء، فالأصل فيها (ba>īsin) وقد حدثت المماثلة بين الفتحة والكسرة مع وجود فاصل الهمزة (تماثل مدبر كلي منفصل)، فصارت (bi>īsin) ، ثم حذفت الهمزة فصارت biīsin، فالتقت كسرة قصيرة مع كسرة طويلة فاندمجتا معاً مكونتين النمط الجديد bisin

bīsin < biisin < ba>īsin

اندماج الحركتين (ii) مكونتا (ī) — مماثلة مدبرة كلية منفصلة

ونلاحظ مما سبق أن القارئ فرّ من صوت الهمزة الذي يحتاج إلى جهد عضلي كبير لنطقه إلى الحركة المزدوجة (ay)، ولكنه في الوقت نفسه نجح في تقليل عدد المقاطع الصوتية من ثلاثة مقاطع قبل سقوط الهمزة إلى مقطعين بعد سقوطها[٢].

bī/sin < ba/>y/sin

مقطعان بعد سقوط الهمزة — ثلاثة مقاطع قبل سقوط الهمزة

---

(١) المحتسب: ١/٢٦٦.

(٢) توجيهات قراءة ، (نافع) خالد مساعفه (رسالة ماجستير): / ١٥.

وأمّا أبو علي الفارسي، فقد وجهها من وجهتين، الأولى: ذكر أن سيبويه سمع بعض العرب يقول(بَيْسٍ) فلا يحقق الهمزة[١]، أي أنها لغة من لغات العرب، والأُخرى أن (بِيسٍ) بكسر الباء وبفتحه، فعلٌ جعُل اسماً فَوصف به[٢].

ومن أمثلة حذف الهمزة دون التعويض عنها، قوله تعالى: ﴿... فأرْسِلهُ مَعِيَ رِدْءاً يُصَدِّقُنِى إِنّى أخَافُ أن يُكَذِّبُونِ﴾[٣]، فقد قرأ نافع (رِدَاً) بفتح الدال والتنوين من غير همز في حين قرأ باقي السبعة (ردْءاً) بالهمزة وإسكان الدال[٤]، وتقرأ بالقاء حركة الهمزة على الراء وحذفها[٥].

ويعلل ابن زنجلة قراءة نافع، على أن الأصل فيها «رِدْءاً»، فقام بتخفيف الهمزة ونقل حركة الهمزة إلى ما قبلها فصارت (رِداً) بتحريك الدال[٦]، اي ان المحذوف في هذه القراءةهو صوت الهمزة فقط.

في حين يوجه القرطبي هذه القراءة، على انّ (رِداً) يجوز أن يكون من قولهم: أردى على المائة، أي زاد عليها[٧]، وفي لسان العرب (الرِّدْءُ)[٨]: المُعين وهذا يؤكد احتمالية، هذا التوجيه حيث أن موسى عليه السلام أراد أخاه معيناً له، وزيادةً في التصديق.

أمّا توجيه ابن زنجلة (حذف الهمزة وإلقاء حركتها على الساكن قبلها، يمكن أن نقول فيه، إنّه تم حذف الهمزة وبقيت حركتها على النحو الآتي:

---

(١) الحجة: ٤/١٠١، ويُنظر لسان العرب (بيس): ٦/٣٢.

(٢) الحجة: ٤/١٠٠.

(٣) القصص/ ٣٤

(٤) حجة القراءات؛ ابن زنجلة: ٥٤٥، وانظر: الحجة للقرّاء السبع، أبو علي الفارسي: ٥/ ٤٢٠ وجوامع الجامع في تفسير القرآن المجيد، الطبرسي: ٢/ ٢٠٦.

(٥) إملاء ما منّ به الرحمن؛ العكبري: ٢/ ١٧٨.

(٦) حجة القراءات: ٥٤٥.

(٧) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي: ١٣/ ٢٨٦.

(٨) لسان العرب مادة (ردأ): ١/ ٨٥.

رِدْءاً > رِداً

rid>an ridan

الأصل حذف الهمزة وبقاء حركتها

ومن حذف الهمزة دون تعويض ما جاء في قوله تعالى: ﴿ءَامِنتُم من في السمآءِ أنْ يَخْسِفَ بكُمُ الأرضَ فإذا هي تمورُ﴾[1]، فقد ذهب نافع وابن كثير وأبو عمرو إلى همز الأولى والنحو بالثانية نحو الألف[2].

ويفسر ابن زنجلة ذلك، بأنّ حجة القرّاء، أنّ العرب تستثقل الهمزة الواحدة فتخففها في أخف أحوالها وهي ساكنة نحو (كاس) فتقلب الهمزة ألفاً، فإذا كانت تخفف وحدها، فأنْ تخفف ومعها مثلها أولى[3].

ويوجه مكي هذه القراءة بشيء من التفصيل، فيرى أنّه حقق الهمزة الأولى وجعل الثانية بين الهمزة والألف فيمد الساكن الذي بعد همزة بين بين، إلا أنّه منكر عليه مدّ الساكن هنا، لأن ما بعد الهمزة متحرك، ويخلص إلى نتيجة أن المدّ هنا من منظور طرق الباب على وتيرة واحدة أي قياساً على ما شابهه[4].

ويمكن تفسير ما حدث صوتياً، أنّ الأصل فيها (أأنتم) فاجتمعت همزتان مفتوحتان، والعرب تحاول التخلص من الهمزة الواحدة، فكيف بالهمزتين، فاتخذ القرّاء طرقاً عدة للتخلص من الهمز[5]، ومنها ما سنبينه هنا، حيث أنّ القارئ قام بإسقاط الهمزة الثانية، فالتقت الحركتان (aa) ثم دُمجت الحركتان القصيرتان لإنشاء حركة طويلة (ā) وذلك كما يأتي:

---

(١) الملك/١٦، وتأتي (ءامنتم) في الأعراف/١٢٣.

(٢) حجة القراءات، ابن زنجلة: /٩١وانظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: /٣٥٠.

(٣) حجة القراءات؛ ابن زنجلة: ٩١.

(٤) الكشف عن وجوه القراءات؛ مكي: ٢/٣٢٨.

(٥) انظر، علل اختلاف القرّاء في اجتماع الهمزتين، الكشف: ١/ ٧٠-٧٦.

الأصل		إسقاط الهمزة والتقاء الحركتين (aa)		اندماج الحركتين لإنشاء حركة طويلة (ā)
أأمنتم	>	أ َمنتم	>	آمنتم
>a>amintum		>aamintum		>āmintum

وما ينطبق على (أأمنتم) ينطبق على غيرها من الصيغ التي تبدأ بهمزتين مفتوحتين نحو (أأنذرتهم)[1]، (أأنت)[2]، (أأذهبتم)[3]، (أألهتنا)[4]. . .، وغيرها من الصيغ التي تحتوي على السياق الصوتي نفسه.

حذف الهمزة والتعويض عنها

أورد ابن زنجلة في كتابه أمثلة توضّح حذف الهمزة والتعويض عنها بإحدى الطرق التالية:

-حذف الهمزة والتعويض عنها بالتشديد:

ومن المواضع التي تبين هذا النوع من الحذف؛ ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أهلكْنَا قَبْلَهُم مِنْ قَرنٍ هُمْ أحسَنُ أثاثاً ورِءْياً﴾[5]، فقد قرأ نافع وابن عامر: «أحسَنُ أثاثاً وريّاً» بالتشديد[6].

وفسر ابن زنجلة قراءة من يقرأ بدون همز، وله حجتان في ذلك: إحداهما، أن يكون أراد الهمزة فترك، كما قرؤوا «خير البريّة»، والأصل (رئْياً) بالهمزة، ثم تُركت

---

(١) البقرة/٦.

(٢) المائدة/١١٦.

(٣) الأحقاف/٢٠.

(٤) الزخرف/٥٧ و ٥٨.

(٥) مريم/٧٤.

(٦) حجة القراءات؛ ابن زنجلة: /٤٤٦، والسبعة في القراءات ، ابن مجاهد: ٤١١ و ٤١٢.

الهمزة فصارت ياءً مثل (ذيب) إذا تُركَتْ الهمزة، ثم أُدغمت الياء في الياء فصارت (ريّاً) مشدداً. والثانية: أن تأخذه من (الريّ) وهو امتلاء الشباب، أي أنّ منظرهم مرتوٍ من النعمة كأنّ النعيم بيّن فيهم[1]. وهو رأي مقبول في توجيه القراءة.

في حين فسرها أبو علي الفارسي على أنها نوع من المماثلة، إذ يرى أن الهمزة وقعت بعد حرفٍ مكسور، لذلك أُبدلت ياء ساكنة، فوقعت قبل حرفٍ مثلها فأدغمت فيه[2].

وبالنسبة لما ذهب إليه أبو علي الفارسي من إبدال الهمزة ياءً، فهذا غير مقبول، لأنّه ليس هناك مسوغات، تسوغ إبدال الهمزة ياءً، بسبب ما بين الصوتين من تباعد ولكنّه حذف وتعويض.

لذا فقد بقي احتمال ترك الهمزة هو الأقرب، ويمكن توضيح ذلك بأنّ الأصل فيها هو (ورِئيًا)، ثم أسقط الهمزة مما أدّى إلى حدوث فجوة في بنية الصيغة، ثم التعويض عنها عن طريق التشديد. وذلك على النحو الآتي:

وَرِئياً	>	وَرِـ يَاً	>	وريّاً
wari>iyan		wari*iyan		wariyyan
الأصل		بعد سقوط الهمزة		(التعويض عن سقوط الهمزة بالتشديد وحذف الكسرة)

حذف الهمزة والتعويض بإشباع الحركة:

ومن أمثلة حذف الهمزة والتعويض عنها بإشباع الحركة، ما جاء في قوله تعالى: ﴿وأخَافُ أنْ يأكُلَهُ الذئبُ وأنتُمْ عَنْهُ غافلُونَ﴾[3]، فقد قرأ أبو عمرو والكسائي وورش

---

(١) حجة القراءات: ٤٤٦ و ٤٤٧.

(٢) الحجة للقرّاء: ٥/ ٢١٠.

(٣) يوسف/ ١٣.

عن نافع: «الذيبُ» بغير همز[1].

لم يُعلل ابن زنجلة هذه القراءة، فقد اكتفى بذكر أن الأصل فيها الهمزة، لأنّه مأخوذ من (تذاءبت الريح)، إذا أتت من كل ناحية[2]، وهذا ما ذهب إليه العكبري في كتابه (إملاء ما من به الرحمن)، إلا أنّه أضاف، أنّه يقرأ بالياء على التخفيف[3].

ويذكر ابن النحاس توجيهاً لهذه القراءة بشيء من التفصيل، إذ يقول: «الذئبُ مهموز، لأنّه يجيء من كل وجه، و(الذّيب) بغير همز، لمّا كانت الهمزة ساكنة وقبلها كسرة خُففت فصارت ياءاً»[4]، ويبدو من كلامه ، أنه يقصد أنّ هناك مماثلة بين الكسرة والهمزة فُقلبت الهمزة ياء، وهذا الرأي غير مقنع ، لأنّه لا يوجد أدنى تقارب بين الياء والهمزة، كما ذكرنا سابقاً.

ويمكن تحليل ما حدث ، أنّ القارئ قام بإسقاط الهمزة، مما أدىّ إلى حدوث فجوة في بنية الكلمة ، ثم عوّض عن ذلك الحذف، بإشباع الحركة القصيرة(i)، ممّا أدّى إلى نشوء الحركة الطويلة (Ī)، والمخطط يوضّح ذلك:

الذّئْبُ	>	الذّـ×ـبُ	>	الذّيبُ
>addi>bu		>addi*bu		>addību
(الأصل)		(بعد سقوط الهمزة)		(حذف الهمزة وإشباع الحركة القصيرة (i) فنشأت الحركة (Ī) من الإشباع

ومن أمثلة حذف الهمزة والتعويض عنها بإشباع الحركة: ما ورد في قوله تعالى: ﴿الذينَ يُؤْمِنُونَ بالغيبِ وَيقيمُونَ الصَّلاةَ﴾[5]، حيث قرأ أبو عمرو وورش عن نافع

(١) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٣٥٧، الحجة ؛ الفارسي: ٤/٤٠٧ و ٤٠٨.

(٢) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٣٥٧.

(٣) إملاء ما منَّ به الرحمن، العكبري: ٢/٥٠.

(٤) إعراب القرآن؛ النحاس: ٢/٣١٨.

(٥) البقرة/٣.

«يومنون» بغير همز، وكذلك «ياكلون»[1] و «يامرون»[2][3].

ويعلل ابن زنجلة هذه القراءة، أن الحجة في ذلك، هي ثقل الهمزة وبعد مخرجها وما فيها من المشقة، فطلب من تخفيفها ما لم يُطلب من تخفيف ما سواها[4].

وذهب ابن خالويه المذهب نفسه، فيقول: «والحجة لمن تركه (أي الهمز): أنّه نحا التخفيف، فادرج اللفظ، وسهّل ذلك عليه سُكونها وبُعْد مَخْرجها[5].

ويمكن تفسير ذلك صوتياً، بانّ القارئ عندما حذف الهمزة من (يُؤْمِنُونَ)، إدّى ذلك إلى حدوث فجوة في بنية الكلمة yu*minūna وهذه الفجوة تخل ببنية الكلمة، ممّا دفعه إلى إشباع نواة المقطع الصوتي (yu) فاصبحت yūminūna ، والمخطط الصوتي الآتي يوضّح ذلك

يُؤمِنُون	يُـ مِنُونَ	يُومِنُونَ
yu>minūna	yu*minūna	yūminūna
الأصل	بعد سقوط الهمزة	إشباع الحركة (u) فنشأت الضمة الطويلة (ū)

حذف الهمزة والتعويض عن طريق انزلاق شبه الحركة:

ومن أمثلة ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿إنّكم لتأتُونَ الرجالَ﴾[6]، فقد قرأ ابن

---

(١) البقرة/ ٢٧٥.

(٢) النمل/ ٥٠.

(٣) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٨٤، وانظر: الحجة؛ الفارسي: ١/ ٢١٤ والبحر المحيط: ١/ ٤.

(٤) حجة القراءات/ ٨٤.

(٥) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ٦٤، (لأن مخرج الهمزة المحققة من المزمار نفسه، إذ عند النطق بالهمزة تنطبق فتحة المزمار انطباقاً تماماً، فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق، ثم تنفرج فتحة المزمار فجأة، فيُسمعُ صوت انفجار، هو ما نعبر عنه بالهمزة. والنطق بالهمزة عملية تحتاج إلى جهد عضلي مما يجعل الهمزة أشد الأصوات. (الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس: ٧٧).

(٦) الأعراف: /٨١.

كثير: ﴿أينكم﴾ بهمزة واحدة غير مطولة[1].

ويفسر ابن زنجلة هذه القراءة على أنّه تم تحقيق الأولى وتخفيف الثانية...، إذ إنّ الأصل هو (إنّكم)، ثم دخلت همزة الاستفهام فصارت (أئنكم)، ثم لين الثانية، فصارت «أيّنكم»[2].

ويذكر ابن الجزري أن القرّاء اختلفوا في اجتماع الهمزتين، إذا كانت الثانية مكسورة، فمنهم من حقق، ومنهم من سهلها (بين بين)، أي بين الهمزة والياء، كما في (ائنكم)[3]. إلا أنّ المصطلح الذي ذكره ابن الجزري (بين بين) ليس صواباً، فليس هناك مايسمى بهمزة بين بين، وإنّما ما حدث ، هو حذف الهمزة مع بقاء حركتها، وذلك أدّى إلى التقاء حركتين، وهذا غير مقبول في النظام المقطعي وهذا ما دفع القدامى للقول بأن الهمزة مسهلة (بين بين).

ويمكن توضيح ما حصل صوتياً، انّ الأصل فيها (أإنكم)، فالتقت همزتان، وهذا ما دفع القارئ للتخلص من إحدى الهمزتين من أجل التخفيف، إذ يصعب نطقها متتابعتين، فقام بإسقاط الهمزة الثانية مع بقاء حركتها، فأدّى ذلك إلى التقاء حركتين (ai)، وهذا -كما ذكرنا سابقاً- غير مقبول في النظام الصوتي للغة العربية، لذا انزلقت شبه الحركة (y) للفصل بين الحركتين، ويمكن تلخيص ما حدث بالكتابة الصوتية الآتية.

أإنكم	>	أـِ نكم	>	اينكم
>a>innakum		>a*innakum		>ayinnakum
التقاء الهمزتين		حذف الهمزة مع بقاء حركتها		(انزلاق شبه الحركة (y) للفصل بين الحركتين)

---

(١) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٢٨٨، وانظر: الكشف عن وجوه القراءات، مكي بن أبي طالب: ١/ ٤٦٨.

(٢) حجة القراءات: ٢٨٨.

(٣) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ١/ ٢٨٨.

ومثلها ما جاء في قوله تعالى: ﴿أئنك لأنتَ يوسفُ﴾[1]، حيث قرأ نافع وأبو عمرو «قالوا آنّك» بهمزة مطوّلة[2].

وفسر ابن زنجلة ذلك، على أنَّ الأصل فيها (أإنك)، بهمزتين، ثم أدخلوا بينهما ألفاً، ليبعدوا المثل عن المثل، ثم لينوا الثانية، فصارت (آنّك) بهمزة واحدة مطوّلة[3].

ويمكن توضيح ذلك بالكتابة الصوتية:

أإنّك	>	أنّك	>	آنّك
>a>innaka		>annaka		>ānnaka
التقاء الهمزتين		(حذف الهمزة مع حركتها)		(مطل الحركة للتعويض عن الهمزة المحذوفة)

ومن أمثلة حذف الهمزة والتعويض عنها بانزلاق شبه الحركة، ما جاء في قوله تعالى: ﴿ءَإلهٌ مع الله﴾[4]، فقد قرأ نافع وأبو عمرو: «آيلهٌ مع اللّه» بهمزة واحدة مطوّلة، وقرأ ورش وابن كثير «أيلهُ» بهمزة واحدة من غير مد[5].

ويفسر ابن زنجلة ذلك، بأنّ من قرأ بهمزة واحدة مطولة، أنّ الأصل فيها (إله)، ثم دخلت همزة الاستفهام فصارت (أإله)، فاستثقل الجمع بين الهمزتين، أدخل بينهما ألفاً ليبعد هذه من هذه، ثم لين الهمزة الثانية، ومن قرأ بهمزة واحدة من غير مد، فإنّه حقق الأولى وخفف الثانية، لم يدخل بينهما ألفاً[6].

ويمكننا تفسير ذلك صوتياً، فمن قرأ بهمزة واحدة مطولة، فإنّ الأصل فيها (أإله)،

(١) يوسف/ ٩٠.

(٢) حجة القراءات: ٣٦٣.

(٣) حجة القراءات: ٣٦٣.

(٤) النمل/ ٦٠ و ٦٤.

(٥) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٥٣٣ و ٥٣٤.

(٦) حجة القراءات: ٥٣٣ و ٥٣٤.

فالتقت همزتان: أحدهما مفتوحة والأخرى مكسورة (>a>ilahun) (>a>i)، ثم أسقط الهمزة الثانية دون حركتها، مما أدّى إلى التقاء حركتين (ai)، وهذا غير مقبول في النظام المقطعي أ ِلهٌ >a*ilahun، فعمد إلى إشباع حركة الهمزة الأولى ، آالهٌ >ailahun، ثم انزلاق شبه الحركة للفصل بين الحركتين آيلهٌ >ayilahun.

ومَنْ قرأ بهمزة واحدة غير مطوّلة، فإنّه لم يشبع حركة الهمزة الأولى، واكتفى بانزلاق شبه الحركة، وهذا ما أطلقوا عليه «الفصل».

- إقحام الهمزة:

من المعروف أن العرب يميلون إلى التخلص من الهمزة، وذلك لأسباب سابقة الذكر، إلا أننا نجد ظاهرة تخالف المألوف، وهي همز كلمات لم تكن في الأصل مهموزة، وهذا ما أُطلق عليه الهمزة المقحمة.

فالهمزة المقحمة هي الهمزة التي لا تكون موجودة في البنى العميقة لبعض الأنماط التي وصلت إلينا مهموزة في بعض الاستعمالات اللغوية، على الرغم من خلو بُناها العميقة من وجود الهمزة[1].

ويعود نشوء الهمزة المقحمة لأسباب عديدة نذكر منها ما ينطبق ومادة دراستنا.

- الهمز الناشئ عن تقصير الحركة.

- الهمز الناشئ عن التوهم.

- الهمز الناشئ عن التخلص من الحركات المزدوجة.

-الهمز الناشئ عن تقصير الحركة:

ومن أمثلة ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿وكشفت عن ساقيها﴾[2]، فقد قرأ القواس: «عن سأقيها» بالهمزة، وقرأ الباقون بترك الهمز[3].

ويفسر ابن زنجلة ذلك أنها مثل : (كاس وياس وساق)، والعرب تهمز ما لا يُهمز تشبيها بما يُهمز، فـ (كاس وياس وساق) وزنها واحد يشبّه بعضها ببعض، الا ترى أن العرب تقول: (حلّأتُ السويق)، والأصل: (حلّيْت) تشبيها بـ (حلّاتُ الإنسان عن المال والإبل)[4].

---

(١) الهمزة المقحمة، يحيى عبابنة، (بحث غير منشور).

(٢) النمل/ ٤٤.

(٣) حجة القراءات: ٥٣٠، وانظر: اتحاف فضلاء البشر: ٢/ ٣٢٩.

(٤) حجة القراءات: ٥٣٠.

ويذهب ابن خالويه إلى أنّ لهذه القراءة وجهين:

أحدهما: أن العرب تشبّه ما لا يهمز بما يهمز، فتهمز تشبيهاً به كقولهم حلّأت السويق، وإنما أصله في قولهم: حلّأت الإبل عن الحوض، إذا منعتها من الشرب.

والثاني: أن العرب تبدل من الهمز حروف المد واللين، فأبدل ابن كثير من حروف المدّ واللين همزة تشبيهاً بذلك[1].

ويظهر من كلام ابن زنجلة وابن خالويه، أنهما متفقان على أن سبب الهمز هنا، هو من باب القياس الخاطئ، ويضيف ابن خالويه سبباً آخر، وهو إبدال حروف المد واللين همز.

إلا أننا نوجهها من وجهة صوتية أخرى، وهي أنها من باب تقصير الحركة، حيثُ يتم تقصير الحركة الطويلة إلى حركة قصيرة على النحو الآتي:

ساقيها	>	سَـ قيها	>	سأقيها
sā/ḳay/hā		sa/ḳay/hā		sa>/ḳay/hā
الأصل غير مهموز		تقصير الحركة		التعويض عن طريق إقحام الهمزة

وبالنظر إلى الصيغ السابقة، نرى أن المقطع الأول تحول من مقطع طويل مفتوح (sā) إلى مقطع قصير مفتوح (sa)، وهذا التغير أحدث فجوة صوتية في بنية الكلمة، ممّا اضطرنا إلى إغلاق المقطع المفتوح عن طريق إقحام الهمزة ليصبح مقطعاً قصيراً مغلقاً، وهذا يؤدي إلى توليد صيغ جديدة في الاستعمال اللغوي.

الهمز الناتج عن التوهم:

ومن أمثلة الهمز الناتج عن التوهم أو ما يسمى بالقياس الخاطئ، ما جاء في قوله تعالى: ﴿كأنها كوكبٌ دُريٌّ﴾[2]، فقد قرأ حمزة وأبو بكر: «دُرِّيءٌ» بضم الدال مهموزاً

---

(١) الحجة، ابن خالويه: ٢٧٢، والسبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٥٥٣.

(٢) النور/ ٣٥.

وقرأ أبو عمرو والكسائي: «دِرِّيءُ» مهموزاً بكسر الدال[1].

ويوجه ابن زنجلة هاتين القراءتين توجيهاً دلالياً ، فيرى أن «دُرِّيٌ» بضم الدال مهموزاً «فُعيّلاً» من الدرء وهو الدفع، «دِرِّيءُ» بكسر الدال: «فعيّلاً» من الدرء مثل (السِكيِّر والفِسيِّق» والمعنى أن الخفاء يدفع عنه لتلألئه في ظهوره، فلم يخف كما خفي نحو السهُا[2].

ويورد في معرض حديثه أقوالاً لبعض العلماء، منها قول الكسائي: «الكوكب دريء» أي مضيء، تقول: «درأ النجم يدرأ درءاً إذا أضاء»، وقول عمرو: «أخذوه من درأت النجوم إذا اندفعت»[3]، وقد ذهب ابن خالويه إلى ما ذهب إليه ابن زنجلة، حيثُ قام بتوجيه هذه القراءة توجيهاً دلالياً[4].

وبالعودة للسان العرب[5]، نجد أن، درأ الكوكب كأنه رجم به الشيطان فدفعه ... والدريُّ الكوكبُ المنقض يدرأ على الشيطان، وأنشد لأوس بن حجر يصف ثوراً وحشياً:

فانقضَّ كالدِّرِّيءِ يَتبَعُهُ   نَقْعُ يثوبُ تَخَالُهُ طُنُبَا[6]

فالمعاني متقاربة سواء أكان من الدفع أم الضوء أم غيرها، وإنْ كان هذا التوجيه محتملاً، فإنّه يمكننا أن نوجهها توجيهاً صوتياً، على أنّ اللغة تميلُ إلى همز بعض الصيغ، قياساً على صيغ مشابهة لها، مثل شيء وجريء[7].

دَرِّيٌّ > دريءٌ

darriyyun darrī>un

---

(1) حجة القراءات؛ ابن زنجلة: ٤٩٩ و ٥٠٠ وانظر مختصر شواذ القرآن، ابن خالويه: ١٠٢.

(2) السهُا:كوكبٌ خفي يمتحن الناس به أبصارهم.

(3) حجة القراءات؛ ابن زنجلة: ٤٩٩ و ٥٠٠.

(4) الحجة في القراءات السبع؛ ابن خالويه: ٢٦٢.

(5) لسان العرب؛ مادة (درا).

(6) ديوان أوس بن حجر: ٣ برواية (يثورُ).

(7) انظر: الهمزة المقحمة، د. يحيى عبابنة.

الهمز الناتج عن التخلص من الحركة المزدوجة.

ومن أمثلة ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وقالوا ءامنّا به وأنّى لهم التناوش من مكان بعيد﴾[1]، فقد قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي : «وأنّى لهم التناؤش» بالهمز[2].

ويُفسر ابن زنجلة هذه القراءة تفسيراً دلالياً، فذكر أن حجة من همز، أنّها من (ناشت)، وهو بُعد المطلب، ويجوز أن تكون من «التناوش»، فهمزوا الواو لأن الواو مضمومة، وكل واو مضمومة ضمتها لازمة، إنْ شئت أبدلت منها همزة، وإن شئت لم تبدل ، مثل : ﴿وإذا الرُسُل أُقِتَتْ﴾[3][4]، وهذا ما ذهب إليه مكي في الكشف[5].

ونرى هنا أنّ ابن زنجلة يفرض قاعدة عامة، وهي أن كل واو مضمومة يمكننا إبدالها همزة أو لا، ولكن هذا الرأي مرفوض تماماً، لأنّه لا يوجد تقارب بين الهمزة والواو يُمكننا من إبدال أحدهما مكان الآخر.

لذا فنحن نوجّه هذه القراءة من بابٍ آخر، إذ إنّه حدث حذف لشبه الحركة (w)، من تناوش (tanāwuš)، وذلك لصعوبة نطق الحركة المزدوجة (wu)، مما أدّى إلى التقاء الفتحة مع الضمة (āu) - (tanāuš)، وهذا الوضع الصوتي يرفضه النظام المقطعي للغة العربية، إذ لا يجوز التقاء حركتين، فكان الحل الوحيد للتخلص من هذا الوضع الصوتي، هو إقحام الهمز للفصل بين الحركتين، وهذا ما أدّى إلى تولّد صيغة جديدة، يمكننا استعمالها في الواقع الفعلي للغة:

---

(١) سبأ/ ٥٢.

(٢) حجة القراءات: ١/ ٥٩١ وانظر: السبعة في القراءات ؛ ابن مجاهد: ٥٣٠، والكشف عن وجوه القراءات؛ مكي: ٢/ ٢٠٨.

(٣) المراسلات: ١١.

(٤) حجة القراءات، ابن زنجلة ٥٩١.

(٥) انظر: الكشف عن وجوه القراءات؛ مكي: ٢/ ٢٠٨.

ونورد المخطط الصوتي الآتي للتوضيح:

tanāwuš > tanā*uš > tanā>uš

الأصل (غير مهموز) (حذف شبه الحركة من الحركة المزدوجة) (wu) والتقاء الحركتين التعويض عن المحذوف بالهمز للفصل بين الحركتين

وما ينطبق على التناؤش ينطبق على أُقتت الواردة في قوله تعالى: ﴿وإذا الرسلُ أُقِّتَتْ﴾[1]، فقد قرأ جمهور القرّاء «أُقّتَتْ» بالألف[2].

ويوجه ابن زنجلة القراءة بالألف، على أنّها إتباع خط المصحف، ومن همز فإنّه أبدلَ الهمزة من الواو لانضمام ما قبلها، وكلّ واو انضمت وكانت ضمتها لازمة، جاز أن تُبدل منها همزة، فتقول في (وجوه) ، أجوه[3].

وقد ذكرنا سابقاً أنّ هذا الافتراض مرفوض.

لذا يمكننا تفسير هذه القراءة على أن الأصل فيها هو «وقِتَتْ»، ودليل ذلك قراءة= أبي عمرو لها[4]، فقد استثقل القارئ نطق الحركة المزدوجة التي نواتها الضمة (wu)، مما دفعه إلى حذف شبه الحركة من أجل التخفيف فنتج عن ذلك أن بدأ المقطع بحركة، ونحن نعلم أنه لا يجوز ابتداء المقطع بحركة (uk)، لذا عُوضت الهمزة لتفادي ذلك الوضع الصوتي المرفوض:

والمخطط الصوتي يوضح ذلك:

wuḳkitat > uḳkitat > >uḳkitat

وُقِتَتْ ـُ قِّتَتْ أُقِّتَتْ

(الأصل) (حذف شبه الحركة) (إقحام الهمزة حتى لا يبدأ المقطع بصامت)

---

(١) المراسلات: ١١.

(٢) حجة القراءات؛ ابن زنجلة: ٧٤٣ وانظر السبعة في القراءات؛ ابن مجاهد:/ ٦٦٦.

(٣) حجة القراءات: ٧٤٣.

(٤) مختصر شواذ القرآن، ابن خالويه: / ١٣١.

ومن الأمثلة على الهمزة الناتجة من التخلص من الحركة المزدوجة، ما جاء في قوله تعالى: ﴿هو الذي جعل الشمس ضياءً﴾[١]، فقد قرأ ابن كثير في رواية القواس: (جعلَ الشمسَ ضِئاء) بهمزتين[٢].

ويفسر ابن زنجلة هذه القراءة ، أنّها قياساً على قوله تعالى: ﴿رئاء الناس﴾، وإنّ الأصل فيها (ضِواء)، فقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها -(أي فيه نوع من المماثلة، مماثلة مقبلة جزئية متصلة، وهي ما أطلق عليها علماء الصرف بالإعلال بالقلب)، فصارت ضياء كما هو في (ميزان وميقات)، ومن الممكن أن يكون (ضياء) مصدراً مثل (صيام) فالأصل فيها (صِوام) فقُلب الواو ياء[٣].

غير أن هذا التفسير لا يُجدي لمعرفة حقيقة الهمز، لذا لا بُدّ من تحليل صوتي آخر، هو أنّ (ضِياء) تحتوي على حركة مزدوجة صاعدة (yā) وهي من الحركات التي تميل العربية إلى تخفيفها، فحُذفت شبه الحركة (y) للتخفيف، فالتقت كسرة الضاد مع نواة الحركة المزدوجة (iā) ، وهذا الوضع مرفوض صوتياً، مما أدّى إلى إقحام الهمزة للفصل بين الحركتين وذلك على النحو الآتي:

ḍi>ā>an < ḍi*ā>an < ḍiyā>an

الأصل	حذف الهمزة والتقاء الحركتين (iā)	إقحام الهمزة للفصل بين الحركتين

ومن أمثلة الهمز الناتج عن حذف الحركة المزدوجة، ما جاء في قوله تعالى: ﴿وجدها تغربُ في عين حمئة﴾[٤]، فقد قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وأبو بكر: «في عين حامية»، أي حادة من الحرارة، في حين قرأ الباقون: «في عين حَمِئة»

---

(١) يونس/ ٥.

(٢) حجة القراءات: ٣٢٨، والحجة في القراءات السبع/ ١٨٠.

(٣) حجة القراءات: ٣٢٨.

(٤) الكهف/ ٨٦.

مهموزاً[١]، فالحمأة الطين المنتن المتغير اللون والطعم[٢].

ويفسر ابن زنجلة هذه القراءة على حجتهم في ذلك، ما رويَ في حديث ذي القرنين أنه رأى مغيب الشمس عند غروبها في ماء وطين، قال الشاعر:

«في عين ذي خُلُبٍ وثأطِ حَرْمَدِ»

فالخلب : الطين، والثأط الحمأة، والحرمد: الأسود.

ويتضح مما سبق أنه فسر هذه القراءة تفسيراً دلالياً، وهذا ما ذهب إليه مكي في الكشف ، ففسر القراءة أنها جاءت من معنى الطين والحمأة[٣].

وإن كان التفسير الدلالي السابق منطقياً، إلا أننا يمكننا توجيه هذه القراءة توجيهاً صوتياً، ذا علاقة بالمعنى اللغوي للكلمة، وهو أنه من (حَمِيَة)، ḥamiyatin، حيث تشكلت الحركة المزدوجة (ya)، ثم اسقطت اللغة شبه الحركة (y) - ḥami*atin، فالتقت حركتا الكسر والفتح (ia)، وهذا الوضع الصوتي غير مقبول في اللغة العربية، فقامت اللغة بالتعويض عن شبه الحركة بالهمز للفصل بين الحركتين (ia) وبالتالي التخلص من هذا الوضع ، وذلك على النحو الآتي:

حَمِيَة > حَمِـ ـَـه > حَمِئة

ḥami>atin ḥami*atin ḥamiyatin

وهكذا نرى أنَّ العرب مالوا إلى حذف الهمزة من أجل التخفيف، مما جعلهم أحياناً يفرون من الهمزة إلى الحركة المزدوجة، ومقابل ذلك كانوا يتخلصون من الحركة المزدوجة ويعوضون عنها عن طريق إقحام الهمز، مع أنَّ في كليهما صعوبة ، ونرى أن مردّ ذلك كله يعود للاستعمال اللغوي.

---

(١) حجة القراءات، ابن زنجلة: /٤٢٧ وانظر الكشف ٢/ ٧٣ و ٧٤.

(٢) لسان العرب، مادة (حما): ١/ ٦١.

(٣) الكشف: ٢/ ٧٣ و ٧٤.

الفصل الرابع
قضايا صوتية مختلفة

تسكين المتحرك وتحريك الساكن

تسكين المتحرك:

ونعني به التخلص من بعض الحركات عن طريق حذفها والتخلص منها، فيصبح الصوت الذي كان متحركاً صامتاً.

ومن أمثلة ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ جنَّةٍ بِرَبَوة أصَابها وَابلٌ فأتَتْ أُكْلهَا ضعفَين﴾[1]، فقد قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو (أُكْلهَا) بسكون الكاف[2].

ويعلل ابن زنجلة هذه القراءة، أنّهم استثقلوا الضمات في اسم واحد، فأسكنوا الحرف الثاني[3]، ويضيف ابن خالويه على ذلك، إنّه لمّا اتصلت (اُكُلُ) بالضمير (ها) ثَقُلت، وتوالي ضمتين ثقيلُ أيضاً، لذا خُففتْ بالإسكان[4].

فالمخالفة حدثت بين الصائتين (u,u)، حيث حذف الصائت الثاني نحو:

>uk/la/hā < >u/ku/la/hā

أُكْلهَا < أُكُلهَا

حذف الصائت نواة المقطع (ku) — الأصل

فبعد حذف الصائت الثاني، نلاحظ انّه حدث تغير في الترتيب المقطعي للصيغة، فتحول المقطع المفتوح (>u) إلى مقطع مغلق (>uk)، ممّا أدّى بالتالي إلى اختصار عدد المقاطع إلى ثلاثة مقاطع فقط.

ومن أمثلة حذف الضمة، ما جاء في قوله تعالى: ﴿... ولاَ تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ

---

(١) البقرة/ ٢٦٥.

(٢) حجة القراءات، ابن زنجلة: ١٤٦، وانظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ١٩٠، والنشر، ابن الجزري: ٢/٢١٦.

(٣) حجة القراءات: ١٤٦.

(٤) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ١٠٢.

الشَيْطَان إِنَّهُ لَكمْ عَدُوٌ مُبِينُ﴾[1]، فقد قرأ نافع وأبو عمرو وحمزة وأبو بكر والبزي: «خُطْوات» ساكنة الطاء[2]، وأضاف عليهم صاحب معجم القراءات ابن كثير وعاصم، وأبي ربيعة ، وخلف، وشجعة[3].

ويبين ابن زنجلة حجة من أسكن الطاء، فهو قد استثقل الضمتين بعد واوٍ، لذا سكنْ الطاء طلباً للخفة[4].

ويذهب ابن خالويه في تعليله لـِ (خُطُوات) بالضم والإسكان، أنّ من ضم قد أتى بلفظ الجمع على حقيقة ما وجب له، لأنّه جمع (خُطْوة)، ويستدل على ذلك بقوله: ﴿وهُمْ في الغُرُفَاتِ آمِنوّن﴾[5]، لأنّه جمع (غُرفة)، وحجة من أسكن أنّه خفف الكلمة لاجتماع ضمتين وواو، فلمّا كانوا يسكنون مع غير الواو، فإنّ التسكين مع الواو أولى، وذلك لثقلها، كما يفرّق ابن خالويه في المعنى بين (خَطْوة) و (خُطوة)، فالخَطوة بفتح الخاء الاسم، وبضمها قَدْرُ ما بين قدميك[6].

ويذكر مكي أنَّ من قرأ بالضم، حملاً على أصل الأسماء ، لأنَّ الأسماء يلزمها في الجمع الضم في نحو (غُرفُة ، وغُرفات)، فضم «خُطُوات»، على الأصل ، وهو ينسب هذه اللغة لأهل الحجاز، ومن قرأ بإسكان الطاء، فإنّه سعى للخفة لاجتماع ضمتين وواو، ولأنّه جمع، ولأنّه مؤنث، فاجتمع فيه ثقل الجمع، وثقل التأنيث، وثقل الضمتين والواو، فَحَسُنَ فيه التخفيف، ويذكر أن الأصل في (خُطُوات) هو الضم[7]

---

(١) البقرة/١٦٨.

(٢) حجة القراءات ، ابن زنجلة: ١٢٠.

(٣) معجم القراءات القرآنية؛ عبدالعال مكرم: ١/١٣٣.

(٤) حجة القراءات، ابن زنجلة: ١٢١.

(٥) سبأ/٣٧.

(٦) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ٩١، ٩٢.

(٧) الكشف: ١/٢٧٣ و ٢٧٤.

إلاّ أنّ الإسكان أولى لخفته[1].

ويمكن توضيح ما حدث عل أنّ الأصل فيها (خُطُوات) ẖuṭuwāt، فاجتمع ضمتان وواو (u,u,w) ، وهي أصوات متقاربة نطقاً، وهذا ثقيل على الجهاز النطقي، فمالوا إلى حذف أحد هذه الأصوات، وذلك كما يأتي:

ẖuṭ/wā/ti < ẖu/ṭu/wā/ti

خُطُوات (الأصل) < حذف (u) على سبيل المخالفة

وبعد أن تمت عملية حذف الصائت (u)، حدث تغير في الترتيب المقطعي للصيغة، فتحول المقطع المنفتح(ẖu) إلى مقطع مُغلق(ẖuṭ) ، زيادة على أنّ عدد المقاطع الصوتية، قد نقص من أربعة مقاطع إلى ثلاثة مقاطع، وهو أمرسهل من حيث مقارنته بالنمط الأصلي.

ومن أمثلة حذف حركة الضم، ما جاء في قوله تعالى: ﴿... قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُواً...﴾[2]، فقد قرأ حمزة وإسماعيل[3] عن نافع «هُزْواً» ساكنة الزاي، وقرأ الباقون «هُزُواً» بضم الزاي[4].

ويعلل ابن زنجلة هاتين القراءتين، بأنهما لغتان ، التخفيف (الإسكان) لغة تميم، والتثقيل (التحريك بالضم) لغة أهل الحجاز[5]، ويفصل مكي الحديث في ذلك، فيرى

---

(1) النشر: ٢/٢٠٨.

(2) البقرة/٦٧.

(3) إسماعيل بن أبي أويس أبو عبدالله المدني ابن اخت مالك ابن انس، قرأ على نافع وله عنه نسخة، روى القراءة عن أحمد بن صالح وإبراهيم بن سعيد الجوهري وأبو حاتم السجستاني والحلواني، فيما ذكره الهمذاني مات سنة ٢٢٧هـ (غاية النهاية؛ ابن الجزري:١/ ١٦٢)، وهناك إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، أبو إبراهيم قارئ أهل المدينة في عصره، من موالي بني زُريق (من الأنصار) رحل إلى بغداد وتولى تاديب علي بن المهدي، وتوفي بها سنة ١٨٠هـ (الأعلام؛ الزركلي:١/ ٣١٢).

(4) حجة القراءات ، ابن زنجلة: ١٠٠، وانظر :البحر المحيط، أبو حيان: ١/ ٢٥٠.

(5) حجة القراءات :١٠٠ و ١٠١.

أنّ من ضم الزاي أتى بها على الأصل ، ومن أسكنها فعلى الاستخفاف وهي لغة للعرب[1]، فالأصل عنده هو الضم.

ومن مثل «هُزُواً» ، «جُزُءاً»[2] و «كُفُواً»[3].

وذهب الأخفش إلى أنّ عيسى بن عمر، يزعم أنّ كل اسم على ثلاثة أحرف أوله مضموم، ففيه لغتان: التثقيل والتخفيف نحو: (اليُسْر واليُسُر، والعُسْر والعُسُر).

ويمكن توضيح عملية المخالفة بالكتابة الصوتية الآتية:

huzuwan	<	huz/wan
هُزُواً	<	هُزْواً
الأصل		«حذف الصائت(u) من المقطع (zu) على سبيل المخالفة

وكما حدث حذف للضمة ، فإن هناك قراءات تحذف فيها الفتحة، ومن أمثلة ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدا أبي لَهَبٍ وتَبَّ...﴾[4]، فقد قرأ ابن كثير «تبَّتْ يدا أبي لَهْبٍ» ساكنة الهاء ، وقرأ الباقون : «بفتح الهاء»[5]، ويعلل ابن زنجلة القراءتين، بأنّهما لغتان، ويرى أن الفتح أجود من الإسكان[6]، وهذا ما ذهب إليه ابن خالويه، ويرجح الفتح على الإسكان[7].

إذن فالأصل فيها هو الفتح (لَهَبٍ) ، فاجتمعت فتحتان، ممّا أدّى إلى حدوث المخالفة بينهما، فحذفت إحدى الفتحتان ، وذلك كما يلي:

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات: ١/ ٤٤٨.

(٢) البقرة/ ٢٦٠.

(٣) الإخلاص: ٤.

(٤) المسد: ١.

(٥) حجة القراءات ، ابن زنجلة: ٧٧٦، وانظر: الكشف: ٢/ ٣٩٠.

(٦) حجة القراءات: ٧٧٦.

(٧) الحجة في القراءات السبع: ٣٧٧.

lah/bin < la/ha/bin

لَهَب(الأصل) حذف الصائت (a) من المقطع (ha) على سبيل المخالفة

ونلاحظ أنّ عملية الحذف هنا، أحدثت تغيراً في الترتيب المقطعي للصيغة، فقد تحول المقطع المفتوح (la) إلى مقطع مغلق، كما أنّ عدد المقاطع قد تقلّص من ثلاثة مقاطع إلى مقطعين.

ومن المخالفة أيضاً، حذف الكسرة كما في قوله تعالى: ﴿... فَابْعَثُوا أحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَذِه إلى المَدِينَة فَلْيَنظُر أيُّها أزكى طَعَاماً...﴾[1]، فقد قرأ ابو بكر وحمزة وأبو عمرو «بِوَرْقِكم» ساكنة الراء، وقرأ الباقون، بكسر الراء على أصل الكلمة[2].

ويُفسر ابن زنجلة هذه القراءة، بأنّ من سكنّ الرّاء طلب التخفيف بإسكان؛ لأنّ الرّاء تكررها بمنزلة حرفين[3]، ويحتج ابن خالويه في هذه القراءة بقوله: «الحجة لمن كسر: أنّه أتى به على أصله، والحجة لمن أسكن، أنّه استثقل توالي الكسرات في الرّاء والقاف، للتكرير الذي فيهما»[4].

ويتضح من قوله أن الأصل في هذه القراءة عنده، هو الكسر، أمّا قوله للتكرير الذي فيهما، فإنّه يقصد بذلك نطق صوت الرّاء، إذ يجتمع في هذه الصيغة ثقل توالي الكسرتين، وثقل نطق الرّاء، إذ أنّه من الأصوات الصعبة النطق.

ويمكن توضيح المخالفة بالمخطط الصوتي الآتي:

bi/war/ḳi/kum < bi/wa/ri/ḳi/kum

الأصل بِوَرِقِكُمُ حذف الصائت (i) من المقطع المفتوح (ri)

ونلاحظ أنّه توالى ثلاثة مقاطع

مفتوحة، وهو ما تكرهه العربية

---

(١) الكهف/١٩.

(٢) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٤١٣، وانظر: اتحاف فضلاء البشر، الدمياطي: ٢٨٩.

(٣) حجة القراءات/٤١٣.

(٤) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ٢٢٢.

ونلحظ بعد عملية الحذف، انّه قد أُعيد الترتيب المقطعي للصيغة، إذ تحوّل المقطع (wa) القصير المفتوح، إلى مقطع مغلق (war) ، كما أنّ عدد المقاطع قد تقلّص من خمسة مقاطع إلى أربعة مقاطع.

تحريك الساكن:

وهي ظاهرة مقابلة (تسكين المتحرك) ، ويُمكن ردّها إلى ما يعرف بالمخالفة بالحذف بين الصوائت، وكما في أمثلة ظهر فيها تسكين المتحرك، فهناك أمثلة في القراءات، حُرّك الساكن فيها، مما أدّى إلى ثقل الكلمة بإضافة الحركة إليها، ومن مظاهرها.

-تحريك الساكن بالفتح:

ومن أمثلة ذلك، ما جاء في قوله تعالى: ﴿... وَجَعَلَ لَكُمْ مِن جُلُودِ الأَنْعامِ بُيُوتاً تَسْتَخِفُّونها يَوْمَ ظَعَنكُم وَيَوْمَ إِقَامَتِكُم...﴾[1]، فقد قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو «يَوْمَ ظَعَنكم» بفتح العين، وقرأ الباقون (ظَعْنكم) ساكنة العين[2].

ويُفسر ابن زنجلة هاتين القراءتين، بأنهما لغتان مثل (النَهْر والنَهَر) ، فتقول: ظَعَن زيد ظَعْناً وظَعَناً[3]، أمّا ابن خالويه، فيعلل هذه القراءة بشيء من التفصيل، فالحجة لمن حرّك العين فلأنّها من حروف الحلق، والحجة لمن أسكن أنّه أراد المصدر[4].

وتفسير ابن خالويه السابق، يتفق مع نظرة علم اللغة الحديث في بعض الجوانب، إذ إنّه من المُرجح أنّ الأصل فيها التسكين (ظَعْنِكُمْ ża</ni/kum

(١) النحل/ ٨٠.

(٢) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٣٩٣، وانظر: التبصرة؛ مكي/ ٢٤٢.

(٣) حجة القراءات، ابن زنجلة/ ٣٩٣.

(٤) الحجة في القراءات السبع؛ ابن خالويه: ٢١٢ و ٢١٣.

فحركت العين بالفتحة، كونُها أخف الحركات ، فتصبح ża/<a/na/kum، إلا أننا نلاحظ أن الكلمة ازدادت ثقلاً، بسبب زيادة عدد المقاطع، فقد تحولت من كلمة ذات ثلاثة مقاطع إلى كلمة ذات أربعة مقاطع، بالإضافة إلى تتابع مقاطع قصيرة مفتوحة.

إذن فقد تحولت الصيغة من سهلة النطق، إلى صيغة صعبة النطق، وذلك يعود للاستعمال اللغوي، ويمكن تفسير هذه القراءة من باب آخر، هو أن حروف الحلق تؤثر الفتح.

ومن أمثلة تحريك الساكن بالفتح، ما جاء في قوله تعالى: ﴿... وَمِنَ المَعْزِ اثْنَيْنِ...﴾[1]، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر «مِنَ المَعَزِ» بفتح العين، وقرأ الباقون (أي باقي السبعة) ساكنة[2].

ويعلل ابن زنجلة هذه القراءة، بأنّ الأصل فيها تسكين العين، لأنّه جمع (ماعِز) مثل: (تاجر وتَجرْ)، و (صاحب وصَحْب)، وذلك قياساً على الإجماع على تسكين الهمزة في «الضَأن»، وهو جمع (ضائن)، والهمزة والعين من حروف الحلق. لذا فقد جاز فيها الفتح، وإنّ كان الأصل الإسكان، فالعرب تفتح إذا كان في الكلمة من حروف الحلق نحو (النَهْر والنَهَر، والزَهْر والزَهَر، والظَعْن والظَعَن)، والسبب في ذلك أنّ الفتحة تخرج من نفس مخرج هذه الحروف ، وهو الحلق[3].

وذهب مكي إلى انّ في (المَعْزِ) بإسكان العين وفتحها لغتين جمعاً، فمن فتح جعله جمع (ماعز) كحارس وحَرَس، وخادم وخَدَم، كما أنّ الضأن جمع ضائن، فعامل المشاكلة في اللفظين، ومن أسكن جعله جمع (ماعِز) أيضاً، كصاحِب

---

(١) الأنعام/١٤٣.

(٢) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٢٧٥، وانظر : الجامع لأحكام القرآن، القرطبي: ٧/ ١١٥، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ٢/ ٢٦٦.

(٣) انظر: حجة القراءات: ٢٧٥ و ٢٧٦.

وصَخَب[1].

ويمكن تفسير هذه القراءة، على أنّ الأصل فيها التسكين (مَعْز ma</zi، فأُقحمت الفتحة، باعتبار أنّ العين أحد حروف الحلق، التي تؤثر الفتح فتحولت إلى ma/<a/zi، فاصبح من الصعب نطقها، بسبب تتابع المقاطع القصيرة المفتوحة(zi) و (<a) و (ma)، و هذا ما تُفرُ منه العربية في بعض استعمالاتها، والكتابة الصوتية توضح ذلك:

ma</zi	<	ma/<a/zi
مَعْزِ (الأصل	... ... --	تحريك العين بالفتح (لهجة)
D.S + S.S		S.S

ومما زاد في صعوبة النطق أيضاً، الزيادة الملحوظة في عدد المقاطع ، فقد زاد عدد المقاطع من مقطعين إلى ثلاثة مقاطع.

ويُمكن تفسير ما حدث ، بأنه من باب الإتباع ، فقد حُركت العين بالفتح، إتباعاً لحركة الميم.

ومن أمثلة تحريك الساكن بالفتح، ما ورد في قوله تعالى: ﴿... واضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ، فذانك بُرهَانانِ مِنْ رَبِّكَ...﴾[2]، فقد قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: «من الرَّهَب» بفتح الرّاء والهاء، وقرأ حفص «الرَّهْب» بفتح الرّاء وسكون الهاء، وقرأ الباقون (أي باقي السبعة): «مِنَ الرُّهْبِ» ، بضم الرّاء وسكون الهاء[3]. وذكر الفرّاء أنّ (الرَّهَبْ) بالفتح هي قراءة أهل المدينة[4].

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات، مكي : ١/٤٥٦، وانظر: لسان العرب (معز): ٥/٤١٠.

(٢) القصص/ ٣٢.

(٣) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٥٤٤، وانظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ٢٧٧ والكشف عن وجوه القراءات، مكي: ٢/ ١٧٣.

(٤) معاني القرآن، الفراء: ٢/ ٣٠٦.

ويعلل ابن زنجلة قراءة (الرُّهبْ) و (الرَّهب)، بأنهما لغتان مثل: (الحُزن والحَزَن، والسُّقْم ،السَقَم)، ومن سكَّن الهاء مع فتح الرّاء، فإنّه ذهب إلى التخفيف مثل: (شَعْر وشَعَر ، ونَهْر ونَهَر)[1].

ويبدو من كلام ابن زنجلة ، أنّه جعل (الرَّهَب) ، بفتح الهاء هي الأصل، وأنَّ (الرَّهْب) بالتسكين لغة فيها ، إلاّ أننا نرجح أن الأصل فيها هو التسكين، فأُقحمت الفتحة على الهاء، ولا سيما أن الهاء أحد حروف الحلق التي تؤثر الفتح، وتوضيح ذلك كما يأتي:

>ar/rah/bi	<	>ar/ra/ha/bi
الرَّهْب (الأصل)		الرَّهَبِ (الاستعمال الجديد)
D.S + S.S		S.S

فنرى أنّ الكلمة ، قد أصبحت صعبة على الناطق، لتتابع المقاطع القصيرة المفتوحة، بالإضافة إلى زيادة عدد المقاطع الصوتية، فقد زاد عددها من ثلاثة مقاطع إلى أربعة مقاطع.

تحريك الساكن بالضم:

والأمثلة التي توضّح تحريك الساكن بالضم كثيرة، نذكر منها ما جاء في قوله تعالى: ﴿. . . وآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ البَيِّناتِ وأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ القُدُسِ. .﴾[2]، فقد قرأ ابن كثير: «وأيَّدْناهُ بروحِ القُدْس» بإسكان الدّال في جميع القرآن، وقرأ باقي السبعة بضم الدال[3].

---

(١) حجة القراءات: ٥٤٤.

(٢) البقرة/ ٨٧.

(٣) حجة القراءات، ابن زنجلة: ١٠٥، وانظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي: ١/ ٢٩٩.

ويرى ابن زنجلة أن الأصل فيها هو الضم، أمّا قراءة ابن كثير بالتسكين، فقد استثقل الضمتين[١]، وحجته قول حسّان بن ثابت[٢].

وجبريلٍ رسول اللّه فينا ... وروحُ القُدْس ليس له كفاء

وفي اللسان (القُدُس والقُدْس)، بضم الدّال وسكونها، اسم ومصدر، ومنه قيل للجنّة: حَضِيرة القُدْس[٣]، ويذهب العكبري إلى أنّهما لغتان، مثل: العُسْرو العُسُر[٤].

ومع ذلك ، فإننا نقول إذا كان الأصل فيها، هو (القُدْس) بإسكان الدّال، فقد حُرّكت على الإتباع على النحو الآتي:

>al/ḳu/du/si ‹······ >al/ḳud/si

القُدْسِ (الأصل) ... تحريك الدّال بالضم، إتباعاً لحركة القاف

فحرّكت الدّال بالضمة إتباعاً لحركة القاف، فأدّى ذلك إلى إعادة الترتيب المقطعي، فأصبح من الصعب نطق هذه الصيغة (>al/ḳu/du/si) ، بسبب توالي مقاطع من نوع القصير المفتوح، وهذا مما تكرهه العربية.

وأمّا إذا كان الضم هو الأصل، فإن التسكين في هذه الحالة، قد جاء للتخفيف عن طريق التخلص من إحدى الضمتين ، وهو أمرٌ وارد.

ومن أمثلة تحريك الساكن بالضم، ما جاء في قوله تعالى: ﴿سَنُلقي في قُلُوب الذِينَ كَفَروا الرُّعْبَ بما أشْرَكُوا باللهِ ما لَمْ يُنَزّل به سُلطَاناً. . .﴾[٥]، فقد قرأ ابن عامر والكسائي: «الرُعُبَ» بضم العين ، وقرأ بقية السبعة (الرُعْبَ) بإسكان العين[٦].

---

(١) حجة القراءات: ١٠٥.

(٢) ديوان حسّان بن ثابت:٧، وانظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ٢/ ٢٤.

(٣) لسان العرب (قدس): ٦/١٦٨.

(٤) إملاء ما مَنَّ به الرحمن؛ العكبري: ١/ ٤٩.

(٥) آل عمران/ ١٥١.

(٦) حجة القراءات؛ ابن زنجلة: ١٧٦، وانظر: الكشف عن وجوه القراءات، مكي: ١/ ٣٦٠.

وقد اكتفى ابن زنجلة في تعليله لهذه القراءة، بقوله إنّهما لغتان[1]، وهذا ما ذهب إليه القرطبي في تفسيره ، إذ يرى أنّ (الرُّعُب) و (الرُّعْبُ)، لغتان بمعنى واحد، فالرُّعْبُ : الخوف ، يُقال: رَعَبْتُه رُعْباً ورُعُباً، فهو مَرْعُوب، ويرى أنّه من المحتمل أن يكون (الرُّعْب) مصدراً ، و(الرُّعُب) الاسم، أصله من المَلء، يُقال سَيْل راعب يملأ الوادي، ورَعَبْتُ الحوضَ ملأته، ومعنى الآية هنا: سَنَمْلأ قلوب المشركين خوفاً وفزعاً[2].

أمّا ابن خالويه، فيعلل هذه القراءة بشيء من التفصيل، فالحجة عنده لمن أسكن أن الأصل الضم فثقُل عليه الجمع بين ضمتين متواليتين، فأسكن ، وحجة من ضم أنّ الأصل عنده الإسكان، فأتبع الضم الضم، ليكون اللفظ في موضع واحد، فهما عنده لغتان مهما كان الأصل[3].

فنرى أنّ ابن خالويه ، لم يحدد الأصل في هذه القراءة، فالأصل عنده قد يكون بالضم أو بالإسكان، إلا أننا نرجح أن الأصل فيها، هو الإسكان (الرُّعْب)، وأنَّ ما حدث فيها هو تحريك العين إتباعاً لحركة الرّاء، على النحو الآتي:

>ar/ru</ba	<	>ar/ru/<u /ba
الرُّعْبَ (الأصل)		تحريك العين بالضم، إتباعاً لحركة الرّاء (لهجة)
D.S + S.S		S.S

فَحُركت العين بالضم إتباعاً لحركة الرّاء، فزادت الكلمة ثقلاً، بإعادة الترتيب المقطعي، حيث تتابع ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة، وهذا ما تكره العربية بالإضافة إلى الزيادة في عدد المقاطع.

ومن مِثل ذلك «السُّحْت»، في قوله تعالى: ﴿سَمَّاعُونَ لِلكَذِبِ أَكَّالُونَ

(١) حجة القراءات: ١٧٦.

(٢) الجامع لأحكام القرآن؛ القرطبي: ٤/ ٢٣٢.

(٣) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ١١٤.

لِلسُّحْتِ...﴾[1]، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي «للسُّحُتِ» بضم الحاء، وقرأه الباقون ساكناً[2]، وهناك قراءة لنافع بفتح السين وسكون الحاء[3].

وتعليل ابن زنجلة لذلك أنّهما لغتان، مثل: «الأُذُن والأُذْن، والقُدُس والقُدْس»[4].

ويمكن تفسير هذه القراءة، بأن الأصل فيها «للسُّحْتِ»، بإسكان الحاءlis/suḥ/ti ثم حُرِّكَتْ الحاء بالضم، إتباعا لحركة السين، وذلك كما يأتي:

lis/su/ḥu/ti < lis/suḥ/ti

للسُّحْتِ (الأصل) ... للسُّحُتِ، تحريك الحاء بالضم على الإتباع

ويمكن تحريك صوت الحاء بالفتح، لأنَّ حروف الحلق تؤثر الفتح، فتصبح للسُّحَتِlis/su/ḥa/ti ، وهذا ما يُفسر قراءة نافع.

ونلاحظ ممّا سبق أنَّ الحاء حُرِّكت بحركتين، بالضمة وبالفتحة، وهذا يعني أنّه لا يمكن تعميم ظاهرة فتح الأصوات الحلقية والصوت الذي قبلها، على جميع الأنماط اللغوية[5].

ومن أمثلة تحريك الساكن بالضم، ما جاء في قوله: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغُلٍ فَاكِهُونَ﴾[6]، فقد قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: «في شُغْلٍ» ساكنة الغين، وقرأ بقية السبعة بضمتين على الأصل[7]. وذكر الطبري في تفسيره لـ (شُغُلٍ) ثلاثة قراءات،

---

(1) المائدة/ ٤٢.

(2) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٢٢٥، وانظر: النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢١٦.

(3) الحجة للقرّاء السبع، الفارسي: ٣/ ٢٢١.

(4) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٢٢٥.

(5) توجيهات قراءة الإمام نافع، خالد مساعفة: ٣٩.

(6) يس/ ٥٥.

(7) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٦٠١، وانظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي: ٧/ ٣٤٢.

بضم الشين والتسكين في الغين، وقرأ بذلك عامة قرّاء المدينة وبعض البصريين، والفتح في الشين والغين جميعاً في (شَغَل)، وبضم الشين والغين، وهي قراءة أهل المدينة والبصرة وعامة قرّاء أهل الكوفة، والصواب عنده، قراءة (شُغُل) ، بضم الشين والغين (شُغُل)، أو بضم الشين وسكون الغين (شُغْلٍ) ، أمّا القراءة بفتح الشين والغين (شَغَلٍ)، فهي غير جائزة عنده، لإجماع الحجة من القرّاء على خلافها[1].

ويُفسر ابن زنجلة قراءة من قرأ بالتسكين، أنّه استثقل الضمتين في كلمة، فسكّن الغين تخفيفاً، والأصل عنده (شُغُل) ، متحرك[2]، ويذهب مكي في الكشف، أنّهما لغتان: «كالسُّحْت والسُّحُت»[3].

ونحن نُرجح أن الأصل فيها، هو التسكين «شُغْلٍ» šuġ/lin، فَحُرّكت الغين بالضم، إتباعاً لحركة الشين، وذلك كما يأتي:

šu/ġu/lin	<	šuġ/lin
شُغُلٍ (تحريك الغين بالضم إتباعاً لحركة الشين)		شُغْلٍ (الأصل)

وهذا التحريك أدّى إلى ثقل في الكلمة، بسبب تتابع المقاطع القصيرة المفتوحة.

ومن تحريك الساكن بالضم أيضاً، ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ على شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ...﴾[4]، فقد قرأ ابن عامر وحمزة وأبو بكر: «على شفا جُرْفٍ» ساكنة الرّاء، وقرأ الباقون بالرفع[5].

ويُفسر ابن زنجلة قراءة من قرأ بتسكين الرّاء «جُرْفٍ»، أنّه استثقل الضمتين[6]،

---

(١) جامع البيان، الطبري: ١٠/٤٥٣.

(٢) حجة القراءات: ٦٠١.

(٣) الكشف عن وجوه القراءات، مكي: ٢/٢١٩، وأدب الكاتب، ابن قتيبة: ٤٣١.

(٤) التوبة/١٠٩.

(٥) حجة القراءات، ابن زنجلة: ٣٢٤، وانظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي: ٨/٢٦٤.

(٦) حجة القراءات: ٣٢٤.

ويُفهم من تفسيره، انّه يرى أن الأصل هو المُحرك (جُرُفٍ)، وهذا ما ذهب إليه أبو حيان، إذ يقول: «وقرأ جماعة منهم حمزة وابن عامر وأبو بكر (جُرْفٍ) بإسكان الرّاء، وباقي السبعة وجماعة بضمها، وهما لغتان، وقيل الأصل الضم[1].

ويمكن أن نرجح ، أنّ الأصل فيها هو التسكين (جُرْف)، فَحُرّكت الرّاء بالضم، إتباعاً لحركة الجيم، والكتابة الصوتية توضّح ذلك.

ǧu/ru/fin < ǧur/fin

جُرْفٍ (الأصل) (جُرُفٍ) تحريك الرّاء بالضم على الإتباع

وبعد تحريك الرّاء ، يتغير الترتيب المقطعي للكلمة ، فزادت ثقلاً ، بسبب تتابع المقاطع القصيرة المفتوحة.

(١) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي: ٥/ ١٠٠.

بعد الانتهاء من دراسة المعايير الصوتية التي اعتمدها ابن زنجلة في توجيه القراءات السبع، وقفت الدراسة على النتائج الآتية:

١- المعايير الصوتية التي اعتمدها ابن زنجلة في توجيه القراءات هي: قضايا المماثلة (الإدغام، الإتباع الحركي، الإبدال، الإمالة، المخالفة ، الهمز).

٢- يقوم ابن زنجلة بإيراد الحجج ، ثم يعقب على ذلك بقاعدة يصوغها بإيجاز، ويظهر ذلك في حديثه عن الآية: ﴿قَالَ تَزْرعونَ سبعَ سنين دأباً﴾، فبعد ذكره قراءة (دَأباً) بفتح الهمزة وإسكانها، قال: كلّ اسم ثلاثي ثانية حرف من حروف الحلق جاز تحريكه وإسكانه.

٣- يقوم بسرد الحجج وعرضها وأحياناً يرجحّ بعضَها على الآخر.

٤- ظاهرة الإدغام دليل على أن العربية الفصحى كانت تهمل الأعراب أحياناً، بدليلٍ ما أُثر عن أبي عمرو بن العلاء من تسكين حركة الإعراب، وهو أمر يمكن حمله على بداية التخلص من الحركات الإعرابية، كما حدث في اللغات السامية الأخرى.

٥- الغرض من الإدغام هو السعي وراء التخفيف والتيسير، لأنّ في تكرير الحرف ثقل، فالنطق بالحرف والعودة إلى مخرجه مرةَ أُخرى يتطلب جهداً عضلياً كبيراً، وفي الإدغام اقتصاراً لهذا الجهد المبذول، كما أنّ في عملية الإدغام تقليصاً لعدد مقاطع الكلمة، نحو: (تصدّقوا) في قوله تعالى: ﴿وَإنْ كَانَ ذوُ عُسرَةٍ فَنظرَةٌ إلى مَيسَرةٍ وأن تَصدّقوا خَيْرٌ لكم إنْ كُنتم تعلمون﴾، إذ إنّ الأصل فيها (تَتَصدّقوا) - ta/ta/ṡad/da/ḳū وهذه الصيغة تتكون من خمسة مقاطع، وبعد أن حدث الإدغام تحولت الصيغة إلى (تصّدّقوا) taṡ/ṡad/da/ḳū، فقد تقلص عدد المقاطع من خمسة إلى أربعة مقاطع وفي ذلك توفير للجهد العضلي المبذول.

٦- القراءة بالوصل إحدى الطرق المتبعة في التخلص من الابتداء بالساكن.

٧- يتم التخلص من التقاء الساكنين بإقحام الكسرة على الأصل أو الفتح لخفته.

٨- العربية تكره توالي المقاطع القصيرة المفتوحة وتحاول التخلص منها، مع أنّها تردُ في صيغها، فمال العرب إلى إقفال هذه المقاطع بصور شتى منها الإدغام، نحو ما حدث في قراءة (تَذَّكرون) بتشديد الدال في قوله تعالى: ﴿قليلاً ما تَذكرّون﴾ إذ إنّ الأصل فيها هو

(تتَذكـرون) ta/ta/d̠ak/ka/rū/na حيث توالت ثـلاث فتحات ومقطعان مفـتوحان (ta/ta)، فحاولوا التقـليل من من هـــذه المقاطع عن طريق إدغام التاء في الذال، فأعيد الترتيب المقطعي لتصبح المقاطع المفتوحة (ta/ta) مقاطع مغلقة tad̠/d̠ak/ka/rū/na وكذلك الحال في (تظّاهرون).

٩- ليس هناك مـا يُسمى إبدالاً في الهمـزة، وإنّما هو من باب إسقاط الهـمزة ومطل حركتها، إذ لا يمكن إبدال الهمزة ياءً أو ألفاً، لأنّه لا يوجد تقارب بينهما وبين صوت الهمزة، ومن ذلك قراءة نافع «بعذابٍ بيسٍ» بغير همز، فقد ذهب ابن زنجلة إلى أنّه أبدل الياء من الهمزة لثقل الهمزة وخفت الياء، إلا أنّ الصواب في ذلك أنه إسقاط للهمزة، فالأصل فيها هو بئيسٍ بالهمز ba>isin ، فأسقط الهمزة ba*isin مما أدّى إلى التقاء حركتين (ai) وهو مرفوض في النظام الصوتي للغة العربية، فتخلّقت شبه الحركة (y) للفصل بين الحركتين baysin

١٠- يلجأ العرب إلى حذف الهمزة من أجل التخفيف، ولكنهم يقحمونها في بعض الألفاظ للتخلص من المقطع المغلق بصامت، أو للتخلص من الحركة المزدوجة.

١١- لا يمكن تعميم ظاهرة فتح الأصوات الحلقية والصوت الذي قبلها على جميع الأنماط اللغوية، فصوت الحاء في السُحت يُحرك بالضمة وبالفتح ولكنها ظاهرة موجودة في أمثلة بعينها مثل الرَّهب.

١٢- التقاء السـاكنين وارد في القراءات القرآنية وذلك نحو القراءة بالإدغام (لا تعدّوا) في قوله تعالى: ﴿وقُلْنا لا تَّعدُوا في السبت وأخذنا منهم ميثاقاً غليظاً﴾، وهو مظهر من المظاهر التي يعتد بها في مجال الحديث عن التطور اللغوي.

١٣- إدغام المجزوم ظاهرة نجدية تختص بها القبائل البدوية مثل (قيس) و (أسد) فهم يدغمون المجزوم للسبب الذي يدغمون من أجله المتحركين، أي أنهم أرادوا أنّ يرفعوا ألسنتهم بالصوت رفعةً واحدة، ومن الممكن أنهم أدغموا المجزوم على اعتباره متحرك في الأصل، وإن هذا الجزم عارض يزول بزوال العامل، ومن أمثله ذلك إدغام (مَنْ يرتَددْ) في قوله تعالى: ﴿مَنْ يَرتَدَّ منكم﴾ فالأصل فيها الحركة قبل دخول الجازم عليها لذلك أدغموا هنا.

١٤- العرب يفرون من الصعب إلى السهل، ولكنهم أحياناً يفعلون العكس كأن يلجأون إلى تسكين المتحرك من أجل التخفيف نحو حذف الضمة من (أُكُلها) في قوله تعالى: ﴿فآتت أُكُلها ضعفين﴾ فقد قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو (أُكْلها) بسكون الكاف، لأن في توالي الضمتين ثقل لذلك حذفوا ضمة الكاف من أجل التخفيف، في حين نراهم يحركون الساكن كما في قوله تعالى: ﴿يومَ ظَعَنكم﴾، فالأصل فيها بسكون العين، والفيصل في ذلك كله هو الاستعمال اللغوي.

وفي الدراسة نتائج أخرى كثيرة يتعلق كلٌ منها بالجزء الذي أثبتت فيه، ولم تثبت هنا في الخاتمة تجنباً للتكرار، والله المستعان وبه التوفيق والسداد.

التربية، جامعة طرابلس، ١٩٧٣م.

١٢- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالعال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.

١٣- أصوات اللغة، عبدالرحمن أيوب، د.ط، مكتبة الشباب، القاهرة، د.ت.

١٤- الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ط٥، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٩م.

١٥- الأصوات اللغوية، عبدالقادر عبدالجليل، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٦- الأصوات اللغوية، محمدعلي الخولي، د.ط، دار الفلاح، الرياض، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

١٧- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٨- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس، (ت٣٣٨)، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط٣، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

١٩- الأعلام، خير الدين الزركلي، ط٨، دار العلم للملايين، (بيروت- لبنان)، ١٩٨٩م.

٢٠- إملاء ما مَنّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، (٥٣٨هـ-٦١٦هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٢١- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، الإمام أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، د.ط، دار الفكر، د.ت.

٢٢- البحر المحيط، محمدبن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسي (٦٥٤هـ-٧٥٤هـ)، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢٣- البرهان في علوم القرآن، الإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، ط٢، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ١٩٧٢م.

٢٤- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مُرتضى الحُسيني الزَّبيدي، تحقيق: عبدالعليم الطحاوي، وراجعه: محمد بهجة الأثري وعبدالستار أحمد فراج، د.ط، دار الجيل، ١٣٨٧هـ-١٩٦٨م.

٢٥- التبصرة في القراءات ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، حقّق نصه وعلّق حواشيه: الدكتور محي الدين رمضان، ط١ ، الكويت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٦- التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥هـ-٤٦٠هـ)، قدّم له: المحقق الشيخ اغا بزرك الطهراني، د.ط، المطبعة العلمية، النجف، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.

٢٧- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبدالتواب، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م.

٢٨- التطور النحوي للغة العربية، محاضرات براجشتراسر G. Bergistrass، أخرجها وعلّق عليها: رمضان عبدالتواب، د.ط، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٢٩- تعاقب الحركات القصيرة وحذفها في العربية قديماً، حمزة المزيني، مجلة أبحاث اليرموك (سلسلة الآداب واللغويات)، المجلد ١٣ ، العدد٢، ١٩٩٥م.

٣٠- التعريفات ، الجرجاني، ط١ ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م.

٣١- تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، الإمام محمد الرازي فخر الدّين ابن العلامة ضياء الدين عُمر المشتهر بخطيب الريّ (٥٤٤هـ-٦٠٤هـ)، د.ط، دار الفكر ، د.ت.

٣٢- تفسير القرآن العظيم، الإمام الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القُرشي الدِّمشقي (ت٧٧٤هـ) قدّم له: الدكتور يوسف عبدالرحمن المرعشلي، ط٢، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٣٣- تفسير النسفي المُسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل، الإمام الجليل أبو البركات عبدالله النسفي (ت٧٠١هـ)، د.ط، دار الفكر، د.ت.

٣٤- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (٢٨٢هـ-٣٧٠هـ)، تحقيق: الأستاذ محمد عبدالمنعم خفاجي والأستاذ محمود فرج العقدة، ومراجعة: الأستاذ علي محمد البجاوي، د.ط، الدار المصرية للتاليف والترجمة، د.ت.

٣٥- توجيهات قراءة الإمام نافع المدني في ضوء آراء المدرسة التركيبية، إعداد خالد محمد عواد المساعفة، رسالة ماجستير، جامعة موتة، ١٩٩٩م.

٣٦- التيسير في القراءات السبع، الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، عُني بتصحيحه: أوترميرتزل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٣٧- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبدالله محمدبن أحمد الأنصاري القُرطبي، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت -لبنان، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٣٨- جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، (ت٣١٠هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٣٩- جوامع الجامع في تفسير القرآن المجيد، إمام المفسرين الفضل بن الحسن الطبرسي، ط٢، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ١٤١٢-١٩٩٢م.

٤٠- حاشية الصّبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، د.ط، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.

٤١- الحجة في القراءات السبع، الإمام بن خالويه، تحقيق وشرح: الدكتور عبدالعال سالم مكرم، ط٥، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٤٢- حجة القراءات ، الإمام الجليل أبو زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة ، مهّد له بمقدمة في القراءات وتاريخها ومدخل في أصحاب القراءات الأربع عشرة ورواتهم محقق الكتاب ومُعلّق حواشيه: سعيد الأفغاني، ط٥، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧م.

٤٣- الحجة للقرّاء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر مجاهد، أبو علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي (٢٢٨-٣٧٧هـ)، حققه: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، راجعه ودققه: عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، ط١، دار المأمون للتراث، ١٤٠٤-١٩٨٤م.

٤٤- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٤٦هـ-١٩٨٦م.

٤٥- دراسات في فقه اللغة، صحبي الصالح، ط١٠، دار العلم للملايين، ١٩٨٣م.

٤٦- دراسة الصوت اللغوي، الدكتور أحمد مختار عُمر، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

٤٧- دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، نقله إلى العربية: صالح القرمادي، د.ط، نشريات مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية، الجامعة التونسية، ١٩٦٦م.

٤٨- ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح: الدكتور محمد يوسف نجم، د.ط، دار صادر، بيروت، د.ت.

٤٩- ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري، د.ط، دار صادر- بيروت، د.ت.

٥٠- رُوح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المثاني، الألوسي البغدادي (ت١٢٧٠هـ)، د.ت، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، د.ت.

٥١- زاد المسير في علم التفسير، الإمام أبو الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي القُرشي البغدادي، ط٣، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٥٢- سابقة التاء في مصادر العربية، الدكتور يحيى عبابنة، مجلة أبحاث اليرموك (سلسلة الآداب واللغويات) المجلد١٥، العدد١، ١٩٩٧م.

٥٣- السبعة في القراءات، ابن مجاهد (ت٣٢٤)، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، د.ت.

٥٤- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، دراسة وتحقيق: حسن الهنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.

٥٥- شذا العُرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، د.ط، المكتبة العلمية، بيروت، -لبنان، د.ت.

٥٦- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، قاضي القضاة بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمذاني المصري (٦٩٨هـ-٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ت.

٥٧- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت -لبنان، ١٩٥٥م.

٥٨- شرح شافية ابن الحاجب، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق وشرح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبدالحميد، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، د.ت.

٥٩- شرح المفصّل، الشيخ موفق الدّين بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، د.ط، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

٦٠- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب، ابن فارس، تحقيق: مصطفى الشويمي، د.ط، مؤسسة بدران، بيروت، ١٣٨٣هـ، ١٩٦٤م.

٦١- الصّحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، إسماعيل بن حمّاد الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت -لبنان، ١٩٩٠م.

٦٢- الصوتيات، برتيل مالمبرج، ترجمة: الدكتور محمد حلمي هليّل، د.ط، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٤م.

٦٣- ظاهرة كراهية توالي الأمثال في العربية، الدكتور عبدالقادر مرعي، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد٩، العدد١، ١٩٩٤م.

٦٤- العربية الفصحى، هنري فليش اليسوعي، تعريب وتحقيق: الدكتور عبدالصبور شاهين، د.ط، مطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦م.

٦٥- علم اللغة العام (الأصوات العربية)، كمال محمد بشر، د.ط، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٨٧م.

٦٦- غاية النهاية في طبقات القرّاء، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ)، عني بنشره: ج- برجشتراسر، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٦٧- غيث النفع في القراءات السبع، علي النوري السفاقسي، د.ط، المطبعة العثمانية، ٣٠٤هـ.

٦٨- فقه اللغات السامية ، كارل بروكلمان، ترجمة رمضان عبدالتواب، د.ط، جامعة الرياض، ١٩٧٧م.

٦٩- في الأصوات اللغوية (دراسة في أصوات المد العربية)، الدكتور غالب فاضل المطلبي، د.ط، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٤م.

٧٠- في البحث الصوتي عند العرب، خليل إبراهيم العطية، د.ط، دار الجاحظ، بغداد، العراق، ١٩٨٣م.

٧١- في صوتيات العربية، محي الدين رمضان، د.ط، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، د.ت.

٧٢- في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، ط٦، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ت.

٧٣- القراءات القرآنية (تاريخ وتعريف)، الدكتور عبدالهادي الفضلي، د.ط، دار المجمع العلمي- جده، ١٣٩٩هـ١٩٧٩٠م.

٧٤- الكامل في اللغة والأدب، العلامة أبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد النحوي (ت٢٨٥هـ)، د.ط، مؤسسة المعارف، بيروت، د.ت.

٧٥- الكتاب، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، ط٣، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٧٦- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، المولى مصطفى بن عبدالله القسطنطي الروحي الحنفي الشهير بالملا كاتب الجلبي المعروف بحاجي خليفة (١٠١٧هـ-١٠٦٧هـ)، د.ط، دار الفكر، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٧٧- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٣٥٥هـ-٤٣٧هـ)، تحقيق: محي الدين رمضان، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م.

٧٨- كلام العرب من قضايا اللغة العربية، الدكتور حسن ظاظا، د.ط، دار النهضة العربية، ١٩٧٦م.

٧٩- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، عبدالعزيز مطر، د.ط، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

٨٠- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري، د.ط، دار صادر، بيروت، د.ت.

٨١- لطائف الإشارات لفنون القراءات، القسطلاني، تحقيق: الدكتور عبدالصبور شاهين والشيخ عامر السيد عثمان، د.ط، مطبعة القاهرة، د.ت.

٨٢- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، غالب فاضل المطلبي، د.ط، وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، ١٩٧٨م.

٨٣- مباحث في علوم القرآن، منّاع القطان، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٠م.

٨٤- المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني (٢٩٥هـ-٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، د.ط، مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ت.

٨٥- معجم القراءات القرآنية، عبدالعال مكرم وأحمد مختار عمر، ط١، منشورات جامعة الكويت، ١٩٨٥م.

٨٦- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، القاضي أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت٥٤٦هـ)، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٨٧- المحتسب في تبيين شواذ القراءات، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وصاحبيه، د.ط، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

٨٨- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، ط٢، دار الشروق العربي، د.ت.

٨٩- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالوية (ت٣٧٠هـ)، عُنِي بنشره: ج-برجشتراسر، د.ط ، دار الهجرة، بيروت، د.ت.

٩٠- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيدة (ت٤٥٨هـ) تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، د.ت.

٩١- المدخل إلى علم الأصوات (دراسة مقارنة)، صلاح الدين حسنين، ط١، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة، ١٩٨١م.

٩٢- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي رمضان عبدالتواب، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٢م.

٩٣- المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، الدكتور عبدالقادر مرعي الخليل، ط١، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة مؤتة، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٩٤- معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، د.ط، عالم الكتب ، بيروت، ١٩٨٠م.

٩٥- مقاييس اللغة، أبو الحُسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط١، دار الجيل، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٩٦- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢١٠هـ-٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، د.ط، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، ١٣٩٩هـ.

٩٧- الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي (٥٩٧هـ-٦٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، ط١، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٩٨- مناهج البحث في اللغة، الدكتور تمام حسان، ط٢، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٧٤م.

٩٩- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري، تحقيق: الدكتور عبدالحي الفرماوي، ط٢، مطبعة القاهرة، د.ت.

١٠٠- المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي)، عبدالصبور شاهين، د.ط، مؤسسة الرسالة، بيروت -لبنان، ١٩٨٠م.

١٠١- المهذّب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيّبة النشر، محمد محمد محمد سالم محيسن، د.ط، مكتبة الكلية الأزهرية، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

١٠٢- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته: الأستاذ الجليل علي محمد الصبّاغ، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، د.ت.

١٠٣- النظام اللغوي للهجة الصفاوية في ضوء الفصحى واللغات السامية، الدكتور يحيى عبابنة، ط١، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة مؤتة، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

١٠٤- الوجيز في فقه اللغة، محمد الأنطاكي، ط٣، دار الشروق، د.ت.

معايير التوجيه الفنولوجي للقراءات السبع
عند ابن زنجلة في حجة القراءات

رسالة ماجستير

إعداد
رانيه فرحان السقرات

الملخص

تُعد القراءات القرآنية مصدراً مهماً من مصادر الدراسات اللغوية الحديثة، فقد تناولت هذه الدراسة كتاباً من كتب القراءات وهو (حجة القراءات) لابن زنجلة، كون هذا الكتاب لم يلقَ الاهتمام والدراسة من قبل الباحثين، لذا جاءت هذه الدراسة توضح المعايير الصوتية التي اعتمدها صاحب الكتاب في توجيه القراءات، وبيان ما خضع منها للقواعد اللغوية وما خرج عنها، والصيغ الجديدة المستحدثة في الاستعمال اللغوي، وذلك ما يأتي:

الفصل الأول: قضايا المماثلة وقد بحثت فيها قضايا صوتية فنولوجية مهمة، كالإدغام بين المتماثلين، والإدغام بين المتقاربين، والإدغام بين المتجانسين، كما بحثت فيه قضايا المماثلة، قضية الإتباع الحركي، وفيه قضايا فرعية كتأثر الضمة بالياء والضمة بالكسرة والفتحة بالكسرة.

وأما المبحث الثالث: فقد كان في قضايا الإبدال المختلفة مما هو مثبت في مكانه وجعلت المبحث الرابع للحديث عن الإمالة، وهو نهاية الفصل الأول. وأما الثاني: فقد جعلته للحديث عن قضايا المخالفة وقد بحثت فيه المخالفة بين الصوامت والمخالفة بين الصوائت. وجعلت الفصل الثالث: للحديث عن قضايا الهمز، مثل إبدال الهمزة وتسهيل الهمزة، وحذف الهمزة دون تعويض وحذف الهمزة والتعويض عنها، وإقحام الهمزة الهمز التوتري الناتج عن تقصير الحركة والهمز الناتج عن التوهم والهمز الناتج التخلص من الحركات المزدوجة. وإما الفصل الرابع: فقد جعلته لقضايا صوتية منفرقة تتعلق بالحركات وهي تحريك الساكن وتسكين المتحرك وجعلت الخاتمة لنتائج الدراسة.

The Phonological Criterion in Directing the seven Decisions in "Al-Hujja fi al-Qiraat" Li Ibn Zanjala

Abstract

Quranic Readings have been an important source of modern liguistic readings. This study has taken a book from one of the books that is (Proof of Readings) by In Zanjala because it has not received enough attention and has not been studied. Thus this study has come to clarify the criteria of sounds that are accepted by the auther of the book in order to direct the readings and to show which of which has agreed with the linguistic rules and which of which hasn't. Also this study has shown the modern forms used linguistically in the manner described as follows:

Chapter One: Issues of Similarity in which important phonetic phonological issues are studred; assimilation between similarities; assimilation between adjacent items and between ridentical items. Also, issues of similarities as following of movement; and minor issues as the affect upon (Zamma) by Baa and (Zamma) by kasra and fatha by kasra.

The third research deals with diffirent sorts of Ibdal as static ones and the fourth deals with tilt and this ends the first chapter.

Chapter two deals with contradiction among the voicelen and their contradiction with voiced.

The Third Chapter deals with Mamza as its replacement and how to make it easy to pronounce and where to ommit it and it also deals with its defferent froms.

The Fourth Chapter deals with a varrety of linguistic issues that have to do with movments as stirring the silent and calming the stirred. The conclusion deals with the result of this study.

المحتويات